Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵏⴰⵡⴰⵏⵜ
www.amadalpresse.com
المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476
العدد: 188 - 13شتنبر - Septembre - 2016 /2966 الثمن: 5 دراهم /1.5 Euro

LA RESPONSABILITE DE LA FRANCE DANS L'UTILISATION DES ARMES CHIMIQUES CONTRE LE RIF

المشروع الحكومي لقانون لأمازيغية يهدد الوحدة الوطنية

أمينة ابن الشيخ

مرة بة منا

بعد أيام معدودة ستجرى انتخابات برلمانية جديدة في المغرب لتطوي معها صفحة الحكومة والبرلمان الحاليين، بأغلبيته ومعارضته، بعد أن خيبا آمال المغاربة وتنكرا للدستور فيما يتعلق بتفعيل رسمية الأمازيغية، فبالإضافة إلى كل التراجعات التي استهدفت مسلسل إنصاف الأمازيغية الذي انطلق قبل عقد من مجيء الحكومة والبرلمان الحاليين، مرورا بتمرير مشاريع تهم إصلاح التعليم والعدل وغيرها من القطاعات أقصيت منها الأمازيغية بذريعة عدم وجود قانون تنظيمي لها، فوجئنا بالحكومة المنتهية ولايتها وهي تعلن عن عرض القانونين التنظيميين الخاصين بالأمازيغية وبمجلس اللغات والثقافة على مجلسها الحكومي في بداية شهر غشت المنصرم، بعد أن احتكرت صياغة قانون الأمازيغية في أواخر سنتها الأخيرة وهو الذي تنصلت منه طوال أربع سنوات.

مجلس الحكومة أعلن أن مشروعي قانوني الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية عرضا علية للمدارسة وأخذ العلم فقط، وليس للمصادقة، وهكذا فعلى الرغم من كل ما يمكن أن يقال عن قانون الأمازيغية من حيث الجهة التي قامت بصياغة مضمونه المعيب، وما يمكن أن يسجل من مؤاخذات على قانون المجلس الوطني للغات والثقافة، فلا أحد منهما إلى حدود كتابة هذه السطور صادق عليه مجلس الحكومة، وبذلك تفشل هذه الأخيرة في امتحان تفعيل الدستور واحترام الفصل 86 منه الذي ينص على ضرورة أن تقوم الحكومة التي يرأسها عبد الإله بنكيران بإخراج جميع القوانين التنظيمية المكملة للدستور قبل نهاية ولايتها. ليسجل بمداد أسود في تاريخ المغرب الحديث أن حزب العدالة والتنمية رفقة حلفائه في الحكومة لم يحترموا أسمى قانون في البلاد، وضيعوا الوقت وواصلوا التمييز ضد لغة وثقافة الملايين من المغاربة التي عمرت لملايين من السنين، كما يسجل على حكومة عبد الإله بنكيران أنها لم تكتفي بفشلها الذريع المتعمد في إقرار قانون تنظيمي للأمازيغية في المستوى المطلوب وفق منهجية تشاركية حقيقية، بل أكثر من ذلك تتحمل مسؤولية كبيرة في كارثة مشروع قانون يشرعن التمييز بين المواطنين، انفردت بصياغته، سيبقى في الرفوف منتظرا أن تتداوله الحكومة والبرلمان المقبلين، ليتحول إلى ورقة لمن يريدون في السنوات المقبلة وضع المزيد من العراقيل أمام الأمازيغية.

إن تحجج ابن كيران بالجهات العليا التي يحملها المسؤولية في كل مرة وحين لتبرير تماطل حكومته على مدى أربع سنوات في صياغة قانون الأمازيغية، يكشف زيفه إسراعه في سنته الأخيرة هذه، للإنفراد بصياغة قانون بمضمون يخالف الدستور، ويضرب عرض الحائط كل المكتسبات، ولعل تلك المغامرة ذهبت أدراج الرياح إذ لم يتمكن ابن كيران ورفاقه في الحكومة من تمرير ذلك القانون، مما جعلهم يفقدون الصواب إلى درجة أن موقع حزب العدالة والتنمية نشر مقالا طويلا لا يحمل أي توقيع يتساءل فيه عن مصير القانون التنظيمي للأمازيغية والقانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة، بل أكثر من ذلك، يتساءل عن أسباب تأخر انعقاد المجلس الوزاري الذي يترأسه الملك من أجل أن يصادق على القانونين.

ونتساءل من جانبنا عن السبب الذي يدفع حزب العدالة والتنمية المتزعم للحكومة، وبعد أن ماطل لخمس سنوات في صياغة القانونين موضوع حديثنا، يطرح هذا السؤال الغير بريء في مضمونه وتوقيته، ألم يكن ابن كيران يعلم أن المصادقة على القوانين بعد صياغتها تتطلب وقتا طويلا، وألا يلزم أن يتم فتح باب التشاور من جديد حول المشروعين معا من أجل تصحيح الإختلالات التي تملؤهما، خاصة ما يتعلق منها بتكريس التمييز بشكل قانوني ضدا على المواطنين و ضد على الأمازيغية نفسها؟

أليس من المفروض خوفا على مصلحة الوطن العليا، أن يحترم ابن كيران ديباجة الدستور التي تنص على الهوية الأمازيغية للمغرب والمساواة بين المواطنين؟ بل أكثر من ذلك ألا يفترض في ابن كيران احترام الخطابات الملكية التي أكد فيها جلالته أكثر من مرة على ضرورة الإسراع بإخراج القانون التنظيمي للأمازيغية وضرورة احترام الفصل 86 من الدستور؟ أو لم يكن من الحكمة أن يتحمل ابن كيران مسؤولية ما وقع ويطوي صفحة التمييز ضد الأمازيغية الذي امتد على مدى أكثر من ستة عقود؟ عوض أن يبحث عن طرق لإشعال الفتنة؟

حين نتساءل نحن فذلك لا يدعو لأي استغراب، ولكن عين الغرابة أن يتساءل حزب يرأس الحكومة، لأنه ما من شك أن الغيرة على الأمازيغية ليست هي ما يحركه، أو يحرك حكومته فالخمس سنوات الماضية تخبرنا عكس ذلك، ولهذا فالتساؤل لديه قد يرجع إلى أن ثمة من يريدون أن يوقدوا النار بين الملكية والأمازيغ؟

وفي ابن كيران يصح المثل القائل «ضربني وبكا..سبقني وشكى»

وفي أمثاله يقول الحكيم الأمازيغي:

Tazngart d uslam n wakal

ⵜⴰⵣⵏⴳⴰⵔⵜ ⴷ ⵓⵙⵍⴰⵎ ⵏ ⵡⴰⴽⴰⵍ

نقاشات فكرية وشهادات حية لأعضاء جيش التحرير تخليدا للذكرى 61 لانطلاقه

أجمع عدد من المشاركين في عمليات جيش التحرير الريفي إلى جانب أساتذة باحثين في تاريخ الريف المعاصر، على الأهمية التي تكتسيها محطة 2 أكتوبر، تاريخ انطلاق المواجهة العسكرية بين مقاومي جيش التحرير الريفي وقوات الاستعمار الفرنسي بقبيلة كزناية سنة 1955، وكذا رمزيتها في الضمير الجمعي الريفي.

وأكد المتدخلون خلال ندوة فكرية في موضوع: «جيش التحرير.. أضواء على جزء من التاريخ المنسي للريف» نظمتها بكاسيطا (إقليم الناضور) مساء أمس، السبت 10 شتنبر 2016، كل من الجمعيات الأمازيغية ثاومات، إصوراف وثازيري، أكدوا على استقلالية جيش التحرير الريفي عما كان يسمى بجيش التحرير في تطوان، وكذا

العداء الذي كانت تكنه الحركة السياسية المغربية آنذاك لجيش التحرير الريفي، وفي مقدمتها المهدي بنبرك.

ومن جانبهم أكد الأعضاء الثلاثة، المشاركون في جيش التحرير، خلال الجلسة الثانية للندوة التي جاءت بمناسبة مرور أزيد من 60 سنة على انطلاق جيش التحرير واستعدادا لتخليد محطة 2 أكتوبر، أكدوا على المعاناة والتهميش الذي تعرضوا له، بعد حصول المغرب على الاستقلال الذي أدوا ثمنه غاليا، وحكى قدماء المحاربين عن بعض الأحداث التي شهدوها إبان مواجهتهم للقوى الاستعمارية.

أما الجلسة الثالثة والأخيرة من الندوة، فقد تم تخصيصها للأساتذة الباحثين، وأكد من خلالها الأستاذ الباحث في تاريخ الريف المعاصر، اليزيد الدريوش، عن الدور الكبير الذي لعبه جيش التحرير الريفي في الثورة الجزائرية، وتحدث بإسهاب عن التنسيق الكبير الذي كان بين مقاومي الريف ونضرائهم الجزائريين، برعاية من الأمير عبد الكريم الخطابي.

ومن جانبه تحدث الأستاذ الباحث في تاريخ جيش التحرير، محيي الدين حجاج، عن المقاومة المسلحة في قبيلة كزناية، كما أثار في مداخلته المعنونة «راهنية إحياء جيش التحرير الريفي»، أثار موضوع اغتيال قائد جيش التحرير «عباس لمساعدي»، وعن علاقة المهدي بن بركة بالموضوع.

ودعى حجاج في نهاية مداخلته إلى ضرورة الالتفاف حول الاحتفال الشعبي المزمع تنظيمه بأجدير (أحد رؤوس مثلث الموت بقبيلة كزناية) في 2 أكتوبر المقبل، تخليدا للذكرى 61 لانطلاق جيش التحرير.

وفي ختام اللقاء تم تكريم الأعضاء الثلاثة المشاركين في جيش التحرير، وسلمت لهم شهادات تقديرية، إلى جانب الأساتذة الباحثين، وأخذ المشاركون في الندوة صورة تذكارية، كما كان مقررا منذ الجلسة الافتتاحية الأولى التي أعطيت فيها الكلمة للجمعيات المنظمة.

* كمال الوسطاني

حركة جديدة في أزواد بعد انقسام الحركة الوطنية لتحرير أزواد

تم إنشاء حركة سياسية عسكرية جديدة بداية الشهر الجاري في إقليم أزواد شمال مالي، سميت حركة السلام لأزواد، بعد انشقاق أعضائها عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي واحدة من أهم الحركات الرئيسية لدى الطوارق وشاركت في الحرب ضد مالي سنة 2012، قبل أن توقع على اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في يونيو 2014.

وحركة السلام من أجل أزواد الجديدة تملك جناحا عسكريا يضم على الأقل ثلاثة آلاف مقاتل، ويقود الحركة الجديدة موسى آغ شاراتومان وكذا العقيد الصلاة أغ خبي المنشقين عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي كان ضمن أعضائها المؤسسين، كما شغل فيها موسى عضوية مكتبها السياسي.

ويقول مراقبون أن من ضمن أسباب الإنشقاق في الحركة الوطنية لتحرير أزواد سيطرة قبيلة إيفوغاس عليها وتهميش قبائل أخرى ك Daoussak.

بعثة الأمم المتحدة في مالي استنكرت هذه المبادرة، التي سوف تعقد حسبها تنفيذ اتفاق السلام الذي لا يعترف سوى بتنسيقية الحركات الأزوادية.

بالمقابل، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد تعليق مهام ووظائف عدد من أعضائها المؤسسين بسبب مشاركتهم في إنشاء الحركة الجديدة، وهما كلا من العقيد الصلاة اغ خبي العضو المؤسس للحركة الوطنية لتحرير أزواد، وموسى اغ شاراتومان عضو المكتب السياسي للحركة الوطنية لتحرير أزواد.

وقالت الحركة في بيان رسمي أنها تحذر الرأي العام الوطني والوساطة الدولية من التعامل مع التنظيم الجديد لما في ذلك من "الخطورة على المسار الذي تنهجه الحركة"، وطالبت الحركة كل أعضائها ومؤيديها بضبط النفس والوقوف ضد ما سمته "محاولات تشتيتها" والإعلان عن مواقفهم "لقطع الشك أمام الإشاعات والادعاءات المُغرضة".

Le Monde Amazigh العالم الأمازيغي

www.amadalpresse.com

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
ساعيد الفرواح
منتصر أحولي (إثري)

• المتعاونون:
سعيد باجي
خيرالدين الجامعي
يونس لوكيلي
كمال الوسطاني

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008

• وكيل تجاري:
محمد إبن الشيخ

* الترقيم الدول: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش
06-046

• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalpresse.com

• السحب:
GROUPE MAROC SOIR

• التوزيع:
ATLAS PRESS

• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH

• Editeur
Rachid RAHA

• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank – Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58

• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

BMCE AGENCE DIRECTE

Marocains Citoyens du Monde

Là où vous êtes, ouvrez **directement** votre compte sur Internet !

N'attendez pas d'être au Maroc pour créer votre compte bancaire !
Désormais, Grâce à **bmceagencedirecte.ma**, ouvrez votre compte où que vous soyez et à tout moment.
En plus, bénéficiez **gratuitement** d'un **package** complet de services durant la première année (carte bancaire, banque à distance, privilèges et réductions...)

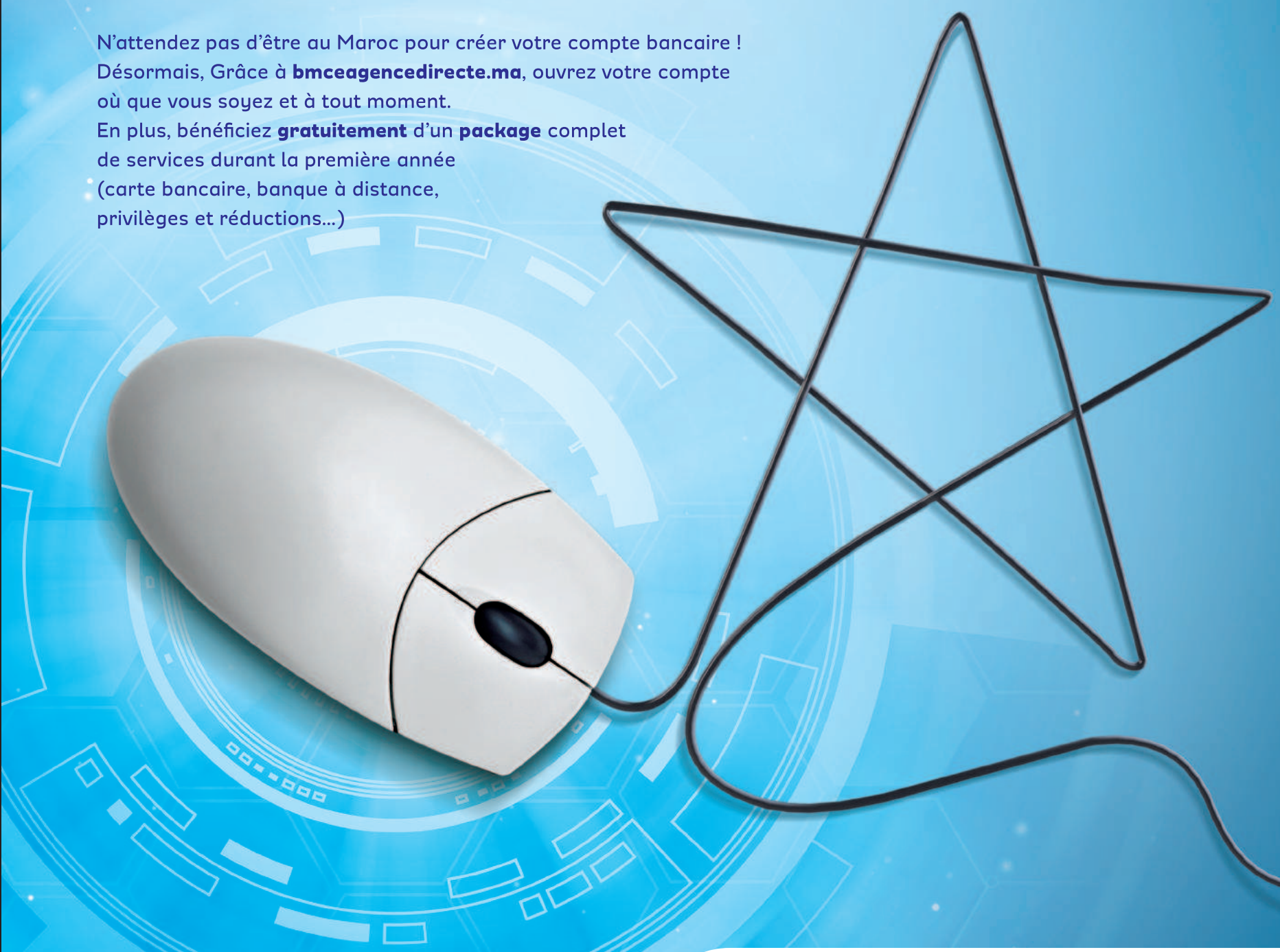

212 520 393 030
bmceagencedirecte.ma
140 avenue Hassan II · Casablanca

BMCE BANK
NOTRE MONDE EST CAPITAL

على إثر النقاش الذي أفرزه إفراج الحكومة المغربية عن مشروع القانونين التنظيميين، الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والمتعلق بالمجلس الأعلى للغة والثقافات المغربية، وما واكب ذالك من ردود فعل غاضبة من طرف الفاعلين والمهتمين الأمازيغ، ارتأت جريدة «العالم الأمازيغي» تخصيص ملفها الشهري لهذا الموضوع الهام لتقريب القارئ من حيثياته وأسباب رفض الأمازيغ لهذين المشروعيين، والغوص أكثر في الردود التي تالت تسريب بنود القانونيين في الشهر الأخير من الولاية الحكومية الحالية و على بعد أسابيع معدودة من الانتخابات التشريعية ليوم 07 أكتوبر.

تفعيل رسمية الأمازيغية بين الملك.. الحكومة والبرلمان بعد خمس سنوات

بالكاد مرت ثلاثة أسابيع على اندلاع الحراك الاحتجاجي بالمغرب في إطار ما يعرف بحركة عشرين فبراير سنة 2011، حتى تداركت الدولة الموقف مختارة موقع المتجاوب مع مطالب الشارع، وذلك عبر الخطاب الملكي ليوم 09 مارس 2011، الذي أعلن فيه الملك عن إجراء تعديلات دستورية تشمل سبعة مرتكزات أساسية جاءت الأمازيغية من حيث الترتيب في مقدمتها، وتناولها الخطاب الملكي كما يلي:»أولا: التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة».

ولأن ترسيم الأمازيغية كان من ضمن المطالب الأساسية آنذاك لآلاف المحتجين في حركة عشرين فبراير، فإن الخطاب الملكي الذي أعطى لها الأولوية نفس كثيرا على الاحتقان الذي يطبع علاقة الدولة بالأمازيغ وجعلهم يترقبون بتفاؤل كبير الصيغة التي ستأتي بها الأمازيغية في التعديلات الدستورية، ولم يخب تفاؤل الأمازيغ الذين اعتبروا أنفسهم حينها ضمن الرابحين من الحراك الاحتجاجي الذي شهده المغرب وأسفر عن دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد.

وجاء ذلك رسميا في خطاب للملك محمد السادس يوم الجمعة 17 يونيو 2011، أعلن فيه عن مضمون التعديلات الدستورية التي عرضت على الاستفتاء في فاتح يوليوز من نفس السنة، وتناول الخطاب الملكي الصيغة الجديدة لهوية المملكة ولغاتها الرسمية في المحور الثاني، معلنا، «دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للمملكة، إلى جانب اللغة العربية: فعلى أساس التلاحم بين مكونات الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، العربية -الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الإفريقية، والأندلسية، والعبرية والمتوسطية; فإن مشروع الدستور يكرس اللغة العربية لغة رسمية للمملكة، وينص على تعهد الدولة بحمايتها والنهوض بها. كما ينص على دسترة الأمازيغية كلغة رسمية أيضا، ضمن مبادرة رائدة، تعد تتويجا لمسار إعادة الاعتبار للأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة; على أن يتم تفعيل ترسيمها ضمن مسار متدرج، بقانون تنظيمي، يحدد كيفيات إدماجها في التعليم، وفي القطاعات ذات الأولوية في الحياة العامة.»

وأتى ترسيم الأمازيغية بصيغة غامضة إذ ربط بقانون تنظيمي حيث ورد في الفصل الخامس من الدستور أنها «تعد أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية».

مع ذلك، إلا أن الحركة الأمازيغية ظلت متمسكة بتفاؤلها منتظرة نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في 25 نونبر 2011، والتي أسفرت عن حكومة بزعامة حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية، وهي النتائج التي جعلت الشك يدب في الوسط الأمازيغي فيما يتعلق بتفعيل ترسيم لغتهم خاصة وأن حزب «البيجيدي» له سوابق كثيرة في العداء لها، غير أن ذلك لم يثنيهم عن مواصلة التفاؤل الذي كرسه لديهم البرنامج الحكومي الذي قدم في الجلسة العامة للبرلمان يوم الخميس 19 يناير 2012، الذي أبرز فيه رئيس الحكومة «عبد الاله بنكيران» في جانب السياسة اللغوية التي تعتزم حكومته تطبيقها، أن «الدستور أقر توجهات واضحة في هذا المجال تقتضي تنزيلا تشاركيا يرتكز على تقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية والأمازيغية في إطار يحفظ الوحدة ويضمن التنوع وذلك بالعمل على تطوير وتنمية استعمال اللغة العربية وإصدار قانون خاص بها وإرساء أكاديمية محمد السادس للغة العربية وتمكينها من شروط الاشتغال اللازمة». مضيفا أنه «بموازاة ذلك، ستعمل الحكومة على تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية عبر وضع قانون تنظيمي يحدد كيفيات إدراج الأمازيغية وإدماجها في التعليم» .مؤكدا كذلك «التزام الحكومة في برنامجها بإرساء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتفعيل دوره في حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية والمكون الثقافي الصحراوي الحساني ومختلف التعبيرات الثقافية واللسانية المغربية، مع ضمان التكامل والانسجام بين مجموع المؤسسات المعنية بالشأن اللغوي».

* الحكومة تتنكر لبرنامجها وتفشل في تفعيل الدستور:

لم يتردد عبد الإله بنكيران يوم الأحد 12 أكتوبر 2014 خلال لقاء جمعه إلى جانب زعماء أحزاب الأغلبية الحكومية مع برلمانيين منتمين لفرق الأغلبية بمجلسي النواب والمستشارين في القول «أن ملف تنزيل الأمازيغية، يحتاج لتدخل جهات عليا لتفعيلها على أرض الواقع نظرا لكونه ملفا أكبر من حكومته وأنها ليست وحدها مسؤولة عن ذلك».

جاء ذلك بعد ثلاث سنوات عجاف بالنسبة للأمازيغية لم تختلف عنها بقية الأعوام التي تلتها من عمر ولاية حكومة عبد الإله بنكيران، إذ منذ الإعلان عن التزامها بتفعيل رسمية الأمازيغية في برنامجها لم تتخذ الحكومة أي إجراء لترقية اللغة والثقافة الأمازيغيتين، ما جعلها في مواجهات مطالب وانتقادات واحتجاجات مختلف إطارات الحركة الأمازيغية، وهي الاحتجاجات التي لم يسلم عدد منها من القمع أو المنع، وفي أحسن الأحوال التجاهل والصمت، إلى أن خرج رئيس الحكومة متنصلا من أي مسؤولية في التماطل الذي هم تفعيل رسمية الأمازيغية وملقيا إياها على إرادة «جهات عليا».

وفي السنة الأخيرة من ولايتها ستفاجئ الحكومة الجميع يوم 14 يناير 2016، بإعلانها عن فتح الباب لتلقي مقترحات المجتمع المدني في إطار إعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية تفعيلا لمقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور، التي تنص على أنه «يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، وذلك بصفتها لغة رسمية».

وأورد بلاغ الحكومة أنه ومن أجل إخراج هذا المشروع وفق مقاربة تشاركية وداخل الآجال الدستورية المنصوص عليها؛ فإن رئاسة الحكومة تعلن عن فتح الباب لتلقي مذكرات واقتراحات المجتمع المدني والفاعلين والمهتمين، خلال الفترة الممتدة من 15 يناير إلى 15 فبراير 2016، وذلك في بريد إليكتروني على عنوان تابع للحكومة.

ورغم أن الخطوة الحكومية عارضتها بل قاطعتها إطارات أمازيغية عديدة على اعتبار أنها بعيدة كل البعد عن المنهجية التشاركية، إلا أن ذلك لم يمنعها من الإنفراد بصياغة مشروع قانون تنظيمي للأمازيغية أجمع الأمازيغ بمختلف أطيافهم على رفضه، وذلك بعد تسريب نصه قبل أسبوع من الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة تحت رئاسة رئيس الحكومة الذي عقد بتاريخ الأربعاء 3 غشت 2016، وخصص لمدارسة مشروعي قانونين تنظيميين، بالإضافة إلى المدارسة والمصادقة على عدد من النصوص التنظيمية. إذ تدارس المجلس وأخذ علما بمشروعي قانونين تنظيميين، تقدم بهما وزير الثقافة، وفق بلاغ للحكومة أورد كذلك، أن الأمر يتعلق بمشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، ويندرج هذا المشروع، في إطار تفعيل مقتضيات الفصل الخامس من الدستور.

أما النص الثاني حسب البلاغ الحكومي ذاته، فيتعلق بمشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يخص المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. ويضفي هذا المشروع على المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويحدد صلاحياته ومهامه لاسيما تلك المرتبطة باقتراح التوجهات الإستراتيجية للدولة في المجالين اللغوي والثقافي، والسهر على انسجامها وتكاملها، وما يتعلق بحماية وتنمية اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية وكذا الحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، وبتنمية الثقافة الوطنية والنهوض بها في مختلف تجلياتها، وحفظ وصون التراث الثقافي المغربي، وتيسير تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، والمساهمة في تقييم تنفيذ هذه التوجهات، بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية. كما يحدد هذا المشروع تركيبة المجلس الذي يتألف علاوة على رئيسه من خمسة وعشرون (25) عضوا...

ومنذ تاريخ 03 غشت 2016، لم تأتي الحكومة على أي ذكر للقانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية أو حتى قانون المجلس الوطني للغات والثقافة، وقبل حوالي أسبوعين من إجراء الانتخابات التشريعية ليوم 07 أكتوبر 2016، لا يلوح في الأفق ما يفيد بإمكانية تمرير القانونين السالفي الذكر والمصادقة عليهما إن لم نقل بإستحالة ذلك بالنظر إلى غياب الوقت اللازم، وهو ما يرجح ترك مصيرهما للحكومة والبرلمان المقبلين، لتكون بذلك الحكومة المغربية التي امتدت ولايتها من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016، قد تنكرت للمقتضيات الدستورية التي تنص على ضرورة أن تصدر جميع القوانين التنظيمية في ولايتها، وهو ما تعهدت به في برنامجها الحكومي السالف الذكر أعلاه ولم تفي به طبعا.

العمل الحكومي إذا على مدى خمس سنوات لم يأخذ بجدية تفعيل ترسيم الأمازيغية، بل أكثر من ذلك حاولت الحكومة التنصل من المسؤولية بإلقائها على جهات أخرى، كما سعت لتبرير تماطلها بكون صياغة قانون الأمازيغية تتطلب وقتا وتشاورا لكون الملف حساس ويتطلب وقتا، وهذا التوجه خالفته الحكومة في السنة الأخيرة من ولايتها حين أقدمت على الإنفراد بصياغة قانون للأمازيغية خارج المنهجية التشاركية كما أجمعت على ذلك كل إطارات الحركة الأمازيغية، وعلى الرغم من ذلك فالحكومة لم تتمكن من تمرير مشروعها والمصادقة عليه في مجلسها وفي المجلس الوزاري ومن ثم البرلمان لتنتهي ولايتها دون أن تحقق أي إنجاز فيما يتعلق بما نص عليه الدستور بخصوص الأمازيغية.

* البرلمان.. الارتجالية والمنع:

افتتح البرلمان المغربي توجهه المناهض للأمازيغية بإعلان رئيسة جلسته المنعقدة يوم الإثنين 07 ماي 2012، عن قرار لرؤساء الفرق النيابية بعد التشاور يقضي بمنع الحديث بالأمازيغية داخل البرلمان إلى حين توفير أجهزة الترجمة، وبالطبع لم يتم توفيرها أبدا، وجاء قرار البرلمان بعد أن تناولت طرحت نائبة من حزب التجمع الوطني للأحرار سؤالا شفويا بالأمازيغية قبل أن يتم منعها من إكماله.

الحزب ذاته أي التجمع الوطني للأحرار وبعد أن توصل من تنظيم أمازيغي في إطار ندوة نظمت بمجلس المستشارين يوم الأربعاء 21 نونبر 2012، تحت إشراف رئيس المجلس وتحت الرعاية السامية للملك، بمشروع للقانون التنظيمي للأمازيغية قدمه الحزب لاحقا باسمه للتداول في البرلمان، سيقوم بعد سنة وبالتحديد يوم27 نونبر2013، بإصدار بلاغ يعلن فيه عن سحبه لمقترح قانون الأمازيغية الذي سبق وتقدم به، وبرر الحزب قراره بكونه جاء تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة باعتماد التوافق والانفتاح والروح التشاركية في إعداد وإخراج القوانين التنظيمية باعتبارها نصوصا مكملة للدستور، وبهدف تفعيل إرادة البناء الجماعي للنصوص التشريعية المفعلة للدستور.

وأورد البلاغ ذاته أن فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب تجاوب بسحب مقترح القانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية المعروض أمام اللجنة المختصة للتداول والدراسة، وأن فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب الذي كان سباقا وأكثر إيمانا بضرورة إخراج هذا القانون إلى حيز الوجود، ومؤمنا باللغة الأمازيغية وثقافتها باعتبارها مكونا أساسيا، ودعامة لا محيد عنها في الهوية الوطنية المتعددة والغنية، ليجدد التأكيد على انحيازه الدائم إلى جانب كل الكفاءات والتنظيمات والمؤسسات المؤمنة بجعل هذا التنوع حقيقة، ومعيشا يوميا بما يصون الهوية الثقافية لبلادنا في إطار التنوع الثقافي واللغوي، ويعزز من اللحمة الوطنية.

هكذا إذا تكون خلاصة العمل البرلماني فيما يتعلق بتفعيل رسمية الأمازيغية طوال خمس سنوات متراوحة بين منع الحديث بالأمازيغية داخله، مرورا ببضعة أسئلة وأجوبة لنواب ووزراء، وانتهاء بسحب حزب التجمع الوطني للأحرار لمشروع قانون تنظيمي من التداول.

تجاهل الحكومة والبرلمان يدفع الملك مرتين للتأكيد على ضرورة تفعيل رسمية الأمازيغية:

تأخر الحكومة والبرلمان في تفعيل المضامين الدستورية المرتبطة بالقانون التنظيمي اللازم لتفعيل رسمية الأمازيغية، جعل الملك يجدد يوجه دعوته للبرلمانيين في مناسبتين مؤكدا على ضرورة تفعيل رسمية الأمازيغية، وكذا احترام الفصل 86 من الدستور المغربي الذي ينص على أن «مشاريع القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور تعرض وجوبا قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان، في أجل لا يتعدى مدة الولاية التشريعية الأولى التي تلي صدور الأمر بتنفيذ هذا الدستور».

وفي هذا السياق قال الملك محمد السادس في الخطاب الذي ألقاه بالبرلمان يوم 12 أكتوبر 2012، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية التاسعة، أنه «وفيما يخص هويتنا المنفتحة والمتعددة الروافد, فقد سبق لنا أن أرسينا دعائمها في خطابنا الملكي التاريخي بأجدير, ثم كرسها الدستور الجديد. وفي هذا الصدد, ينبغي اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية, وكذا تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية, بعيدا عن الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة».

مضت ثلاث سنوات منذ الخطاب الملكي السالف الذكر ولم يقدم البرلمان على أي شئ يذكر فيما يخص تفعيل رسمية الأمازيغية، قبل أن يعود الملك مجددا بخطابه ليوم 09 أكتوبر 2015، في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة لينبه البرلمان إلى أهمية إقرار القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور قبل نهاية الولاية التشريعية، حيث قال الملك مخاطبا البرلمانيين «إن ما ينتظركم من عمل، خلال هذه السنة، لاستكمال إقامة المؤسسات، لا يستحمل إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية. فمشاريع النصوص القانونية التي ستعرض عليكم شديدة الأهمية والحساسية».

وأضاف الملك «لذا ارتأينا أن نذكر الحكومة والبرلمان بضرورة الالتزام بأحكام الفصل 86 من الدستور، الذي يحدد نهاية هذه الولاية التشريعية كآخر أجل لعرض القوانين التنظيمية على مصادقة البرلمان. ونذكر هنا، على سبيل المثال، مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممارسة حق الإضراب ومجلس الوصاية».

وأضاف الملك مشددا على البرلمانيين أن «هذه القضايا الوطنية الكبرى تتطلب منكم جميعا، أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلمانا، تغليب روح التوافق الإيجابي والابتعاد عن المزايدات السياسية. ففي ما يخص مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لتقوم مستقبلا بوظيفتها، يجب استحضار أن العربية والأمازيغية، كانتا دائما عنصر وحدة، ولن تكونا أبدا سببا للصراع أو الانقسام. أما المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ، فإن الأمر يتعلق بإقامة مجلس يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات وليس وضع هيكل عام لمؤسسات مستقلة».

* الحركة الأمازيغية في مواجهة المستحيل:

بعد أربع سنوات متسمة بتجاهل الحكومة والبرلمان للمقتضيات الدستورية الخاصة بالأمازيغية، بالإضافة إلى سلسلة من التراجعات حتى عما تحقق قبل الحكومة من مكاسب للأمازيغية خاصة في التعليم، رفضت إطارات الحركة الأمازيغية إعلان الحكومة المغربية في سنتها الأخيرة عن فتح الباب لتلقي مقترحات المجتمع المدني في إطار إعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

ولم يسجل أن أعلن أي إطار أمازيغي عن تجاوبه أو استعداده للتجاوب مع خطوة الحكومة المغربية، بل وجه الأمازيغ الكثير من الانتقادات للتناول الحكومي للأمازيغية، وانتقدوا خروجها بعد أربع سنوات من نهجها سياسة التجاهل والتمييز ضد الأمازيغية لتخصص بريدا إلكترونيا لتلقي المقترحات المتعلقة بالقانون التنظيمي لتفعيل رسمية الأمازيغية، وذلك على عكس تطلع غالبية إطارات الحركة الأمازيغية التي تطالب بتشكيل لجنة خاصة يكون الأمازيغ عمودها الفقري، وتنضبط في عملها للمقاربة التشاركية، والأهم أن يتم تشكيلها بمبادرة ملكية، وذلك على الأقل مثل لجنة إعداد القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة التي شكلت بأمر ملكي، وفاء لمسلسل إنصاف الأمازيغية الذي ظل دائما طرفيه الرئيسيين هما الحركة الأمازيغية والمؤسسة الملكية.

ولا يخفي الأمازيغ أن مردهم في مطالبهم هو انعدام الثقة في الحكومة المغربية ومختلف الأحزاب السياسية التي واصلت العداء للأمازيغية وتجاهلت تفعيل ترسيمها على مدى خمس سنوات، ولعل الموقف الأمازيغي تبث صحته بعد أن أعلنت الحكومة عن مضمون مشروع قانون الأمازيغية الذي انفردت بصياغته، حيث جاء مخالفا للمقتضيات الدستورية وبعيد عن تحقيق المساواة بين اللغتين الرسميتين للدولة.

هذا وفي ظل مؤاخذات ورفض الأمازيغ لمضامين كل من القانونين التنظيميين، الأول، الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والثاني الخاص بالمجلس الوطني للغات والثقافة، اللذان أعلنت الحكومة عن تدارسهما في مجلسها وأخذها علما بهما، وعلى بعد حوالي أسبوعين من الانتخابات التشريعية ليوم 07 أكتوبر، وفي غياب أي بلاغ حكومي، يبقى وفاء الدولة بإلتزاماتها فيما يتعلق بتفعيل رسمية الأمازيغية من عدمه واحترام الفصل 86 من الدستور أقرب إلى المستحيل، خاصة وأن الوقت المتبقي لا يكفي لعرض القانونين السالفي الذكر للمناقشة والمصادقة في المجلس الوزاري والبرلمان وفق المسطرة الدستورية الجاري بها العمل مع قوانين مماثلة.

* ساعيد الفرواح

أمل تصحيح انحراف مشروع قانون تفعيل رسمية الأمازيغية في المجلس الوزاري

الصافي مومن علي

بناء على الفصل 48 من الدستور الذي يقضي بتداول المجلس الوزاري الذي يرأسه جلالة الملك في مشاريع القوانين التنظيمية ، قبل عرضها على البرلمان .

وبناء على القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور، الذي من المنتظر مناقشته في المجلس الوزاري بعدما تم إعداد مسودة مشروعه أخيرا من طرف الحكومة .

وحيث أن مشروع هذا القانون مشوب بعدة عيوب جوهرية تمس روح الدستور، وكذا الخط الاستراتيجي لسياسة الدولة بشأن الأمازيغية ، فضلا عن اتسامه بالخلط و الغموض ، و إغفال إضفاء الصبغة الإلزامية على كثير من بنوده ، الشيء الذي يجعله أقرب إلى نظام أخلاقي ، منه إلى نصوص قانونية ملزمة .

وحيث أن الحركة الأمازيغية و بعض مكونات المجتمع المدني والسياسي قد عبرت عن استيائها العميق و عن تذمرها من مضمون هذا المشروع ، و كذا من طريقة إعداده ، فإنها تتطلع بأمل و تفاؤل كبيرين إلى وقوع تنقيح عيوب هذا القانون في المجلس الوزاري ، عندما يقع تداول بنوده تحت مراقبة و توجيه جلالة الملك ، الساهر على احترام الدستور، وعلى صيانة حقوق وحريات المواطنين والمواطنات و الجماعات .

وحيث تتلخص مختلف الوسائل المثارة ضد القانون التنظيمي المنتقد في ما يلي :

الوسيلة الأولى : تعارض مدلول هذا القانون للغة الأمازيغية ، مع مدلول الدستور لهذه اللغة :

حيث إن كان الدستور قد ميز صراحة في فصله الخامس بين اللغة الأمازيغية الرسمية، وبين تعابيرها و لهجاتها المختلفة، وذلك بإضفائه على الأولى صفة «اللغة» و إطلاقه على الثانية صفة «التعابير» و « اللهجات» ، ثم أيضا بحديثه عن اللغة الأمازيغية الرسمية بصيغة المفرد والوحدة، وحديثه في مقابل ذلك عن تعابيرها و لهجاتها بصيغة الجمع و الكثرة ، فإن مشروع القانون الحكومي جاء بمدلول مخالف وغريب ، خلط فيه كل التعابير واللهجات الأمازيغية، وكذا اللغة المعيارية المقررة من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في خليط واحد، أطلق عليه تعسفا إسم «اللغة الأمازيغية» ، في مادته الأولى الفقرة الثانية التي تنص فيها بالحرف على مايلي :

«يقصد باللغة الأمازيغية في مدلول هذا القانون التنظيمي مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة بمختلف مناطق المغرب، وكذا المنتوج اللسني المعجمي الأمازيغي الصادر من المؤسسات والهيئات المختصة»

وحيث إن كان هذا الخطأ يشكل في حد ذاته خرقا سافرا للدستور، موجبا لإبطال القانون المذكور، فإنه لا يعتبر مجرد اختلاف مفاهيمي شكلي كما قد يبدو ظاهريا للبعض، بل إن خطره أدهى وأمر، تترتب عنه عواقب وخيمة أهمها :

- أنه يهدد الوحدة الوطنية للمملكة ، لمخالفته الهدف الاستراتيجي الوحدوي للدولة في اعتمادها للأمازيغية، هذا الهدف الذي أكده جلالة الملك محمد السادس في ديباجة ظهير المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بقوله السامي : «واقتناعا من دولتنا الشريفة بأن تدوين كتابة الأمازيغية سوف يسهل تدريسها و تعلمها وانتشارها، ويضمن تكافؤ الفرص أمام جميع أطفال بلادنا في اكتساب العلم والمعرفة ، ويساعد على تقوية الوحدة الوطنية» .

كما أن جلالته كرس هذا الهدف الوحدوي من خلال إحداثه مؤسسة واحدة للأمازيغية هي المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، و ذلك بدل إحداثه معاهد لهجاتية متعددة في مختلف جهات المملكة .

ثم جاء دستور 2011 ليحسم هذا الأمر بتنصيصه في الفقرة الرابعة من الفصل الخامس على أن اللغة الأمازيغية الرسمية المعنية بالادماج في التعليم و مجالات الحياة العامة هي اللغة الواحدة المفردة الموصوفة بإسم «اللغة» ، مما تكون معه التعابير و اللهجات الأمازيغية مستثناة من هذا الإدماج بصريح الدستور .

و هكذا ففي الوقت الذي تتوخى فيه بلادنا أن يساهم إقرار اللغة الأمازيغية الرسمية في تقوية الوحدة الوطنية ، و في تعزيز التلاحم والانصهار الوطني، إلى جانب اللغة العربية الرسمية الواحدة، والمذهب الديني الرسمي المغربي الواحد ، فقد جعل القانون التنظيمي من الأمازيغية عاملا للتفرقة و التشتيت و الفوضى ، بتنصيصه في المواد : 4، 5 ، 6 ، 7 على تدريس ما سماه « اللغة الأمازيغية» ، التي تعني بالنسبة إليه مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة في مناطقها المختلفة، الشيء الذي يؤدي حتما و في خط مستقيم إلى خلق بؤر بيئية قابلة في كل وقت للانفصال عن الوطن .

> ”يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية و كيفيات إدماجها في مجال التعليم و في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية ، و ذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها بصفتها لغة رسمية“

أما الخطر الثاني لهذا القانون فيتمثل في فوضى إغراق دولتنا بعملات وطنية متعددة، وكذا بعدة جرائد رسمية، ناهيك عن البلبلة والتشويش في اختلاف علامات التشوير بين المناطق، وغير ذلك من الصعوبات المادية والمالية الجمة الأخرى التي يخلقها اعتماد اللهجات الأمازيغية في التدريس، وفي مختلف مجالات الحياة العامة داخل جهاتها .

وهناك أيضا خطر ثالث لا يقل أثره عن الخطرين السابقين، يكمن في عرقلة الكثير من التلاميذ عن متابعة دروسهم، وتعريض حياتهم بالتالي للضياع ، على اعتبار أن انتقال أسر هؤلاء الأطفال من منطقة لهجاتية إلى منطقة أخرى مختلفة، سيعيق مواصلة دراستهم بالأمازيغية، لاختلاف الأمازيغية المعتمدة في منطقتهم عن اللهجة الأمازيغية المقررة في المنطقة التي انتقلوا إليها .

الوسيلة الثانية : تقزيم وظائف الأمازيغية في هدف واحد ووحيد :

على الرغم من إقرار مشروع القانون التنظيمي في مذكرته التقديمية، برسمية اللغة الأمازيغية، فإنه قد اقتصر على تحديد هدفها في وظيفة واحدة فقط، هي تعزيز التواصل بها في مختلف المجالات العامة .

وحيث إن حصر دور الأمازيغية في هذا الهدف الوحيد فحسب، يخالف الدستور من منطلق أن المشرع عبر عن قصده و إرادته من ترسيم الأمازيغية في الفقرة الرابعة من الفصل الخامس مؤكدا أن غرضه من ذلك هو أن تتمكن الأمازيغية من القيام بوظيفتها بصفتها لغة رسمية ، بمعنى أن الدستور لما لم يكن قد نص على تحديد وظيفة الأمازيغية في التواصل وحده ، فقد كان مقصوده أن تكون تلك الوظيفة كاملة غير منقوصة ، أي أن تشمل التواصل ، و التنمية ، والمساهمة في تطوير المجتمع ، وفي تقوية الوحدة الوطنية ، ثم في تأكيد الخصوصية الهوياتية المغربية ، وغير ذلك من الوظائف المتعلقة عادة باللغات الرسمية .

> ”في الوقت الذي تتوخى فيه بلادنا أن يساهم إقرار اللغة الأمازيغية الرسمية في تقوية الوحدة الوطنية، و في تعزيز التلاحم والانصهار الوطني، فقد جعل القانون التنظيمي من الأمازيغية عاملا للتفرقة والتشتيت و الفوضى“

الوسيلة الثالثة : تكريس القانون التنظيمي للتمييز العنصري بسبب اللغة :

حيث إن كان من المعلوم أن تدريس اللغة العربية الرسمية يعتبر حقا وواجبا في نفس الوقت بالنسبة لعموم المواطنين أينما كانوا وكيفما كانوا، فإن القانون الحكومي المعيب في مادته الثالثة اقتصر على جعل تدريس اللغة الأمازيغية حقا لجميع المغاربة فحسب ، ولم يجعله كذلك واجبا كما هو الشأن بالنسبة للعربية .

وحيث لما كان الدستور ينص على اعتبار العربية و الأمازيغية لغتين رسميتين معا بدون تمييز ، فإن قيام القانون التنظيمي بحرمان الأمازيغية من واجب التدريس يجعله غير ممتثل لأحكام تصدير الدستور التي تنص على حظر و مكافحة كل أشكال التمييز بسبب اللغة .

الوسيلة الرابعة : عدم دقة القانون التنظيمي في تحديد مهمته :

حيث تنص الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور على ما يلي :

«يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية و كيفيات إدماجها في مجال التعليم و في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية ، و ذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها بصفتها لغة رسمية».

و حيث يستفاد من هذا الفصل قيام الدستور بتحديد عمل القانون التنظيمي في ثلاثة مهام أساسية هي :

1/ قيامه بفرض إدماج اللغة الأمازيغية الرسمية في التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية .

2/ قيامه بدقة وضبط بتحديد كيفيات إدماج هذه اللغة في المجالات الآنفة الذكر، لكي يكون القانون مرجعا واضحا ومفيدا للمرافق العمومية المعنية بالادماج ، ثم لكل من يهمه أمر مراقبة تنفيذ هذه المرافق لمقتضيات هذا القانون .

3/ تحديده بدقة و ضبط كذلك لمختلف مراحل إدماج هذه اللغة في المجالات المعنية بالادماج حتى يكون حكما غنيا في ميدان اختصاصه .

وتبعا لذلك لما كانت مقتضيات هذا القانون تندرج في إطار حماية وتطوير وتنمية استعمال اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية ، طبقا لمفهوم الفقرات : 4.3.2.1 من الفصل الخامس ، فسيكون على المجلس الوطني للغات و الثقافة المغربية –درءا للتناقض- مراعاة هذه المقتضيات في تنفيذ مهمته لتنمية اللغتين الرسميتين العربية و الأمازيغية ، ثم مراعاتها أيضا في وضعه للسياسة اللغوية و الثقافية المنسجمة ، المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من الفصل الخامس من الدستور.

كما أنه سيكون أيضا على المجلس الأعلى للتربية والتكوين و البحث العلمي، لنفس الغاية مراعاة مقتضيات هذا القانون التنظيمي في تخطيط سياسته اللغوية.

وحيث لم يكن القانون التنظيمي المنتقد والحالة هذه دقيقا ومضبوطا في تحديد المهام المسندة إليه من طرف الدستور، كما أنه لم يكن أيضا دقيقا ومضبوطا في تحديد كل المجالات المعنية بالإدماج، بدليل أنه أغفل مجال الأوقاف وغيره من المجالات الأخرى ذات الأولوية، ومن جهة ثالثة لم يكن كذلك دقيقا ومضبوطا في اختيار الألفاظ والآليات والصيغ القانونية المناسبة.

وحيث أن هذه المعطيات وكل الأسباب المتقدم ذكرها تدعو إلى إعادة النظر في هذا القانون لتنقيحه وتصحيحه في المجلس الوزاري الذي يرأسه جلالة الملك، وذلك قبل عرضه على البرلمان للمصادقة عليه .

الهيئات الأمازيغية تعلن رفضها لمشروع القانون التنظيمي للأمازيغية

*** الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة تعلن رفضها لمشروع القانون التنظيمي للأمازيغية**

بعد اطلاعها على نص مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والذي أفرجت عنه الحكومة في اللحظات الأخيرة من عمرها. في ظل الغموض الذي مازال يكتنف مبادرة إحداث واشتغال ونتائج ما عرف إعلاميا ب «لجنة خروز» حول المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. وفي انتظار التدقيق في هذا المشروع ودراسة مضامينه وبعد قراءة أولية، سجلت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، وبكل أسف، عجز الدولة وتماطلها في ترجمة مضامين الدستور في مجال تعزيز حقوق الإنسان وتجسيد الاعتراف العملي والفعلي والنهائي باللغة والثقافة والحضارة الأمازيغية، كمدخل لتحقيق المصالحة السياسية والثقافية ببلادنا.

وعبرت الشبكة في بيان توصلت جريدة «العالم الأمازيغي» بنسخة منه، عن رفضها لهذا النص لكونه لا يترجم رؤية استراتيجية من طرف الدولة تجاه الأمازيغية، ولا يعبر عن أفق سياسي إيجابي تجاه تفعيل مضامين الفصل 5 من الدستور، كما أنه، وبصيغته الحالية، يروم أكثر إلى تكريس الوضع القائم ورهن مستقبل الأمازيغية بإجراءات رمزية غير ملزمة، وبأجندة زمنية مرتبكة.

وأكدت أزطا أمازيغ في ذات البيان على أن مقترحها في هذا الصدد، الذي أبلغته إلى كل الفرقاء السياسيين وإلى مختلف مؤسسات الدولة ونشرته على الملأ منذ دجنبر 2012، يتجاوز بكثير مشروع القانون التنظيمي 26.16 والذي يؤسس للتراجع ويكرس الدونية واللامساواة، وينم عن قصور حكومي في استيعاب أولويات اللحظة السياسية التي يعيشها المغرب.

ودعت ازطا كل الجمعيات والمنظمات والهيئات الأمازيغية المستقلة عن الدولة وخدامها، من أجل التكتل والوقوف في وجه هذا المشروع. سواء داخل البرلمان ودواليب الدولة بكل الآليات الترافعية المدنية وبكل وسائل التعبئة المجتمعية.

وطالبت مناضليها في الأجهزة الوطنية والمحلية، عقد لقاءات تنظيمية استثنائية لتدقيق وتدارس مضامين المشروع الحكومي، وطرح البدائل والمقترحات الكفيلة بتجاوز مثبطاته، بغاية الإنصاف الفعلي والكامل للأمازيغية لغة وثقافة وحضارة.

وجددت دعوتها للدولة المغربية لتحترم التزاماتها أمام المنتظم الدولي في مجال تعزيز التعدد اللغوي والتنوع الثقافي، وتدعو لجعل المرجعية الدولية لحقوق الإنسان نبراسا لكل مبادرة غايتها إنصاف الأمازيغية.

وأكدت ازطا، حسب البيان، بأنها تمدّ يدها لكل الديموقراطيين والديموقراطيات في الحركات الحقوقية والنسائية والشبابية المغربية من أجل رص الصفوف والتصدي لكل القوانين المكرسة للإقصاء والتمييز والتي تبتعد كل البعد عن منهجية الإشراك والتشاور والحوار

*** تنسيقية المبادرة المدنية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية تعلن بأن مسودة مشروع القانون التنظيمي للأمازيغية لا ترقى إلى الحد الأدنى لمطالبها**

تدارست تنسيقية المبادرة المدنية من أجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بشكل أولي مقتضيات مسودة مشروع القانون التنظيمي للأمازيغية رقم 26.16 وقامت بفحصها على ضوء مذكرتها الترافعية ومطالبها التي أعلنتها المبادرة منذ شهور، والتي وجهتها لكل الفرق البرلمانية والوزارات والمجالس الاستشارية والأحزاب السياسية، علاوة على ما راكمته الحركة الأمازيغية والحقوقية والنسائية من مطالب، وعلى ضوء هذا فإن الجمعيات المنضوية في المبادرة أعلنت بأن مسودة المشروع المذكور لا ترقى إلى الحد الأدنى لمطالبها المعلن عنها، وذلك بسبب افتقادها لتكريس المساواة في لغة قانونية لا تقبل التأويل والتضارب في التفسيرات، واعتمادها للصيغ اللغوية الفضفاضة والمغرقة في الغموض والعمومية، وكذا لصيغ من قبيل «يمكن» و«يجوز» و«من طلب ذلك»، والتي يمكن تأويلها أو تفسيرها في كل الاتجاهات، مما قد لا يساهم في رفع الميز والتمييز عن الأمازيغية.

وأضاف بيان التنسيقية توصلنا بنسخة منه، بأن المذكرة التقديمية لمسودة المشروع تشير إلى أن هذا الأخير قد تم إعداده بمقاربة تشاركية مع المجتمع المدني والحقيقة أن رئاسة الحكومة قد استفردت بوضع المشروع، دون أي إشراك فعلي لتلك الجمعيات في صياغة مسودة مشروع القانون التنظيمي. وقد سبق للمبادرة المدنية من أجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية أن ندّدت بالمقاربة الإقصائية التي اتبعت من طرف رئيس الحكومة، كما قاطعتها ولم تتفاعل معها.

وأكدت على أن مسودة مشروع القانون لم يوضع انطلاقا من مبدأ المساواة بين اللغتين الرسميتين، حيث جاء خاليا من القرارات الدقيقة والحاسمة التي تسمح بوضوح الرؤية عند التفعيل داخل دواليب الدولة، كما أنه يحيل على مؤسسات أخرى في قضايا تخص التوجهات الكبرى التي من المفروض أن يحددها القانون التنظيمي بوضوح باعتباره المرجع الذي انتظر من طرف الجميع لهذه الغاية كما ينص على ذلك الدستور.

وعلى هذا الأساس، فإن المبادرة المدنية تعتبر أن الإحالة على المجلس الوطني للغات أو المجلس الأعلى للتربية والتكوين في التوجهات الكبرى المتعلقة بسياسة الأمازيغية هو أمر مخالف للدستور، وقد يؤدي إلى عرقلة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية عوض تسريع وتيرته بتحديد مراحل التفعيل وكيفياته وأسسه وتوجهاته في هذا القانون. ذلك أن الأولى هو أن يسترشد المجلسان بالتوجهات العامة التي يحددها القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي، الذي يرسم آفاق وآليات حماية الأمازيغية والنهوض بها.

وأن مسودة مشروع القانون اكتفى في الباب الثاني المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مجال التعليم بتحديد مراحل إدراج الأمازيغية في هذا القطاع (خمس سنوات في الابتدائي وعشر سنوات في الإعدادي والثانوي) دون تحديد كيفية ذلك، أي عدد ساعات التدريس وطبيعة اللغة المدرسة تاركا ذلك لوزارة التربية وللمجلس الأعلى للتربية والتكوين اللذين عرفا بسوابقهما في تحقير اللغة الأمازيغية والتنكر لطابعها الرسمي، سواء في المخطط الذي وضعته الوزارة إلى سنة 2030، والذي يتجاهل اللغة الأمازيغية بشكل تام، أو في الرؤية الاستراتيجية للمجلس التي أقرت أمورا تتعارض مع المكتسبات المتحققة منذ 2003 وكذا مع الطابع الرسمي للغة الأمازيغية منذ 2011.

هذا مع العلم أنّ مشروع القانون يشير في ذيباجته إلى ضرورة «ترصيد المكتسبات» المتحققة، وهو ما لم يتم الالتزام به في هذا الباب، مما من شأنه أن يؤدي حتما إلى إجهاض مشروع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، حيث يعدّ التعليم الورش الرئيسي المؤطر لجميع الأوراش الأخرى.

وأشار البيان إلى أن ما أشارت إليه مسودة المشروع في الباب الرابع المتعلق بإدماج الأمازيغية في مجال الإعلام والاتصال من «أن تعمل الدولة على الرفع من حصة البرامج الأمازيغية في وسائل الإعلام السمعية والمرئية»، غير مقبول لكونه لم يحدّد نسبة ذلك، وهو ما سيؤدي حتما إلى استمرار التلاعب بزيادات رمزية في نسب البث بالأمازيغية لتظل دون مستوى الطابع الرسمي للأمازيغية، ودون انتظارات المواطنين.

وأكد ذات البيان بأن ما يقره المشروع في المادة 34 من الباب التاسع المتعلق بآليات التتبع من إحداث لجنة وزارية لدى رئيس الحكومة لمتابعة مسلسل أجرأة وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية هو أمر مرفوض، حيث لن تكون له أية فعالية مؤسساتية وميدانية، في حين ان المطلوب هو إحداث مؤسسة مستقلة إداريا وماليا لمتابعة هذا الورش الكبير بشكل موضوعي وبمسؤولية. كما أن تعامل المسودة مع الأمازيغ عند تناوله لموقع الامازيغية بمرفق القضاء يعد استمرارا للميز، سواء عند حصرها في مجال التواصل بدل التعامل معها كلغة رسمية وكمرجعية قانونية وثقافية تفعل في جميع قطاعات ومرافق العدالة. أو عند فتحه لإمكانية تعيين تراجمة للأمازيغ بشكل يمثل احتقارا لهم، وتعاملا معهم كما لو أنهم لأجئون و أجانب بوطنهم الأصلي.

وشدد على أن الإحالة على المجلس الوطني للغات أو المجلس الأعلى للتربية والتكوين في التوجهات الكبرى المتعلقة بسياسة الأمازيغية هو أمر مخالف للدستور، الذي ينص على أن القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية هو الذي سيحدد ذلك، وقد يؤدي هذا الأمر إلى عرقلة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية عوض تسريع وتيرته بتحديد مراحل التفعيل وكيفياته وأسسه وتوجهاته في هذا القانون.

*** العصبة الامازيغية لحقوق الانسان : مشروع القانون التنظيمي للأمازيغية تراجعي ويكرس دونية اللغة الامازيغية**

أعلنت العصبة الامازيغية لحقوق الانسان عن رفضها لمشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 الذي يتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية لانه مشروع تراجعي ويكرس دونية اللغة الامازيغية ويختصر مشاكل الامازيغ في اللغة والموروث الحضاري فيما الامازيغية تعني الارض والثروة والانسان وتطالب العصبة باحداث لجنة ملكية مختصة في الموضوع لمعالجة اختلال مشروع القانون التنظيمي .

وأضافت في بيان صادر عنها على هامش اجتماعها العادي، توصلنا بنسخة منه، رفضها لمقتضيات مشروع القانون التنظيمي رقم26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للامازيغية، وذلك، حسب العصبة، لكون مشروع القانون التنظيمي تحايل على النص الدستوري الاسمى بل حرفه عن روحه ، حيث ان الدستور تكلم على الترسيم الفعلي والنهائي اسوة باللغة العربية ولم يتحدث عن التدرج في تنزيل الامازيغية بالطريقة البطيئة والمميتة التي تحدث عنها مشروع القانون التنظيمي 26.16 .

وأكدت على أن ديباجة مشروع القانون التنظيمي تحدثت على ان المشروع المقدم من الحكومة جاء بعد مشاورات ومقاربة تشاركية؛ والحال ان ماوقع هو ان المشروع صيغ بانفرادية وتهريب مقصود من النقاش العمومي في وقت تم فيه تنظيم حوارات وطنية في قضايا اقل من الامازيغية اهمية وخطورة.

وأضافت بأن مشروع القانون التنظيمي اختصر مشاكل الامازيغ بالمغرب في اللغة فقط والحال ان الامازيغ بالمغرب يعانون من الاقصاء الاجتماعي والسياسي والثقافي، ومن اشكالية تمركز الثروة والسلطة في ايدي نخبة حضرية محصورة العدد منذ الاستقلال السياسي لبلادنا الى اليوم ، مما يجعل مشروع القانون التنظيمي المطروح اليوم للنقاش البرلماني فاقدا لاي افق استراتيجي لادماج الامازيغية لغة وثقافة وحضارة في المشهد الثقافي والسياسي المغربي.كما أن المادة 2 من مشروع القانون التنظيمي تحدثت عن تيسير تعلم اللغة الامازيغية وتعليمها ونشرها وكلمة تيسير لا مضمون قانوني الزامي لها بل هي عبارة انشائية فارغة من اي مضمون عملي ملزم للدولة وللافراد ، في حين أن المادة 3 من مشروع القانون التنظيمي تحدثت على ان تعليم الامازيغية حق لجميع المغاربة . وكان لزاما على واضع مشروع القانون التنظيمي ان يعتبر تعليم الامازيغية واجب ملزم لجميع المغاربة من اجل توحيد المناهج الدراسية المغربية وتعميم تدريس الامازيغية لجميع المغاربة حفظا للوحدة الوطنية، اما ان نفتح المجال امام رغبات البعض للتمدرس بالامازيغية او بعدمها فهو منافي للمساواة اللغوية بين الامازيغية والعربية بالمغرب وتكريس لدونية اللغة الامازيغية..

وأكد بيان العصبة أنه لاوجود لاية اشارة الى ضرورة اعادة كتابة تاريخ المغرب وفق مقاربة اكاديمية علمية في المشروع التنظيمي تعيد الاعتبار للمكون الامازيغي كمكون مؤسس للحضارة الثقافية المغربية ولا حديث عن مراجعة المناهج ولا مصالحة المغاربة مع ذاكرتهم التاريخية التي تعرضت للتعريب والتشويه منذ عقود من الزمن، كما أنه لا وجود لاي تنصيص قانوني في مشروع القانون التنظيمي المقترح على تغيير مقتضيات قانونية متعلقة بقانون المالية ليستجيب لدعم جهود الادماج الفعلي للامازيغية عبر حساب خصوصي مثلا خاص بالنهوض باللغة والثقافة الامازيغيتين.

بالإضافة إلى أن نص مشروع القانون التنظيمي لا يتحدث عن اية الية رقابية تقييمية لجهود ادماج الامازيغية في التعليم ومناحي الحياة العامة ماعدا لجنة وزارية قاصرة عن الزام الادارت العمومية والقطاع الخاص باحترام مقتضيات القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية.

وطالب العصبة الامازيغية لحقوق الانسان باحداث لجنة ملكية لاعداد مشروع القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية ، لجنة مكونة من الخبراء والمختصين في الشان الاكاديمي والحقوقي والسياسي الامازيغي ومن الخبرات العلمية المؤهلة للنهوض بالامازيغية لغة وثقافة وحضارة وتاريخا. باعتبار ان الامازيغية قضية تهم مستقبل المغرب والمغاربة ولا يجب تركها للتقديرات الحزبية المزاجيةو للتعبيرات السياسية الاقصائية.

منظمة تامينوت تؤكد أن مقاربة الدولة للقضية الأمازيغية تتسم بالخوف والارهاصات الإيديولوجية وترسبات عقليات وذهنيات الماضي

انعقدت الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني لمنظمة تامينوت بمدينة أكادير بتاريخ 24 يوليوز 2966 الموافق لـــ 06 غشت 2016 من أجل تدارس مشاريع القانونين التنظيميين 26.16 و04.16 المتعلقين على التوالي بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. وبعد تعميق النقاش حول مشروع القانونين في ارتباطه مع السياقات الوطنية والدولية، خلص المجلس الفيدرالي إلى أن المقاربة التي تؤطر القضية الأمازيغية من طرف الدولة المغربية لاتزال تتسم بالخوف والارهاصات الإيديولوجية وترسبات عقليات وذهنيات الماضي بدل مقاربة ينبغي أن ترتكز على العقلانية والمقاربة التشاركية وتندرج في إطار المصالحة مع الذات المغربية واحترام حق الشعب الأمازيغي في تقرير مصيره الثقافي الذي تضمنه مختلف العهود الدولية التي صادق عليها المغرب؛

وأكدت المنظمة بأن الدولة المغربية تريد للأمازيغية أن تعيش خارج عصر السرعة التي يعرفها العالم بحيث أصبح الزمن مفهوما متقدما ومهما ويعرف إيقاعا متسارعا يتم توظيفه وتسخيره ضد القضايا الديمقراطية. لذلك فإن تحديد 15 سنة كغلاف زمني ينم إما عن جهل المشرع لهذا المفهوم، وهذا ما نستبعده، أو استخدام المقاربة الزمنية كآلية لقتل الأمازيغية ثقافة ولغة وشعبا؛

وأشارت إلى أن عدم التزام الدولة المغربية بمبدأ المساواة بين اللغتين الرسميتين، دون الحديث عن الميز الإيجابي الذي من حق الأمازيغية أن تتميز به باعتبارها ضحية سياسات استيعابية نهجتها الدولة نفسها لما يزيد عن نصف قرن، يظهر جليا في مشاريع القانونين والهدف منه هو ترك الأمازيغية تلقى مصيرها في إطار سوق نيو ليبيرالي متوحش للغات والثقافات المهيمنة يتسم بفوارق شاسعة وعدم التوازن من حيث الإمكانيات المادية والدعم المالي المرصود وفرص ولوج الحياة العامة؛

ونبهت إلى أن الطابع المزاجي الذي يظهر في مشروع القانونين ويتمثل في جعل الأمازيغية حقا وليست واجبا وطنيا ومقياسا للمواطنة يثبت على أن شعار «الأمازيغية ملك لكل المغاربة بدون استثناء» هو شعار فضفاض ينسب إلى مكر سياسي استراتيجي هدفه تذويب الأمازيغية واضمحلالها في أفق اندثارها سنة 2030، وهذا ما يزيد تشبثنا ويؤكد صحة موقفنا، الذي عبرنا عنه في محطات مختلفة، من كون «الأمازيغية ملك لمن يعمل بها ومن أجلها»؛

وحملت منظمة تامينوت مسؤوليات العواقب والنتائج السلبية لمشروع القانونين التنظيميين، للدولة المغربية بجميع مؤسساتها.مؤكدة انها سبق وأن حذرت في اكثر من مناسبة بمغبة استعمال الأمازيغية وجعلها مجالا للمزايدات أو التوافقات السياسية التي لا يمكن تفسيرها إلا من خلال تلاقي هدف الإيديولوجية القومية العربية لقتل الثقافة واللغة الأمازيغيتين، ومصلحة الفاعل الرئيسي في جر الأمازيغ إلى المشاركة في لعبة سياسية وانتخابية هدفها الوحيد تقوية الفرق والانتصار لأطراف سياسية وليس رد الاعتبار للأمازيغية وتقويتها؛

وأكدت على أن المبادئ الأربعة (التعميم، الإلزامية، التوحيد، حرف تيفيناغ) هي مكتسبات لا تقبل المساومة وأي قانون لا يأخذها بعين الاعتبار أو يحاول الالتفاف حولها يعد تكتيكا ماكرا وإعلانا صريحا من طرف الدولة المغربية للإجهاز على الرصيد النضالي للحركة الأمازيغية وإرجاع القضية الأمازيغية عقودا إلى الوراء؛

وأشارت منظمة تامينوت في ختام بيانها إلى أن مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كمعلمة ورمز أسس لمرحلة جديدة في تعاطي الدولة المغربية للأمازيغية، وجب تمتيعها بالاستقلالية والسلطات اللازمة التي تخول لها القيام بمهامها وأي تقليص أو إجهاز عليها أو مصادرة لممتلكاتها باسم القانون يعتبر احتيالا وإهانة ومساسا بمكتسبات الحركة الأمازيغية بشكل خاص والشعب المغربي بشكل عام.

*** حزب تامونت للحريات يعلن عن رفضه للمشروعين التنظيميين للأمازيغية ومجلس اللغات**

عقدت اللجنة التحضيرية لحزب تامونت للحريات، اجتماعا بتاريخ 24 غشت 2016 بالرباط، خصص لدراسة مشروعي القانونين التنظيميين الحكوميين المتعلقين الأول: بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والثاني:بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وبعد نقاش جدي ومسؤول تمحور حول منهجية إعداد المشروعين. ومحتواهما شكلا ومضمونا. والسياق السياسي العام الوطني والإقليمي والدولي الذي يندرج في إطاره إعدادهما، المتسم بتنامي ظاهرة التحكم والارهاب الاصولي الاستئصالي والإقصائي، واستهداف الديموقراطية والحداثة والحرية، والفاعلين السياسيين في هذا المجال باختلاف مشاربهم.

أعلنت اللجنة التحضيرية لحزب تامونت للحريات، في بيان توصلت الجريدة بنسخة منه، عن رفضها للمشروعين التنظيميين المذكوران نظرا للإستهتارالرسمي بالمواثيق الدولية ذات الصلة، وبمضامين الدستور خاصة منها مقتضيات المادة 86، وبالتعهدات والخطاباتالرسمية. من خلال تعمد إصدارهما في الوقت الميت من الولاية التشريعية الحالية. مما يثبت بالملموس مدى الاستخفاف، وانعدام الجدية والانتهازية في التعامل مع قانونين تنظيميين يحتاجان للوقت الكافي للإعداد التشاركي والنقاش الهادف والرزين بين الفرقاء السياسيين والمدنيين المعنيين. باعتبارهما منهجيالمؤطران والموجهان لكل اصلاح مستقبلي في مختلف مجالاتتدخل السلطة القضائية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية؛ ولعدم احترام المنهجية الديموقراطية التشاركية، واعتماد أسلوب التحكم والاقصاء في صياغتهما، لفرض التصورالاديولوجي الأصولي الأحادي لقضية من القضايا الوطنية الكبرى؛ ولعدم تجاوبهما شكلا ومضمونا مع انتظارات وتطلعات الشعب المغربي وأطياف المجتمع المدني والسياسي، في هذا المجال خاصة، وفي بناء المشروع المجتمعي الديموقراطي المدنيالجذاتي بصفة عامة.

ونظرا للوضع الذي تعيشه الأمازيغية وللظرفية الحالية نظمت اللجنة التحضيرية لحزب تامونت ندوة صحفية بالرباط يوم 9 شتنبر الحالي،اطلعت من خلالها الرأي العام الوطني والدولي على صورة التداعيات الخطيرة التي يشكلها التعامل التمييزي والتحقيري واللامسؤول والممنهج مع اللغة والثقافة والهوية الامازيغية بالمغرب؛ كما قامت بتنظيم وقفة احتجاجية وطنية بالرباط، يوم 11 سبتمبر 2016، (لما لهاذا التاريخ من دلالات مرجعية، لا تزال تجد من يروج لها ويجسدها في المغرب من خلال صياغة القوانين التنظيمية) بتنسيق مع مختلف الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية والمنظمات النقابية والفعاليات الثقافية والفنية والاعلامية والرياضية الحاملة للمشروع الحداثي المدني الديموقراطي. كرد شعبي حضاري على مسلسل الاجهاز على المكتسبات الحقوقية، رغم محدوديتها، بما فيها ما تم تحقيقه في مجال اللغة والثقافة والهوية الأمازيغية بالمغرب.

وأكدت اللجنة التحضيرية لحزب تامونت للحريات بهذه المناسبة، أن مشروعها السياسي يندرج في اطار بناء الدولة المدنية الحداثية الديموقراطية، القائمة على الفصل القانوني والعملي بين السلط، وفصل الدين عن الدولة، والربط الفعلي للمسؤولية بالمحاسبة، وضمان الحرية والكرامة بالقانون الشعبي والديموقراطي، والتوزيع العادل والمنصف للثروات. فإنها تسجل بقوة بأن الخلفيات الفلسفية القانونية والمجتمعية لمشروعي القانونين الحكوميين المذكورين، هو ما يؤكد مدى ملاحاحيةواستعجالية الرد السياسي عليها، من خلال بناء اطار سياسي جماهري، بمشروع مجتمعي متكامل، تكون الهوية المغربية، لغة وثقافة وحضارة محوره وعصبه.

الحكومة تتساءل عن مصير قانوني الأمازيغية ومجلس اللغات قبل شهر من الإنتخابات !

منذ أن أعلنت الحكومة عن تدارسها في مجلسها المنعقد بتاريخ 3 غشت الماضي، مشروعي القانونين التنظيميين الخاصين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، لم يستجد أي جديد فيما يخص مصير القانونين السالفي الذكر على بعد شهر بالتحديد من الإنتخابات البرلمانية التي ستسفر عن حكومة وبرلمان جديدين.

وجاء ذلك بعد تماطل الحكومة والبرلمان في صياغة القانونين السالفي الذكر طوال خمس سنوات تحت ذريعة كونهما يتطلبان وقتا وتشاورا، إلا أن صياغتهما لم تتطلب سوى بضعة أسابيع بعد أن انفردت الحكومة بصياغة قانون الأمازيغية، ما أثار احتجاج واعتراض الأمازيغ عقب الإعلان عنه، وفي الوقت الذي نأت فيه الدولة بنفسها عن إعطاء أي تبريرات للتأخير الحاصل في صياغة قانوني الأمازيغية ومجلس اللغات، لا تبدوا وكأنها تكترث حاليا بتبرير مستقبل تلك القوانين وما إذا كانت ستتم المصادقة عليها في الشهر المتبقي من عمر الحكومة الحالية، وهي المصادقة المرفوضة من قبل كل الإطارات الأمازيغية التي تعترض على مضمون القانونين.

هذا وبعملية حسابية بسيطة فأي تغيير لمضمون القانون التنظيمي للأمازيغية والقانون التنظيمي لمجلس اللغات والثقافة سوف يتطلب وقتا أكثر بكثير من الشهر المتبقي من قبل الإنتخابات البرلمانية، اللهم إلا إذا تم تمريرهما دون أي تعديل بعيدا عن المنهجية التشاركية التي تجاهلتها الحكومة أثناء الصياغة، هذه الأخيرة التي على ما يبدوا صارت تجهل مصير القانونين السالفي الذكر، بعد أن أتجاهلتهما طوال ولايتها، حيث نشر موقع حزب العدالة والتنمية الذي يترأس الحكومة مقالا يوم السادس من شتنبر الجاري لم يذيل بأي توقيع يذكر وعنوانه، "أين وصل القانون التنظيمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة؟".

أمر مثير للسخرية وربما الشماتة، فالحزب الذي يترأس الحكومة وبعد خمس سنوات من تغييبه لقانوني الأمازيغية ومجلس اللغات، صار يتساءل عن مصيرهما، بل ويدعوا إلى ضرورة احترام الفصل 86 من الدستور الذي ينص على أن مشاريع القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور تعرض وجوبا قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان، في أجل لا يتعدى مدة الولاية التشريعية الأولى التي تلي صدور الأمر بتنفيذ هذا الدستور.

* ساعيد الفرواح

اللغة الأمازيغية بين عالمية «زوكربيرغ» وحماقة «بنكيران»

ما الفرق بين مواقف ورؤى أولئك الذين يغيرون العالم ويحدثون ثورات فيه وبين الذين يرغبون في شدّه إلى حقبة زمنية ثابتة من التاريخ! ما الفرق بين أولئك الذين ينظرون إلى المستقبل بكل تفاؤل والذين يريدون الرجوع بنا إلى مرحلة مظلمة من العصر القروسطوي!

لقد فاجأنا موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، لمؤسسه مارك زوكربيرغ، بإدراج الأمازيغية، اللغة الأصلية بشمال إفريقيا، وأبجديتها تيفيناغ، ضمن اللغات العالمية المستعملة والمعتمدة على ذات الموقع وإضافتها لأزيد من 144 لغة معتمدة استجابة لنداءات وحملات فيسبوكية ومراسلات طالبت بذات الأمر. وفي المغرب، حيث تم الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة رسمية، أفرجت الحكومة، التي يرأسها الإسلامي عبد الإله بنكيران، وهي على مشارف نهاية ولايتها عن مشروع قانون تنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية يهدف بكل وضوح إلى عرقلة انتشارها ونصب عراقيل قانونية عديدة أمام إدماجها في الإدارة والمنظومة التربوية والإعلام...، عِوض تعزيز مكانتها على الصعيد الوطني.

ومن خلال هذا المشروع، حددت الحكومة بعد خمس سنوات مضت من عمرها، مدة 15 سنة كأجل أقصى لإدماج الأمازيغية وجعلها لغة رسمية للبلاد فعليا، أي على امتداد عمر أربع حكومات، وهي مدة كافية لتعريب وإدماج غالبية الأطفال الأمازيغوفونيين!!! إنه وقت كاف لانجاز مهمتهم الخبيثة المتمثلة في مواصلة سياسة الإبادة للثقافة واللغة والهوية الأمازيغية، بعد أكثر من عشرة آلاف سنة من الوجود في شمال أفريقيا!

هكذا إذن، يريد القوميون العرب والإسلاميون كبح كل الانجازات العظيمة التي حققتها الأمازيغية في ظرف وجيز، ومنها على سبيل المثال، نشر الأبجدية الأمازيغية، التي تم كبحها قبل عشرين قرنا من طرف الرومان، حيث اعتُمدت من طرف المعهد الملكي للثقافة الامازيغية سنة 2003، وصدر قرار الاعتراف الرسمي بها في الجريدة الرسمية وأدمجت بالتعليم الابتدائي في نفس السنة. وفي شهر يوليوز من سنة 2004، تم الاعتراف الرسمي بحرف تيفيناغ وتبنيه من طرف منظمة «إيزو» للمعيرة (ISO)، التي يوجد مقرها بكندا. كما عملت شركة اتصالات المغرب، بتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، على إدماج تيفيناغ في الهواتف المحمولة من نوع « Sony Ericsson J110i»، وبتعاون مع شركة «إديسيون أمازيغ» (الناشرة للجريدة الشهرية «العالم اللأمازيغي» والموقع الالكتروني «www.amadalpresse.com») تم إدماجها بالهواتف « LG-T300». وفي سنة 2008، أدمج «Windows » تيفيناغ ضمن لوحات مفاتيحه. واليوم، انطلاقا من شهر يوليوز 2016، اقتحم حرف تيفيناغ العالم الأزرق ظافرا، بفضل مجهودات مناضلين أمازيغيين. وتعد الأمازيغية بكل جدارة إحدى اللغات القليلة في العالم التي استطاعت الانتقال مباشرة من العصر الحجري إلى عصر الحاسوب!

وبدل مواكبة هذه الانجازات وترصيد المكتسبات وما تم تحقيقه لصالح الأمازيغية، عمدت الحكومة المحافظة والإسلاموية لحزب العدالة والتنمية، وبتواطؤ واضح مع حلفائه (الحركة الشعبية، والتجمع الوطني للأحرار والتقدم والاشتراكية)، على وضع العقبات التي تحول دون تعزيز وتعميم الأمازيغية في منظومة التعليم العمومي، في تعارض مع روح الدستور الجديد والتوصيات الأخيرة لمنظمة الأمم المتحدة التي طالبت المملكة المغربية بإصدار مشروع القانون التنظيمي القاضي بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في أقرب وقت ممكن، ومضاعفة الجهود قصد توفير تعليم ابتدائي وثانوي وجامعي بالأمازيغية، والرفع من حجم الحصص والحيز الزمني لهذه الأخيرة داخل القنوات التلفزية...

(http://apsoinfo.blogspot.com/2015/10/rapport-de-lexamen-periodique-du-maroc.html).

إلا أن المؤسف، هو اعتراف وزارة التربية الوطنية الحالية بأن 78 في المائة من التلاميذ الذين ينهون السلك الابتدائي لا يعرفون القراءة ولا الكتابة (أنظر جريدة «الصباح» يوم 11/11/ 2015) كما أن 90 في المائة من الحاصلين على شهادة الباكلوريا لا يفقهون شيئا عن تاريخ بلادهم (جريدة «أخبار اليوم» الصادرة يوم 28 يناير 2012). وهذا يعني على الأقل أن الوزارة كانت لها الشجاعة للاعتراف بكل قساوة عن إفلاس تام للمدرسة المغربية التي لم تعد تنتج إلا الجهلة فقط..

لكن المؤسف أن المسؤولين السياسيين، وضمن إستراتيجيتهم الاستعجالية والضرورية للإصلاح الشامل للمنظومة التعليمية، لا يزالون يقللون من الدور الأساسي للغة الأم، كما تدعو إلى ذلك باستمرار منظمة اليونيسكو.

إنهم لا يعيرون أي أهمية للغة الأمازيغية وللدارجة المغربية، اللغتين الأم لجميع المغاربة بدون منازع، واللتين بمقدورهما عكس اتجاه المنحنى الخاص بالفشل والانقطاع عن الدراسة، وبالتالي المساهمة في تحسين هذا القطاع الذي تخصص له الدولة المغربية موارد هامة. وقد استحوذ في الآونة الأخيرة على ميزانية قدرت بأكثر من 45 مليار درهم. وتخصص نسبة تفوق 30٪ من الميزانية العامة للدولة لقطاع التعليم والتكوين دون نتائج إيجابية! إن سياسيينا، الذين فقدوا كل إحساس بالمسؤولية، يجهلون أن تيفيناغ ليس فقط الأبجدية الأنسب لتدريس اللغة الأمازيغية، بل الدارجة كذلك، وهي اللغة الوحيدة التي يتقنها بنكيران، والتي تتميز بتواجد السواكن كما هو الأمر بالنسبة للأمازيغية، كما أن قواعدها النحوية تشبه إلى حد بعيد تلك التي للغة الأمازيغية! وعلى العكس من ذلك، فإن نسبة نجاح التلاميذ بالمدارس الجماعية التابعة لشبكة «مدرسة. كوم»، التي تشرف عليها مؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية في الوسط القروي، تبلغ حوالي مائة بالمائة. ويستطيع التلاميذ والتلميذات، الذين حالفهم الحظ لمتابعة دراستهم بهذه المدارس، أن يتقنوا ثلاث لغات والأبجدية الخاصة بكل واحدة من هذه اللغات. وبالتالي، فإن 100 بالمائة منهم يعرفون قراءة وكتابة اللغة العربية الفصحى بالحرف الآرامي، والفرنسية بالخط اللاتيني بالإضافة إلى اللغة الأمازيغية بحرفها تيفيناغ. والمثير للدهشة في هذه المدارس الرائدة- التي أبهرت مؤسسة بيل كلينتون والتي حظيت رئيستها الدكتورة ليلى لأمزيان بنجلون بشرف التوشيح من قبل الملك- هو أن الخط الذي يتقنه التلاميذ بكل سهولة هو حرف تيفيناغ.

إن مشروع القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، الذي تمت إحالته على الحكومة خلال انعقاد مجلسها يوم 3 غشت المنصرم، والذي تم طبخه دون الأخذ بعين الاعتبار لمشاريع الجمعيات والمنظمات الأمازيغية، ودون إشراك المجتمع المدني والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، (إن هذا المشروع) يستهدف أساسا الحكم على الأمازيغية بفقدان المزيد من المتكلمين بها ومن ثم الحكم باندثارها، بالنظر إلى تمادي سياسيينا في تقمص هوية مزورة غير افريقية، والتي ترتبط بالقارة الأسيوية البعيدة وبالضبط بالشرق الأوسط..

وفي نهاية المطاف، وإذا لم تغير حكومة بنكيران، التي تشرف ولايتها على النهاية، وكذا الحكومات المقبلة وجهتها ومسارها واستمر المسؤولون في تهميش اللغة الأمازيغية ووضع سياسات الميز العنصري والإبادة الثقافية المناهضة للأمازيغية، فإنهم لن يعملوا إلا على استمرار تكرار وتضخيم «أزمة الهوية» التي يعيشها المواطنين والمواطنات المغاربة، وبالتالي تحويل المدارس المغربية إلى وسيلة تسهل نشر الفكر السلفي والجهادي في صفوف الشباب، الذين يزعزعون استقرار بلدنا، والدول الأوروبية وسائر دول العالم الأخرى. وفي هذا الصدد، أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه، الذي بعثه مؤخرا إلى قمة بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط بنواكشوط، حيث اجتمعت البلدان التي تعتبر نفسها بشكل أرعن عربية، وتحلم على المستوى الإيديولوجي بوحدة أمة وهمية، أن الدول الإسلامية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط يجب أن تعترف أنها مصدر «الإرهاب الإسلامي»؟

لذا، فإن السؤال الوجيه والعميق الذي يبقى مطروحا على الدوام، هو معرفة أي سبيل نختار؟ إصلاح المدرسة من خلال «تمزيغها» وبالتالي مصالحة المغاربة مع تاريخهم، أم الحفاظ على المدرسة كفضاء «سلفي»، ومن تم الاستمرار في تفريخ مزيد من البلهاء والجهلة، أو ما هو أسوأ، أي إنتاج المزيد من الإرهابيين المرتبطين بالقاعدة وداعش. (أنظر مداخلتنا في هذا الشريك بالدارجة المغربية «Video»، وكذا هذا المقال باللغة الفرنسية الذي كُتب عقب أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، و11 مارس 2004 بمدريد: «http://www.amadalpresse.com/RAHA/Terroristes.html»).

* رشيد الراخا

أمازيغ يعرضون مضامين ملتمس موجه للملك بخصوص قوانين رسمية الأمازيغية

أكدت مجموعة من الفعاليات والتنسيقيات المدنية الأمازيغية، في ندوة صحفية نظمتها اليوم الخميس 8 شتنبر 2016 بمقر النقابة الوطنية للصحافة، على أن مشروع القانونين التنظيميين بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية اللذين جاءت بهما الحكومة المغربية جاءا بالأساس من أجل الضرب في وحدة اللغة الأمازيغية وحرفها تيفيناغ.

وقد تم خلال الندوة تسليط الضوء على مضامين الملتمس الذي رفعته الفعاليات والتنسيقيات المدنية الأمازيغية، إلى الملك بخصوص مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وتم الوقوف على أغلب النقاط التي من شأنها عرقلة مسار ترسيم الأمازيغية، أو الرجوع بها إلى الوراء.

وأكد الأستاذ الباحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، عبد السلام خلفي، على أن «مشروع القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، لا يتعامل مع الأمازيغية كلغة رسمية، إذ يتحدث في فصله الأول على اللهجات الأمازيغية، ضاربا عرض الحائط 16 سنة من العمل الذي بذله المعهد في توحيد اللغة الأمازيغية».

وأضاف خلفي أن مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني اللغات والثقافة المغربية يسعى إلى إعادة نقاش الحرف الأمازيغي إلى البداية بعدما قطع أشواطا منذ أن تم الحسم في أمره في 2003، كما يسعى هذا المشروع إلى إقبار مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بعد أن يصبح في ملكية المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

ومن جهته أكد الأستاذ محمد الشامي على أن هذه الندوة الصحفية تنظم بناءا على قرار اتخذ على هامش الندوة العلمية التي انعقدت بالناظور، يوم الأحد 21 غشت المنصرم، حول مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالأمازيغية، «حيث رفع على إثره ملتمس إلى الملك محمد السادس، باعتباره رئيسا لمجلس الوزراء.

وبهذا الخصوص أكد الأستاذ لحسن أولحاج على أن الملك بصفته رئيسا للدولة ورئيسا للمجلس الوزاري، الذي تمر عبره القوانين التنظيمية وجوبا قبل عرضها على البرلمان، من شأنه أن يرفض القانونين المتعلقين بالأمازيغية ويقوم بتوجيههما، كي يتم إنقاذ ما يمكن إنقاذه بخصوص رسمية الأمازيغية.

وهذا ما أكده الأستاذ الصافي مومن علي حين قال أنه «من حسن حظ الأمازيغية أنها ارتبطت بقانون تنظيمي»، حيث إن الفصل 86 من دستور 2011 ينص على ضرورة إخراج جميع القوانين التنظيمية إلى الوجود وعرضها على البرلمان قبل متم الولاية الحكومية الحالية، وأضاف الصافي «لو كان ترسيم الأمازيغية مرتبطا بقانون عادي، لما كان له أن يرى النور أبدا».

أما الأستاذ والباحث رشيد الحاحي فيرفض أن تسلم صياغة القوانين التنظيمية للأمازيغية لغير أهلها، مؤكدا «لا يمكن إنصاف الأمازيغية إلا من خلال مقاربة تشاركية»، مضيفا أن هذه القوانين المقترحة من شأنها أن تلحق تراجعا خطيرا بالأمازيغية، «وهذا ما لا يمكن أن نقبله نهائيا».

فيما يرى الأستاذ أحمد بودهان على أن «كل الإنجازات التي تحققت للأمازيغية جاءت من المؤسسة الملكية»، مؤكدا أن «المازيغية قضية سيادية»، في الوقت الذي سجل فيه بودهان أن الأحزاب لم تقدم أي شيء للقضية الأمازيغية، أما بالنسبة للقوانين التنظيمية فيصر بودهان على أن تكون كل التدابير والإجراءات يجب أن تكون واضحة ودقيقة، حتى لا يكون مجال للتماطل والتأويل، مضيفا «حتى لو عملنا بهذه القوانين المقترحة 300 سنة، فلن يتطور شيء بالنسبة للأمازيغية.

وكانت جمعية مارتيشكا للتنمية والبيئة قد نظمت صبيحة يوم الأحد 21 غشت 2016 بالمركب الثقافي بمدينة الناظور مائدة مستديرة حول مشروعي القانونين المذكورين بمشاركة عدد من الفعاليات الأمازيغية وممثلين عن الجمعيات والتنسيقيات والكونفدراليات الأمازيغية بالجنوب والوسط والأطلس المتوسط والشمال لتدارس وضعية الأمازيغية في ظل انفراد رئيس الحكومة بإعداد قانون ترسيم الأمازيغية وصدور مشروع عن لجنة تكلفت بإعداد القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، المشروعين اللذين سيعرضا على أنظار المجلس الوزاري الذي يترأسه الملك.

وفي بداية المائدة المستديرة التي أدار أشغالها الأستاذ محمد الشامي الذي قدم أرضية حول الغرض من اللقاء، ثم أعطى الكلمة مباشرة لأعضاء اللجنة العلمية، التي أعدت مشروع الملتمس الذي سيرفع إلى المجلس الوزاري، وقد تناول الكلمة تبعا كل من الأساتذة لحسن اولحاج ومحمد بودهان والصافي مومن علي وعبد السلام خلفي، ومباشرة تمت تلاوة مشروع الملتمس، الذي حظي بنقاش مستفيض وعميق شكلا ومضمونا، وفي ختام اللقاء تم تكليف لجنة خاصة لإعادة صياغة الملتمس وعرضه على المشاركين في هذه الندوة الصحفية.

* كمال الوسطاني

محمد الشامي، رئيس كونفدرالية الشمال للجمعيات الأمازيغية:

توجهنا بملتمس للملك لإنصاف الأمازيغية

أكد محمد الشامي،رئيس كنفدرالية الشمال للجمعيات الأمازيغية، أن خطوة التوجه بملتمس إلى الملك محمد السادس جاء بصفته رئيسا للمجلس الوزاري الذي له حق التداول في مشاريع القوانين التنظيمية بموجب الدستور، وخاصة الفصل 49 من الدستور الذي يحدد القضايا والنصوص التي يتم التداول فيها، أبرزها مشاريع القوانين التنظيمية، التي من بينها القانونين التنظيميين لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية كما نص على ذلك دستور 2011.

وأضاف الشامي في حديثه مع «العالم الأمازيغي» على هامش الندوة الصحفية التي نظمتها الفعاليات المدنية الأمازيغية صباح الخميس 8 ديسمبر2016 بالرباط، لتقديم أبرز ما جاء في الملتمس الموجه للملك، أن المجلس الوزاري ينعقد تحت رئاسة الملك محمد السادس وهو الساهر على احترام الدستور وصيانة حقوق المواطنين والمواطنات وهو «الحامي تاريخيا للأمازيغية لغة وثقافة وهوية» حسب الشامي

وأوضح الشامي أن من بين الاختلالات الواردة في مشروع القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، هو المدلول الذي أعطي للغة الأمازيغية ألا وهو «التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة بمختلف مناطق المغرب» وهو تعريف حسب الشامي مناف للدستور، موضحا أن المشرع لم يعتمد الفصل الخامس في الفقرة الثالثة المتعلقة باللغة، بل اعتمد الفقرة الرابعة من نفس الفصل الخاص «باللهجات»، وهذا أمر خطير ويضرب في العمق مأسسة ومعيرة اللغة والثقافة الأمازيغية وكل المكاسب التي تحققت للأمازيغية منذ سنة 2003، مضيفا أن "اللغة الأمازيغية لغة معيارية موحدة منذ 16 سنة ولغة واحدة بموقف سياسي منذ أن أصبحت لغة رسمية سنة 2011».

وطالب الفاعل والحقوقي، محمد الشامي، بحذف هذه الفقرة من مشروع القانون التنظيمي الخاص بالأمازيغية لما لها من عواقب وخيمة في التطبيق، مشدّدا على ضرورة التنصيص على إلزامية ووجوب تعليم اللغة الأمازيغية لجميع المغاربة، وتعديل المادة الثالثة في المشروع حتى تنص على تعليم اللغة الأمازيغية باعتبارها حقا وواجبا لجميع المغاربة بدلا من أن تشير إلى الحق دون الوجوب.

وأبرز الشامي أن ما نصّ عليه مشروعا القانونين التنظيميين للأمازيغية خصوصا اعتماد الفقرة الرابعة التي تتحدث عن «اللهجات» معناه أنَّ الخطبَ الملكية والوثائق الإدارية وغيره، ستكتب باللهجات وليس اللغة الأمازيغية المعيارية، وهذا ما سيساهم في تشتيت اللغة الأمازيغية.

وأشار الشامي في حديثه مع «العالم الأمازيغي» أن رئيس الحكومة لم يستشر حتى مع الأحزاب المشاركة في التحالف الحكومي، مضيفا أن عبد الإله بن كيران، انفرد وحيدا بإعداد القانونين التنظيمين المتعلقين بالأمازيغية.

وفي ما يتعلق بالتعديلات المقترحة على القانون المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، طالب الشامي بحذف الفقرة السادسة من المادة 14 التي تنص على «دراسة التعبيرات الخطية الكفيلة بتسهيل تعليم الأمازيغية» على اعتبار أن هذه المسألة تم الحسم فيها بموافقة الملك محمد السادس على حرف تفيناغ والشروع في التدريس به واستعماله في التعليم والحياة العامة منذ سنة 2003..

* منتصر إثري

حاوره سعيد باجي

المخطط التشريعي للحكومة وثيقة أساسية لمعرفة أسباب تعثر إعداد وصدور القانونين التنظيميين المكملان عضويا للفصل 5 من الدستور 2011 . وعدم استحضار الحكومة في بداية اشتغالها كون « القانون التنظيمي» مكملا عضويا للدستور، يتطلب إعداده منهجية خاصة ، أدى إلى تجاذب الاختصاص بين مؤسسات دستورية . والمادتان 13 و 51 من مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ، تتضمنان خرقا لتراتبية التشريع الوطني، و تطاولا على المجال التشريعي الخاص دستوريا للملك . ذلك ما خلص إليه الأستاذ الحسين الملكي، في الحوار الذي أجرته معه الجريدة، بعد المحطة الجديدة لمسار تفعيل الفصل 5 من الدستور بشأن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وصفة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية للدولة، قبل عرضهما على مجلسي البرلمان، في إطار دورة يرتقب أن تنعقد بشكل استثنائي خلال شهر شتنبر الجاري.

الأستاذ الملكي الحسين، المحامي بهيأة الرباط والكاتب العام لجمعية الأخصاص للتنمية للعالم الأمازيغي :

المخطط التشريعي للحكومة وثيقة أساسية لمعرفة أسباب تعثر إعداد وصدور القانونين التنظيميين المكملان عضويا للفصل 5 من الدستور 2011

*** كيف تقرؤون مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الوقت الميت من حكومة عبد الإله بنكيران؟**

** حسب تصريح رئيس الحكومة ذ/ عبد الإله بنكيران ، في افتتاح أشغال مجلس الحكومة المنعقد يوم الخميس 01/09/2016، فإن الحكومة بكافة أعضائها مطالبة بالإشتغال، بشكل عاد، إلى حين إنتهاء مهامها وتحولها إلى حكومة تصريف الأعمال الجارية، وتشكيل حكومة جديدة على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية المقررة يوم (07/10/2016)، وطبقا للفقرة الأخيرة من المادة 47 من الدستور .

أما بخصوص إعداد وتقديم مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، فيما سميتموه الوقت الميت من ولاية الحكومة ، فإنني أرى أن أعود بكم إلى وثيقتين أساسيتين أعدتهما الحكومة في بداية عملها هما، برنامجها المقدم أمام البرلمان وبعده المخطط التشريعي الذي وافق عليه مجلس الحكومة المنعقد يوم 22/11/2012 ، هذا الأخير عكس تصورات الحكومة لموضوع الطابع الرسمي للأمازيغية والصفة الرسمية للغة الأمازيغية ومراحل إدماجها ووظائفها كلغة رسمية للدولة ، وبشكل عام تصوراتها لمضامين دستور 2011 والمستجدات الدستورية وسبل تفعيلها .

من خلال إعادة قراءة المخطط التشريعي للحكومة ومقارنة مضامينه بواقع الحال (نهاية ولاية الحكومة) سيتضح أن أسباب التأخر أو التأخير عديدة من بينها ما يلي :

1 ـ عدم استحضار الحكومة في بداية اشتغالها أهمية تدقيق مفهوم «**قانون تنظيمي**»، باعتباره تشريعا خاصا مكملا عضويا لدستور 2011، وكونه تشريعا يعلو في تراتبيته دستوريا عن مفهوم «**قانون**» الذي يعلو بدوره عن مفهوم «**نص تنظيمي**» يصدر عن الحكومة لحسن تطبيق القانون، وهذا الوضع اتضح من خلال المخطط التشريعي الذي وافق عليه مجلس الحكومة المنعقد يوم 22/11/2012 ، الذي ورد فيه إعطاء الأولوية لتشريعات عادية (203 مشروع قانون)، بدلا عن تركيز المجهودات أولا على القوانين التنظيمية المكملة عضويا للدستور (22 تشريع) ، التي ستؤطر وتؤثر في الكثير من القوانين والنصوص الأدنى منها في التراتبية .

إن عدم استحضار كون القانون التنظيمي مكملا عضويا للدستور، أدى لعدم ضبط الجهة التي ستتولى إعداد هذا الصنف من التشريع ، ودور كل واحدة من المؤسسات الدستورية في ذلك، أدى إلى نوع من الارتباك والتجاذب الخفي في تجاذب و تنازع الاختصاصات ، وهو ما أدى لهذا الوضع الذي ينذر بوقوع الكل في خرق لمضمون الفصل 86 من الدستور، الذي أوجب مصادقة السلطة التشريعية (الحالية) على مشاريع القوانين التنظيمية .

2 ـ عدم التقيد بمنهجية الدستور في تبويبه وفي ترتيب فصوله، بشكل كان يستوجب أن يكون الفصل الخامس من الدستور الوارد في باب الأحكام العامة، أول ورش تشريعي يتم الاشتغال عليه لإعداد القانونين التنظيميين اللذين أحال عليهما : الأول، يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية . والثاني ، يتعلق بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتحديد صلاحياته و المؤسسات المعنية التي يتكون منها .

3 . عدم تقيد الحكومة بمخططها التشريعي فيما تضمنه، بخصوص استناده في إعداده وتحديد مضامينه وأولوياته إلى التوجيهات الملكية السامية، الواردة في عدد من الخطب الملكية، الداعية إلى تفعيل أحكام الدستور، والحال أن أول خطاب ملكي توجيهي كان يوم الجمعة 12 أكتوبر 2012، الذي أكد فيه الملك مجددا، على البعد الاستراتيجي لإقرار اللغة الأمازيغية في الدستور الجديد، واعتبارها من الأولويات التشريعية التي يجب الانكباب عليها، إلى جانب موضوع « الجهوية المتقدمة» وموضوع «السلطة القضائية المستقلة» و «المجلس الأعلى للسلطة القضائية».

> **” الملك أكد على البعد الاستراتيجي لإقرار اللغة الأمازيغية في الدستور الجديد، واعتبارها من الأولويات التشريعية والمشاريع الاستراتيجية للدولة، في مكانة «الجهوية المتقدمة» و «السلطة القضائية المستقلة» . “**

4 ـ نص المخطط التشريعي للحكومة (صفحة 16)على «إعطاء الأولوية في مسطرة الإعداد والدراسة والمصادقة للنصوص التأسيسية المتعلقة بتفعيل أحكام الدستور...» ، ونص كذلك (صفحة 17) بخصوص القوانين التنظيمية ، على أن هذا الصنف من القوانين يعتبر مكملا للمقتضيات الدستورية في المجالات التي يشير إليها الدستور « .. كما أكد المخطط في توضيح تصوره لإعداد هذا الصنف من التشريع أنه : « يقرر الدستور في فصله 49 عرضها على المداولة في المجلس الوزاري قصد المصادقة عليها، الأمر الذي يجعل من إعدادها وصياغتها عملا مشتركا بين الديوان الملكي والحكومة؛ وبالتالي، يكون ما ورد في المخطط التشريعي، بيانا للكيفية التي تنوي بها الحكومة تنظيم عملها تمهيدا للعمل المشترك السالف الذكر».

وقد تتضح بعض أسباب تعثر تفعيل الفصل الخامس من الدستور من خلال تدقيق فيما ورد في مخطط الحكومة (ص .17 و 18) بالصيغة التالية :

« تطبيقا لمبدإ الديمقراطية التشاركية المنصوص عليه في الدستور، سيتولى السيد رئيس الحكومة فيما يخص إعداد بعض المشاريع المتعلقة بتفعيل الدستور، تشكيل لجان خاصة لتحضير الأرضية والتصور العام والاختيارات التي يمكن في ضوئها إعداد هذه المشاريع من قبل السلطات الحكومية المعنية، على أن تكلف كل سلطة حكومية معنية بالإشراف على لجنة من هذه اللجان .....» ، وكان القانونان التنظيميان الواردان في الفصل 5 من الدستور من بين تلك المزمع إنجازها وفق هذه المسطرة .

5 ـ عدم دقة التمييز في برنامج عمل الحكومة وفي مخططها التشريعي بين مفهوم الأوراش الاستراتيجية للدولة، ومساهمة كل حكومة في إنجاز مرحلة أو مراحل من مراحلها، و بين أوراش الحكومة ذات الأولوية التي تتطلب إنجازها في ولاية الحكومة حسب إلتزاماتها في التصريح الحكومي المقدم لنيل ثقة البرلمان .

6 ـ عدم التقيد اعتباريا بمقتضيات الفصل 42 من الدستور بخصوص الإشراف على اللجان التي كان سيعهد لها بإعداد مشاريع القوانين التنظيمية، وربما يعود الأمر في ذلك لعدم استحضار مضامين نفس الفصل في إعداد المخطط التشريعي للحكومة بتنسيق مع الملك الذي له تحديد من يمثله في ذلك و قد لا يكون هو الديوان الملكي كما حدد مخطط الحكومة، التي ليس من اختصاصها تحديد طريقة ممارسة الملك لاختصاصاته الدستورية .

7 ـ نص المخطط التشريعي للحكومة على أن من بين آليات تنفيذها له : «العمل على فتح النقاش العمومي حول الأوراش القانونية الواردة في المخطط» ، وهو التزام أمام البرلمان والرأي العام لم يتم الوفاء به، ولم يكن هناك مانع قانوني أو دستوري لفتح رئاسة الحكومة أو من تكلفه من أعضائها بفتح أوراش نقاشات عمومية منذ 2012 حول الطابع الرسمي للأمازيغية والصفة الرسمية للغة الأمازيغية .

> **” عدم استحضار كون القانون التنظيمي مكملا عضويا للدستور، أدى لعدم ضبط الجهة التي ستتولى إعداد هذا الصنف من التشريع ، ودور كل واحدة من المؤسسات الدستورية في ذلك، أدى إلى نوع من الارتباك والتجاذب الخفي في تجاذب و تنازع الاختصاصات ، وهو ما أدى لهذا الوضع الذي ينذر بوقوع الكل في خرق لمضمون الفصل 86 من الدستور “**

*** تفعيلا للفصل الخامس من الدستور، وعلى خلاف طريقة إعداد المشروع السالف الذكر، تكونت لجنة ملكية لإعداد مشروع إحداث «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية» ما هي الصيغة التي تستجيب لمقتضيات الوثيقة الدستورية. وكيف تقرؤون بدوره مشروع إحداث المجلس؟**

** بخصوص الشق الأول من سؤالكم ، أحيل على ما أوردته في جوابي عن السؤال الأول، مضيفا كون المخطط التشريعي للحكومة الذي أسند الإشراف على إعداد مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ، لوزارة الثقافة ، أما إعداد القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ومراحل تفعيل الصفة الرسمية للغة الأمازيغية ، فإنه لم يحدد القطاع الحكومي أو الوزير الذي سيتولى الإشراف عليه، تاركا صلاحية تحديده لرئيس الحكومة، وهي منهجية تبدو مختلة منذ البداية لكون الأمر يتعلق بفصل واحد من الدستور كان المنطقي إعداد القانونين التنظيميين المكملان له بتصورات متكاملة تحكمها نفس الفلسفة وهو أمر كان يستوجب إنجازهما من طرف لجنة موسعة واحدة .

وعلى كل حال، فإن وزير الثقافة ارتآى بخصوص ما كلف به وفي

←

L'AMAZIGHITE EN RECOURS (IV et FIN)

*** Les rouages de l'Etat, foyers pan-arabistes**

L'impudeur des voix populistes surfant sur l'ignorance et la fragilité matérielle des gens n'a d'égal que la mythomanie de leurs mentors orientaux, promptes à traiter de comploteurs et de soutien au sionisme ou même de diffamer dans leur personne tous ceux qui ont le mérite et le courage de porter à nu, arguments scientifiques à l'appui, les allégations hostiles à l'amazighité. Mais comment s'en étonner alors que les rouages des institutions étatiques, censés faire preuve d'impartialité et de neutralité dans le traitement de la chose publique, sont gangrénés jusqu'au plus haut niveau par des strates de rejetons que rien ne semble départir de l'idéologie dont étaient imprégnés leurs parents. Mal cependant leur en a pris, les événements sont là pour leur rappeler le sort fatal des apprentis sorciers baathistes et de leurs franchisés qui ne savent partir que les pieds devant, emportés par la vox populi. Un arrêt sur image à méditer longuement est cette vision cauchemardesque de colonnes de réfugiés arabes, prenant des allures et des dimensions bibliques, cherchant par tous les moyens à rejoindre l'Europe, fuyant chaos et désolation, dernier lègue des grands zaïms.

C'est au nom de ce panarabisme que l'Afrique du Nord a non seulement souffert d'une dépersonnalisation culturelle aux conséquences incommensurables sur ses systèmes éducatifs, mais lui ont aussi fait tourner le dos des décennies durant aux valeurs universelles, à la différence de pays asiatiques tels le japon ou la chine, vieilles civilisations comptant des centaines de millions d'habitants, qui n'ont pas rechigné à s'imposer l'humilité d'adopter sans réserve les conditions de modernisation qui allaient les propulser au-devant de la scène mondiale au plan économique et technologique. Pire, l'amalgame semé par les pan-arabistes entre religion et références linguistiques a fait aujourd'hui de l'Afrique du nord un otage des relais des doctes moyen-orientaux affairés à arrêter s'il est permis ou non à la femme « arabo-musulmane » de participer aux compétitions sportives sans le hijab, mais sans jamais s'interroger sérieusement sur les raisons qui poussent les jeunes et moins jeunes à se jeter par milliers en mer en quête de salut sur d'autres rives, ce bien qu'ils savent pertinemment qu'ils n'y sont pas forcément les bienvenus et que le discours théologique n'a de cesse de les leur décrire comme source de toutes les mécréances.

Mouna Naït Benhend

Le champ culturel drastiquement circonscrit autour de la thématique théologique finit par enfermer les rapports sociaux dans une sorte de fatalisme partagé que trahit le recours abusif de l'individu à des formules telles« alhamdou lillah» pour se défausser à bon compte sur le ciel de la responsabilité ne revenant qu'à ses propres actes, comme ce joueur professionnel de football, de retour d'un match lamentablement perdu en Afrique, qui au lieu de faire une esquisse autocritique sur ses prestations et celle de son équipe, il commence par dire au reporter qui l'interroge : « alhamdou lillah nous avons perdu… ! ». Aperçu éloquent de l'état d'esprit de générations sacrifiées sur l'autel de l'école idéologique. Existe-t-il seulement un instituteur de bon sens ou une généreuse âme prédicatrice pour expliquer à ses élèves ou à ses ouailles que si le bon Dieux a favorisé exclusivement le genre humain en le dotant d'une conscience et d'une précieuse intelligence c'est justement pour qu'il en fasse usage sans modération. Quand par ailleurs les études scientifiques estiment que dans les meilleurs des cas l'intelligence humaine n'est mise à contribution qu'à hauteur de 10% de ses potentialités biologiques, c'est dire s'il ne relèverait pas du blasphème si au lieu d'inviter instamment le commun des mortels à faire plein usage de ce merveilleux don divin on préfère l'inciter à lever les bras au ciel pour conjurer le « sort » ou pour qu'il le lui envoie tout cuit.

A s'obstiner à se donner comme mission de faire des nord- africains des arabes plus que les arabes et des musulmans plus que tous les musulmans, les institutions étatiques, incluant le secteur scolaire, les partis politiques, les gens de religion et les médias sont arrivés à ce résultat pathétique de former des générations de déculturés pour qui les lois et règles sociales, l'écologie, la lecture, les beaux-arts, l'intérêt pour les vestiges archéologiques et muséologiques et les musiques savantes ne concernent presque que des gens perçus à la limite de l'hérétique. Des générations sans réel repaire identitaire ou éducatif, qui ne donnent pas l'impression de saisir l'utilité de respecter les obligations civiques, telles les règles d'usage de la voie publique ou celles ayant trait à l'hygiène, à la protection de l'environnement, au respect d'autrui et de la femme en particulier. Des notions apparemment étrangères à l'agenda d'un système d'enseignement embourbé dans des préoccupations idéologiques. L'amalgame du répertoria fait de plus en plus la part belle à l'émergence d'individus usant et abusant dans leur quotidien de formules religieuses mais ne ressentant aucun paradoxe à aller ingurgiter des litres d'alcool en bord de mer ou face à un cite panoramique pour lesquels non seulement ils ne font montre d'aucune sensibilité mais qu'ils souillent en y jetant leurs canettes et bouteilles vides avec autant de considération due à une décharge publique. C'est le même profil de compatriote qu'il n'est pas rare de rencontrer, roulant dans sa voiture « quatre-quatre », arborant des fragments de citations religieuses sur la lunette arrière comme carte blanche à s'affranchir de l'observation des dispositions du code de la route, dont le mépris généralisé fait que notre pays détient le record peu convoité du plus grand nombre d'accidents mortels enregistrés annuellement.

Le déficit de repères est ressenti avec plus d'acuité encore chez les nord-africains expatriés, confrontés à une confusion de sentiments faits d'admiration à l'égard des pays occidentaux mais parfois aussi de haine, séquelles d'un bagage culturel bâclé mélangé au souvenir de la domination coloniale, les mettant dans cette situation intenable d'incapacité à se fondre dans les sociétés d'accueil en s'adaptant pleinement aux valeurs universelles qui les gouvernent. Situation d'hésitation qui mène à l'antagonisme social, à la marginalisation et jusqu'à la délinquance ou au radicalisme religieux qui font les beaux jours de la propagande des partis d'extrême droite.

*** L'amazighité, objet de dénigrement institutionnalisé**

Voilà quatre ans que Tamazight a fait son entrée dans la constitution comme langue officielle mais dont l'application demeure tributaire de quelques lois dites organiques qui tardent à sortir comme s'il dépendait du ciel de les enfanter. Le parlement, comme le reste des institutions étatiques, préfère regarder ailleurs, freinant à quatre pattes à chaque fois qu'il est question de l'amazighité, comme terrorisé à l'idée d'être rattrapé et mis face à cette réalité identitaire, si longtemps ignorée par ceux-là même qui prétendent représenter le peuple. Mohamed VI, roi de tous les marocains, comme son grand père Mohamed V il y a plus de 70 ans, lors de l'élaboration du manifeste de l'indépendance, vient à son tour de rappeler dans le style qui lui est propre, dans son discours d'ouverture de la séance parlementaire de l'automne dernier, à tous ceux qui font mine de l'oublier, que sans la prise en compte de la dimension amazigh la constitution marocaine demeurera tronquée.

Il y a belle lurette que la crédibilité des partis politiques, toutes tendances confondues, est mise en doute et ce n'est pas le bilan de ceux qui se sont succédés aux gouvernements formés depuis l'indépendance qui plaiderait pour eux. Dès l'avènement de celle-ci, le premier acte des partis dits nationalistes est d'abolir pratiquement dans la clandestinité la chair amazighe du cursus scolaire et universitaire national. Abrogation par ailleurs du statut de zone franche de la ville de Tanger pour ne le retrouver partiellement que 60 ans plus tard, faisant perdre au pays pendant tout ce temps une place financière et commerciale qui aurait pu contribuer activement à la promotion économique du pays à l'instar de Hong Kong ou de Singapour à titre d'exemple. Mise à mal des premiers fondements du système judiciaire dont le pays peine toujours à se relever. Exécution à l'emporte-pièce du programme de privatisation auquel ils étaient pourtant de farouches opposés des années durant. La palme revient sans conteste au système d'enseignement mis en lambeaux par des expérimentations coupables ; un sabotage en règle opéré par une caste dont la mauvaise foi n'a d'égal que sa schizophrénie, ayant conduit l'école à l'état qu'on lui connait aujourd'hui : un mastodonte budgétivore fabricant pour l'essentiel des mentalités répondant sur mesure aux profils prisés par les chercheurs de têtes d'Alquaïda et autre Daïsch, lesquels, d'après les dernières informations comptent déjà dans leurs rangs des milliers de nos ressortissants.

Pour immense qu'il soit, le gâchis ne semble pas donner le moindre remord aux pan-arabistes agissant sous diverses couvertures politiques mais que rien au fond ne différencie en dehors de l'étiquette, cachant mal leur intime partage des fondamentaux antis amazighs, puisque tous affairés, lorsque l'occasion leur en est donné d'occuper quelques fonctions publiques, d'arabiser jusqu'au panneau de signalisation « stop » symbole universel adopté même par la péninsule arabique. Dans un Maroc à vocation touristique qui nourrit de grandes ambitions de développement de ce secteur d'activité, c'est plutôt symptomatique de la prise de pas de l'idéologique sur les Intérêts économiques même les plus primordiaux, sachant que la quasi-totalité de la clientèle touristique nous provient de l'Union Européenne avec laquelle le Maroc réalise par ailleurs l'essentiel de ses échanges extérieurs et qui de surcroit constitue la principale destination de millions de marocains résidents à l'Etranger.

Qu'attendre du reste d'une classe politique hantée par l'idée obsessionnelle de minimiser le poids démographique réel des amazighs, n'hésitant pas à recourir à la production de statistiques biaisées avec le concours d'institutions sous le contrôle de commis au militantisme notoirement pan-arabiste, comme pour faire oublier que l'écrasante composante de la population marocaine est amazighe ou d'ascendance amazighe ? Mais rien n'illustre mieux la mentalité désespérément fossilisée de ceux qui s'affairent à tirer le pays vers le bas que cet affligeant spectacle parlementaire, mettant en vedette ce vizir entrain de fustiger une timide initiative de réforme, dont le crime à ses yeux est de tenter de rectifier l'aberrante distorsion résultant des politiques antérieures d'arabisation débridée de l'enseignement, faisant que les matière scientifiques enseignées en arabe au niveau du secondaire se retrouvent dispensées en français dans le supérieur. Quand la mise en scène émane de gens qui venaient de fêter en famille, au pays de voltaire –s'il vous plait- la remise à leur rejeton de diplômes de pure cuvée hexagonale, il n'est nul besoin d'être grand clerc pour relever l'étroit parallèle de mœurs entre les démagogues-populistes d'aujourd'hui et les nationalistes auto-déclarés d'hier. Méticuleux et imperturbables dans le choix, pour leurs petits carrés de proches, des filières d'études étrangères ou assimilées, préparant et ouvrant la voie aux grandes écoles internationales, ils n'ont aucun scrupule à se donner cet air faussement sourcilleux et scandalisé que l'on puisse remettre en cause le système scolaire au rabais qu'ils destinent aux enfants de l'Atlas, du Rif, du Sousse des Doukkalas et des Jbalas entre autres.

Les partis politiques toutes tendances confondues, mais les partis se disant nationalistes et les partis à référent religieux en particulier, ont ce reflex tendancieux à clamer chacun en son moment d'émersion électorale, incarner la représentativité exclusive du peuple au motif qu'ils détiendraient la majorité relative des voies exprimées, quand bien même dans le meilleurs des cas leur côte dépasse à peine les 10% de l'ensemble des voies incluant les abstentions. Réaction d'autant plus tendancieuse que ladite majorité est le plus souvent le résultat d'artifices combinant arrangement politique, maîtrise du jeux démagogique et populiste, opportunisme et mise à contribution de strates entières constituées au fil du temps d'agents incrustés au moyen de pratiques clientélistes et népotistes dans les institutions influentes du pays. Ils ont aussi cette curieuse façon de chercher à faire passer leurs propres idées politiques comme étant celles du peuple entier en faisant sciemment l'amalgame entre ce à quoi celui-ci aspire et ce qui lui est réellement offert comme choix.

Encore une fois, l'exemple crucial du système d'enseignement est très significatif. Pour faire avaler la couleuvre de l'arabisation forcenée, les bonimenteurs de foire qui l'on manigancée de façon unilatérale se plaisaient à faire prévaloir que celle-ci était acceptée du fait que le secteur publique intéressait la plus grande frange de la population, mais sans qu'ils aient jamais été capables d'avancer la moindre preuve que cette population aurait réellement fait le choix de confier sa progéniture à ce secteur, livré à tous les bricolages, si la possibilité de les inscrire ailleurs lui ait été accessible. L'extrapolation de la question ainsi abordée en ce qui concerne le système de l'Education à tout autre thème à caractère socioéconomique, politique, culturel ou même religieux, nous amène au cœur de la définition du contenu de ce qu'est la démocratie qui n'est rien d'autre que la liberté dans la désignation des choix souhaitables, excluant évidemment toute atteinte à celle d'autrui, par opposition aux choix possibles dans un champ pré-délimité et réductible à loisir.

Toute raison gardée, au regard de l'histoire récente et ancienne, s'il fallait désigner un pays au monde pour incarner à lui seul le symbole de la résistance anticoloniale armée, ce n'est faire outrage à quiconque que de porter le Maroc au pinacle. Des figures légendaires de la trempe de Mao Zedong ou de Ho Chi Minh ne manquaient pas de témoigner respect et déférence à la glorieuse résistance armée du peuple marocain en soulignant même avec modestie avoir trouvé dans les combats livrés dans le Rif et dans l'Atlas la base d'inspiration dans leurs propres luttes de libération. D'où cette question des plus béate de chercher à saisir comment, face à un tel capital de sympathie pour notre histoire anticoloniale, le régime illégitime algérien, corrompu et honni par son propre peuple, peut-il se permettre de pousser en toute confiance l'arrogance jusqu'à qualifier devant les instances internationales le Maroc d'occupant colonial d'un territoire relevant de sa souveraineté, ce des siècles avant même l'existence de l'Etat algérien en tant que tel ? Une seule réponse plausible, la diplomatie marocaine, à l'image du reste des institutions nationales, est conditionnée par l'état d'esprit pan-arabiste, la rendant tétanisée à l'idée d'avoir à s'adosser à des arguments mettant en évidence les luttes anticoloniales marocaines, propre à faucher l'herbe sous les pieds des diplomaties adverses, mais qu'elle n'ose afficher clairement à la face du monde car impliquant la mise en avant des exploits intimement liés aux sacrifices du peuple amazigh du Maroc, ce à quoi elle semble allergique.

*** L'amazighité, barrage à l'intolérance et au totalitarisme de tous bords**

Da Houcine Aït Ahmed est parti, grande figure de la lutte pour la libération de l'Algérie, homme de principe, intègre, ami du Maroc, amazigh jusqu'à à la moelle, ayant connu la prison et l'amertume de l'exil, sans jamais rien céder de son engagement pour la démocratie réelle et le respect des droits de l'homme qu'il a défendu jusqu'au dernier souffle. Au début des années 1990, lors d'un bref retour en Algérie, il organise en pleine période de tourmente qu'a connue ce pays, une grande manifestation au cri « ni Etat théologique ni Régime policier ». Le message de Da Houcine n'ayant apparemment pas été entendu, l'Algérie le paya de 200 000 morts et de dizaines de milliers de disparus. Les mêmes causes produisant les mêmes effets, crise économique aidant, pour ce pays le pire semble encore à venir.

Le Maroc, havre de sérénité, dans cette région Afrique du Nord – Moyen Orient vagant à la dérive, il doit cet état de fait et dans une large mesure, n'en déplaise, à cette âme des Amazighs, ouverts et hospitaliers, et à leur tempérament pondéré plus enclin au compromis qu'à la dissension meurtrière. Les détracteurs de l'amazighité, tous crins confondus, feraient mieux de ménager la branche sur laquelle ils se prélassent car, comme toute chose par ailleurs, tant la patience de l'amazigh est grande elle a aussi une limite. A l'âge de la rationalité et du numérique, tout esprit lucide et doté d'un minimum d'honnêteté intellectuelle, gardant encore quelques sensibilités pour ce pays, pour son histoire et sa réalité socioculturelle, est interpelé pour s'interroger et interroger sans ménagement sur l'immense danger à continuer à malmener ce socle d'ultime ligne de sauvegarde qu'est l'amazighité. Il est de ces trains qui ne passent qu'une fois dans l'existence, ne laissant comme option que l'équité et le progrès sous le prisme le plus large ou la relégation au rang de laissés pour compte dans la déchéance.

L'histoire connait une accélération rythmée par un contexte mondial en proie à des crises économiques et géopolitiques répétées, nous plaçant dans l'extrême urgence de faire preuve d'humilité à s'inspirer des exemples les plus réussis dans le traitement de nos diverses préoccupations de développement humain, ce qui revient à donner sans réserve droit de cité au capital immatériel en favorisant l'épanouissement des science en toutes disciplines. Sur le plan culturel et identitaire, il n'est plus permis que la langue amazigh, langue de tous les marocains, subisse le moindre retard dans la mise en application de la loi fondamentale y afférente. A cet effet, Les sociologues, les historiens, les linguistes et les démocrates dignes de ce nom sont appelés à apporter leur pleine contribution en faisant preuve de courage et d'aplomb pour faire barrage aux forces obscurantistes qui lui sont hostiles et sceller par là même ce cachet imprégné de tolérance et d'universalisme qui font partie intégrante des traditions de notre peuple. Il s'agit aussi de faire regagner aux générations actuelles et futures cette fierté de soi propre à nos aïeux et qui est aussi synonyme de dignité et de respect d'autrui. A propos de fierté c'est Abdelkrim qui a répondu à un arrogant dignitaire moyen oriental, venu lui demander la main de sa fille, qu'il l'a donnerait plutôt au dernier berger du rif qu'à un de ces cheikhs du soleil levant…

Ce n'est malheureusement pas sur les bancs de l'école publique polluée par l'atmosphère panarabo-intégriste qu'on risque d'apprendre que déjà au moyen âge, les Almorabites de Youssef Bentachfine, pourtant en pleine lutte religieuse contre l'Occident, comptaient dans les rangs de leurs armées des soldats de confession chrétienne qui disposaient de leurs propres chapelles où ils pouvaient librement exercer leur culte. Plus proche de nous encore ce précieux lègue moral d'Abdelkrim qui, après avoir rappelé à ses partisans que l'Afrique du Nord amazighe a été en partie animiste, juive et chrétienne avant d'adopter la religion musulmane, a insisté pour qu'aucun mal ne soit jamais fait à nos compatriotes juifs, ce bien avant les abominations des camps d'extermination à fondement raciste qui ne remueront quelques bonnes consciences occidentales qu'après coup. Faut-il encore, pour souligner l'enracinement des valeurs humaines dans les traditions marocaines, rappeler l'attitude historique de Mohamed V pendant la deuxième guerre mondiale, alors qu'elle atteignait ses paroxysmes de violence et dont personne ne pouvait encore anticiper de l'issue, en s'opposant sans hésitation à la déportation de ses sujets de confession juive, avec tout ce que cela représentait comme danger pour sa personne et pour son royaume à l'époque encore sous protectorat ?

L'expérience d'après indépendance a montré la limite des partis politiques à se hisser à la hauteur des responsabilités dans les choix à caractère stratégique ou ceux touchant à des sujets gravissimes comme celui de l'identité nationale ou la défense nationale. Leurs postulats statutaires entachés de floue laissent percer un référentiel plagié à diverses sources, leur faisant côtoyer des notions à significations contraires ou opposés comme celles appelant à la démocratie mais renvoyant en même temps à des référents consacrant l'apologie de la pensée unique. Plombés par des franchises idéologiques venant d'ici et là, ils tombent très vite dans des contradictions et le calcul à court terme, quand ils ne sombrent tout simplement pas dans des querelles internes les rendant encore moins crédibles auprès d'une opinion publique, gagnée depuis longtemps par le scepticisme. S'il va de soi que la démocratie doit demeurer en toutes circonstances comme option irréversible, le pays ne saurait être livré poings et pieds liés à des partis-pris de quelques obédiences qu'ils soient pour en décider du sort. Force est de se rendre à cette évidence que la définition des grandes orientations stratégiques doit continuer à s'exercer au plus haut niveau de l'Etat sous peine de blocage de toute perspective réelle de développement socioéconomique. Le Maroc n'aurait jamais pu se doter de l'infrastructure hydraulique, portuaire, ou routière dont il jouit aujourd'hui, en l'absence de cette visibilité sur le long terme qu'exige tout projet structurant de dimension nationale. Pas plus qu'il ait été pensable de le voir engagé dans d'ambitieux programmes d'économie durable tels ceux des énergies renouvelables ou de recyclage des eaux usées, ou encore dans des réorientations politiques de l'ordre de l'avènement de l'Instance Equité et Réconciliation (I.E.R.).

Si par simple jeux de curiosité on cherchait à s'imaginer ce qui aurait pu advenir aujourd'hui du Maroc s'il s'était laissé engager sur la voie socialo-baathiste, un moment portée à corps perdu par quelques partis politiques, y voyant la panacée à tous les maux, il suffit pour en avoir une idée d'un bref regard jeté sur le tumulte où se trouve actuellement réduite la Mésopotamie ou bien encore sur l'état calamiteux de nos voisins de l'est, pourtant pourvus de richesses naturelles exceptionnelles. Quand à entendre les gourous de tous crins prétendant percer le secret de la martingale du salut terrestre et céleste lors d'interminables incantations et décantations, en jouant du chapelet d'une main et en se caressant la barbe de l'autre, on se rend compte aujourd'hui plus que jamais combien il est préférable de s'en remettre directement à Dieux qu'à ses saints. Enfin ! Il existe un vieil adage bien de chez nous qui résume le tout en quelques mots : « tout ce qui vient de l'est est bon à prendre, sauf le vent (le chergui) et les idées». Et à mauvais entendeur aucun salut.

❊ Chafik Abdelhamid

fin

LES MAROCAINS RÉSIDANT À L'ETRANGER: "SERVITEURS" DE LA NATION ET PARIAS DE LA CITOYENNETÉ

Il suffit. Nul besoin de rappeler les promesses politiques faites aux MRE il y a belle lurette. Nul besoin d'invoquer les principes constitutionnels d'hier (2011) ou de gloser sur les reniements et les postures partisanes d'aujourd'hui. Les dés sont jetés et les masques sont tombés : la participation des MRE aux élections législatives est belle et bien une "arlésienne". "Que ceux qui savent le disent à ceux qui ne savent pas".

*** Une fois de trop**

Une fois encore, les MRE sont écartés, avec une étonnante légèreté, de la participation aux élections législatives d'octobre 2016. Ce n'est pas la première fois, mais c'est la fois de trop, celle qui tue l'espoir et éloigne l'espérance née un mois de novembre 2005. Depuis cette date, depuis que les portes de l'espoir d'une représentation politique équitable des MRE se sont entre-ouvertes, l'idée même d'une présence des MRE au sein de l'institution parlementaire n'a cessé de subir toutes sortes d'outrages. En sous-main ou ouvertement, avec constance et un acharnement particulier, tout a été tenté pour la minimiser et pour réduire sa portée à sa plus élémentaire expression (procuration et vote électronique).

Comble de l'outrage et du déni du droit, tout ce que la Constitution de 2011 a posé comme principes d'égalité devant la marocanité et la citoyenneté (article 30) et réalisé comme avancées (articles 16-17-18 et 163) démocratiques au profit des MRE, a été volontairement congelé pour finalement fondre comme neige au soleil. Quel gâchis ! Plus de 11 ans de faux-fuyants, de dénigrement systématique, de manœuvres dilatoires ont brouillé le message initial (droit de vote et d'éligibilité des MRE) du discours royal historique et prometteur de novembre 2005, et noyé une revendication légitime dans un magma de considérations fallacieuses et de discours hors propos. Il aurait été plus intelligent et plus constructif

de consacrer tout ce temps à régler les vraies questions techniques (listes et circonscriptions électorales, mode d'élection), à traduire dans les faits les principes affirmés en novembre 2005 par l'autorité suprême du pays et à rendre effectifs les droits civiques annoncés en 2011.

Prendre la décision d'écarter les MRE de la participation aux législatives d'octobre 2016 dans le contexte national et international actuel (montée de l'extrémisme, du fanatisme et du populisme) est irresponsable. C'est à la fois un gâchis considérable (exclusion de plus de 4 millions et demi de marocains) et une impardonnable faute politique et morale. Personne ne doit donc s'en réjouir.

*** Rira bien qui rira le dernier**

La décision d'exclure les MRE du processus électoral est en soit un manquement caractérisé à la parole donnée. Pire, elle est l'exclusion de trop, celle qui fait céder les digues de la confiance chez les MRE, pour laisser libre court à la suspicion et à la méfiance. Cela est d'autant plus grave qu'aucun argument politique censé et recevable n'a été apporté pour justifier cette exclusion. Tout ce qui a été inventé, combiné, trouvé et mis en avant durant une décennie pour contrer l'arrivée des MRE au Parlement, se révèle aujourd'hui inconsistant et léger.

En effet, les difficultés logistiques mises en avant par les fossoyeurs de l'idée de représentation politiques des MRE au Parlement ne sont qu'un misérable alibi. L'organisation du référendum de 2011 a montré que ces difficultés sont surmontables. La thèse du désintérêt des MRE pour la chose politique, que ces mêmes fossoyeurs développent à tout bout de champ, ne résiste pas non plus à l'analyse. L'implication réussie des MRE dans la vie publique et politique des pays d'accueil est là pour prouver le contraire. L'intégration des membres d'une "diaspora" dans les sociétés d'accueil n'est nullement incompatible avec l'exercice de leurs droits civiques dans le pays d'origine. Dire le contraire c'est insulter l'intelligence des pays (Tunisie, Egypte, Algérie et des dizaines de pays occidentaux et africains) qui en ont fait l'expérience en favorisant la participation de leurs ressortissants installés à l'étranger dans la vie publique et politique nationale.

La fameuse crainte de la victoire des "barbus" aux législatives marocaines est une aberration. C'est un chiffon rouge agité hier par les "anti-islamistes" de tous bords (libéraux, laïcs, dits progressistes) pour contrer le PJD et tiré aujourd'hui d'un terroir poussiéreux par ce même PJD, pour justifier sa volte face et le reniement de ses engagements d'avant et après 2011. Donner quitus à des "salafistes" et accorder le label partisan à des prédicateurs controversés, pour grignoter quelques sièges le 7 octobre, semble plus recevable et plus digérable que la reconnaissance à plus de quatre millions et demi de MRE des droits civiques constitutionnalisés.

N'en déplaise aux oiseaux de mauvais augure, les MRE ne sont pas une menace, des conquérants avides de sièges au Parlement et de strapontins au gouvernement. Mais de sérieux atouts pour la moralisation de la vie publique et l'animation du jeu politique national qui a du mal à se renouveler.

*** Tout compte fait**

Les chantres de la négation des droits civiques des MRE, présents dans toutes les écuries partisanes, ont beau dénigrer et combattre l'idée de la présence des MRE au sein du Parlement et dans les instances dites "de bonne gouvernance", elle reste vivace, car elle est légitime et juste. Elle finira par triompher sitôt les droits constitutionnels qui leurs ont été reconnus, mais congelés durant la législature qui s'achève, sortis de leur hibernation forcée pour devenir effectifs et imposables à tous.

"Que ceux qui savent le disent à ceux qui ne savent pas", que rien ne découragera les MRE de la poursuite de leur combat pour une revendication légitime : Citoyenneté marocaine égale pour tous (article 30 de la Constitution de 2011). Rien ne détournera ces serviteurs de la Nation, peu enclins à se servir, de l'amour de leur patrie. Ils y ont construit et investi sans compter pour que cette patrie vive digne, stable et prospère.

Les MRE, ces fidèles entre les fidèles à la devise sacrée de leur pays (Dieu, la Patrie, le Roi), resteront en dépit de tout (spoliation des biens, cherté des billets de transport, déficit de l'offre culturelle, difficultés économiques...) attachés à leurs racines culturelles et fidèles à leur marocanité.

Ils répondront présents à l'appel lancé le 20 août 2016 par leur Souverain, pour contrer le fanatisme religieux et promouvoir les valeurs de tolérance, de fraternité et d'entente entre les peuples et les Nations, prônées depuis 15 siècles par l'Islam. Ils sont et resteront les ambassadeurs et les transmetteurs exemplaires de ce modèle marocain, singulier et historique, du "Vivre Ensemble" et du respect de la différence et du pluralisme (Cf. Préambule de la Constitution de 2011).

Priver les MRE de leurs droits civiques, après les avoir constitutionnalisés en 2011, c'est renier tous ces atouts et acquis, c'est écœurer toutes ces compétences et brader toutes ces potentialités. Pire, c'est leur signifier du mépris et leur opposer ce qu'il y a de plus humiliant : la "Hogra".

Il y a une morale à cette histoire d'exclusion politique et électorale des MRE de l'échéance d'octobre 2016 : "tel est pris qui croyait prendre" (fable de La Fontaine, Le Rat et l'Huître). Pendant que les écuries partisanes s'agitent et se déchirent pour des postes et des strapontins, pendant que les alliances politiques et les mariages électoraux contre-nature se font et se défont au mépris de toute morale politique, pendant que la chèvre, le chou et le loup sont embarqués (Laïcs, communistes, religieux, salafistes...) sur la même barque, pendant que le nomadisme partisan frôle le ridicule, les MRE seront hors mêlée, la conscience tranquille et la tête haute.

Avec ou sans la participation aux élections d'octobre 2016, les MRE seront toujours attachés à leur marocanité et fiers de ce pays millénaire dont ils sont les enfants légitimes. Ils seront toujours les défenseurs et les promoteurs des causes et intérêts de leur seul et vrai parti : Le MAROC. "Que ceux qui savent le disent à ceux qui ne savent pas".

❊ Docteur Mohammed MRAIZIKA
(Chercheur en Sciences Sociales, Consultant, Directeur du CIIRI-Paris)

→

1. Reconnaisse officiellement les responsabilités de la France pour les actions militaires à l'encontre de la population civile du Rif durant les années 1921-1927 ;
2. Organise et célèbre des actes de réconciliation et de solidarité avec les victimes, leurs descendants et la société rifaine comme forme d'expression de la demande de pardon de la part de l'Etat français ;
3. Facilite le travail d'investigation des historiens et de tous ceux souhaitant connaître les faits historiques à travers les archives militaires françaises ;
4. Révise les annotations, références et chapitres relatifs aux campagnes militaires menées par l'Etat français qui occultent l'usage des armes chimiques et/ou tergiversent sur la vérité historique ;
5. Appuie les associations culturelles et scientifiques dédiées au travail de recherche des effets de l'emploi des armes chimiques dans le grand Rif ;
6. Règle les compensations économiques de caractère individuel qui pourraient être réclamées pour les dommages causés;
7. Contribue à la réparation des dommages collectifs et à la compensation de la dette historique ;
8. Dote les hôpitaux du Rif et particulièrement ceux de Nador et Al Hoceima d'unités sanitaires spécialisées dans le traitement oncologique qui contribuent à réduire les hauts pourcentages de maladies cancérigènes.

Une première lettre du 12/03/2015 a donné lieu à une réponse, une déclaration de bonne intention, qui depuis est restée sans suite. Aussi, une seconde lettre a été remise à l'Elysée, récemment, qui fait mention de l'intention aux recours judiciaires à défaut d'un règlement amiable.

❊ REFERENCES

1- Les Crimes de guerre :

« D'après le Statut de Rome, toute infraction aux Conventions de Genève du 12 Août 1949 perpétrée contre toute personne ou tout bien est considéré comme crime de guerre :

a) L'homicide intentionnel ;
b) La torture ou les traitements inhumains, y compris les expériences biologiques ;
c) Le fait de causer intentionnellement de grandes souffrances ou de porter gravement atteinte à l'intégrité physique ou à la santé ;
d) La destruction et l'appropriation de biens, non justifiées par des nécessités militaires et exécutées sur une grande échelle de façon illicite et arbitraire ;
e) Le fait de contraindre un prisonnier de guerre ou une personne protégée à servir dans les forces d'une puissance ennemie ;
f) Le fait de priver intentionnellement un prisonnier de guerre ou toute autre personne protégée de son droit d'être jugé régulièrement et impartialement ;
g) La déportation ou le transfert illégal ou la détention illégale ;
h) La prise d'otages ».

2-Le Génocide :

« D'après le Statut de Rome, est un crime de génocide tout acte qui a l'intention de détruire, tout ou en partie, un groupe national, ethnique, racial ou religieux :

a) Meurtre de membres du groupe ;
b) Atteinte grave à l'intégrité physique ou mentale de membres du groupe ;
c) Soumission intentionnelle du groupe à des conditions d'existence devant entraîner sa destruction physique totale ou partielle ;
d) Mesures visant à entraver les naissances au sein du groupe ;
e) Transfert forcé d'enfants du groupe à un autre groupe ».

3- Les Crimes contre l'humanité :

Les crimes contre l'humanité sont définis comme quelconques des actes suivants lorsqu'ils font partie d'une attaque généralisée ou systématique dirigée contre toute population civile, et en connaissance de cette attaque :

a) Meurtre ;
b) Extermination ;
c) Réduction en esclavage ;
d) Déportation ou transfert forcé de population;
e) Emprisonnement ou autre forme de privation grave de liberté physique en violation des dispositions fondamentales du droit international ;
f) Torture ;
g) Viol, esclavage sexuel, prostitution forcée, grossesse forcée, stérilisation forcée ou toute autre forme de violence sexuelle de gravité comparable ;
h) Persécution de tout groupe ou de toute collectivité identifiable pour des motifs d'ordre politique, racial, national, ethnique, culturel, religieux ou sexiste au sens du paragraphe 3, ou en fonction d'autres critères universellement reconnus comme inadmissibles en droit international, en corrélation avec tout acte visé dans le présent paragraphe ou tout crime relevant de la compétence de la Cour ;
i) Disparitions forcées de personnes ;
j) Crime d'apartheid ;
k) Autres actes inhumains de caractère analogue causant intentionnellement de grandes souffrances ou des atteintes graves à l'intégrité physique ou à la santé physique ou mentale. D'autres définitions de chacune des définitions précédentes sont précisées dans l'Article 7, paragraphe 2 du Statut de Rome.

4- Notamment, la Convention de Strasbourg entre le France et la Prusse (1675), la Déclaration de Bruxelles entre plusieurs pays d'Europe (1874), (signée mais non ratifiée), la Convention de la conférence internationale de la Haye (1899), le Traité de Versailles (1919) et surtout le Protocole de Genève (1925), puis plus tard la Convention de 1972 et la Convention de 1993.

5- Pour le texte de la lettre, voir María Rosa de Madariaga, España y el Rif. Crónica de una historia casi olvidada, 2ª ed. 2000, p. 573-574.

6- Au sujet de l'ypérite ou gaz moutarde, le bureau de la non-prolifération, du département d'Etat américain, écrit qu'il s'agit d'un « agent liquide qui émet une vapeur nocive causant des brûlures et des cloques lorsqu'elle est en contact avec la peau. Lorsqu'elle est respirée, l'ypérite endommage les voies respiratoires ; ingérée, elle cause vomissements et diarrhée. Elle attaque et endommage les yeux, les muqueuses, les poumons, la peau et l'appareil sanguin. (...) ; Ses effets à long terme les plus graves sont dus au fait que, sous forme de gaz, elle est cancérigène et mutagène. Il n'existe pas d'antidote contre l'ypérite ». C'est nous qui soulignons. Voir Service d'information du département d'Etat des Etats Unis. http://usinfo.state.gov/français/pubs/irak/weapons.htm Voir égalt., Armes chimiques Agents vésicants (Ypérite). http://membres.lycos.fr/armch/agentsvesicants.htm?

7- Parmi les premières sources figure David S. Woolman. Abd-el-Krim y la guerra del Rif. Oikos Tau, 1971.

8- Rudibert Kunz & Rolf-Dieter Müller. «Giftgas gegen Abd el Krim. Deutschland, Spanien und der Gaskrieg in Spanisch-Marokko 1922-1927». [Gaz toxique contre Abdelkrim. L'Allemagne, l'Espagne et la guerre du gaz dans le Maroc espagnol]. Freiburg ,1990.

9- María Rosa de Madariaga. España y el Rif. Op. Cit. María Rosa de Madariaga. En el barranco del lobo. Op. Cit.

10- Maria Rosa De Madariaga et Carlos Lázaro. Guerra química en el Rif. (1921-1927). Historia 16, avril 2003, pages 52 à 85.

11- Ángel Viñas. Hitler y el estallido de la guerra civil, Antecedentes y consecuencias. Allianza editorial. Madrid.

12- Sebastian Balfour. Abrazo mortal. Op. Cit.

13- Mimoun Charqi. Mohamed Abdelkrim El Khattabi : L'Emir guérillero. Collection histoire & lectures politiques. Rabat. 2003. Pages 153 et suivantes. Rachid Raha, Ahmed El Hamdaoui et Mimoun Charqi. La guerre chimique contre le Rif. Actes du colloque de Nador. Février 2005. Edition Le Monde Amazigh.

14- Archives générales militaires de Madrid. Anciennement Service historique militaire (SHM), carpeta N° 8, legajo N° 335.

15- -Fred Pearce. Guerre et environnement : réactions en chaîne. Le Courrier. Unesco. Mai 2000. Sur les mutations géniques et le caractère mutagène, Jérôme Le Jeune et Raymond Turpin écrivent : « Ces mutations invisibles avec les techniques actuelles et n'interférant pas avec la mécanique méiotique sont à l'origine de la plupart des maladies héréditaires connues chez l'homme ». « (...), il n'est pas inutile de rappeler que de nombreuses substances chimiques sont elles aussi mutagènes. Il n'est d'ailleurs nullement impossible que ces mutagènes chimiques jouent dès maintenant un rôle dans notre espèce, bien qu'on ne l'ait pas encore mis en évidence.

Depuis 1942 et la découverte par Auerbach et Robson de l'activité mutagène du gaz moutarde ou « ypérite », la liste des agents radiomimétiques n'a cessé de s'accroître. (...) ». In : Les effets génétiques des rayonnements ionisants. Luigi GEDDA. « De genetica medica » - Pars III ; Edizioni dell'istituto « gregorio mendel » - Roma 1961. Pages 10 et 11.

http://www.fondationlejeune.org/Content/hercher/Do... Voir égalt., Mimoun Charqi. Armes chimiques de destruction massive sur le Rif. Déc. 2014.

إنتظروا
جريدتكم
"العالم
الأمازيغي"
في حلة جديدة
في الشهر المقبل

ⵏⵉ ⵜⵎⵏⵏⵉⵜ ⵉⵏⵏⵎⵉⵙ

ⴰⵖ ⵉⵜⴰⵉ ⵖⴰⴰⵔⵔⵍ ⵉⵅⴰⴰⵉ
ⵜⴰⵎⵏⵏⵉⵜ ⵉⵍⵓ ⵜⵏⵏⵎ
ⵍⵛ ⵢⴰⴰⵣ ⵏ ⴰⵍⵍⵉⵉ
ⵉⵛⴰⴰⵍⴰ ⵍⵍⵛ ⴰⵣⵉⵉ ⴰⵎⵉⵉⴰ
ⵛⵉ ⵜⵉⵉⵉⴰⵍⵉⵍ ⵉⵍⵓ
ⴰⵎⵍ ⵔⵏⵍ ⴰⵅⵖⵖⵔ ⵉⵛⵏⵢⵍ ⵓⴰ ⵉⵍⵓ,
ⵜⵅⴰⵖ ⵅⵅⴰ ⴰⵖ ⵜⵉⵉⵓ, ⵉⵍⵉ ⴰⴰ ⵉ ⵖⵛⴰⵎⴰⵍ ⵍⵍⵛ
ⴰⵛⵍⵏⵍ ⵜⵓⴰⴰⴰ ⵅⵣⵏⵏⵍ ⵏⵎⴰⵎⵉⵍ,
ⵉⵍⵉ ⴰⴰ ⵉ ⵖⵛⴰⵎⴰⵍ ⵍⵍⵛ ⴰⵏ ⴰⴰⵉⵛⵛⵏⵍ ⴰⵎⴰⵍ
ⵍ ⵖⵉⵅⵅ ⵍ ⵉⵎⵓⵓⴰ,
ⴰⴰⵜⴰⵅ ⵍ ⵜⴰⵣⵓⵖ ⴰⵏ ⵖⴰⴰⵓ ⴰⵍⵏⴰⴰⴰⵍ
ⵜⴰⵢⴰⴰⴰⵓⵜ ⴰⵏ ⵅⵣⵓⵉ ⴰⵏ ⵜⴰⴰⴰⴰⴰ,
ⵍⵍ ⵖⵅⵣⵓⵏⵍ ⵜⵉⴰⵅⵅⵉ ⴰⵏ ⵖⵣⵣⴰⴰ
ⵍⵍ ⵖⵅⴰⵍ ⵜⴰⵢⵖⵓⴰⵉ ⴰⵏ ⵖⵣⵓⵉ ⴰⵏⴰⴰⴰ,
20/02/2014

* ⴰⵅⴰⵅ ⵍ ⵜⵓⵏⴰⵜ

ⴰⴰⵉⵉ ⴰⴰⴰⵉⵉⵜ ⴰⴰⵢⵉⵍⵜ ⵏⴰⵖ-ⵙ ⵜⵉⴰⵍⵉ
ⴰⴰⵉⵉ ⵖⵅⵣⵉ ⵉⵍⵓ ⵅⵣ ⵏ ⵖⵅⵣⵉ ⵍⵍⵙ ⵖⵣⵣⵉⵉ
ⵉⵉ ⵜⵙⵏⴰⴰⴰⵉ ⵉⵉ ⵜⵉⵉⵉⵉⵉ.
ⵅⵣ ⵜⵉⵣⵣⴰⵍⵉⵍ ⵉⵍⵓ
ⴰⵔⵍ ⵡⵏⵍ ⴰⵅⵖⵖⵡ ⵉⵅⵏⵏⵢⵍ ⵓⴰ ⵉⵍⵓ,
ⵜⵅⴰⵖ ⵀⵀⵐ ⴰⵖ ⵉⵜⴰⵉ, ⵉⵍⵉ ⴰⵙ ⵉ ⵖⵅⴰⴰⴰⵉⵍ ⵍⵍⵙ
ⴰⵛⵍⵓⵍⵍ ⵜⵓⴰⴰⴰⵢⴰ ⵉⵏ ⴰⵖ ⵉⵍⵍⵉⵍ ⵏⵎⵏⵏⵉⵍ
ⵉⵏⵓⵉⵅⵅⵅ ⵏⵏⵏⵏⵉⵉ ⵏⵏⵏⵏⵉⵉ ⵏⵏⵏⵏⵉⵉ
ⵅⵣⵣⵉⵍⵍⵉ ⵉⴰⴰⵉ ⵉⵅⴰ ⴰⵏ, ⵜⵅⵅⵢ ⵙ
ⵍⵍⵙⵓⵏⵍ ⵜⵓⵙⵅⵓⵉ ⵏⵎⵏⵏⵉⵉ ⵍⵍⵙ :

1– ⵜⵓⵢⵓⵜ ⵍ ⵓⵍⵛⵉⵅⵉ ⵏ ⵜⴰⵛⵓⵜ ⵍ
ⵓⵛⴰⵅⵅⴰⵖ ⴰⵛⴰⵅⵉⵢ ⵏ ⵓⴰⵅⵍⵛ ⵍ
ⵜⵛⴰⵅⵉⵢⵜ ⵙ ⵓⵅⵅⵛⵛ ⵉⵅⵅⵛⵛ ⵉⵅⵅⵛⵛ
ⵉⵅⵅⵛⵛ, ⵅⵅⴰ ⴰⵏ ⵜⵓⵙⵛⴰⴰ ⵜⵉⵉⵉⵉⵉ,
ⵜⵉⵅⵉ ⵙ ⵜⴰⵙⵛⴰⴰ ⵍⵍⵙ ⵉⵅⵅⵛⵛ ⵉⵅⵅⵛⵛ
ⵉⵅⵅⵛⵛ ⵏⵏⵏⵏⵉⵉ ⵏⵏⵏⵏⵉⵉ ⵏⵏⵏⵏⵉⵉ
ⵅⵅⵉⵅⵅⵉ ⵅⵅⵅⵅⵅⵅ ⵅⵅⵅⵅⵅⵅ ⵅⵅⵅⵅⵅⵅ
ⵅⵅⵅⵅⵅⵅ

ᓄᓇᕗᑦ ᐱᒋᐊᕐᓂᖅ ᐊᒥᐱᖅ ᐊᑐᖅᑐᒥ ᐃᓕᓴᕐᓂᖅ

ᐊᑐᖅᑐᒥ ᐃᓕᓴᕐᓂᖅ ᐊᑐᖅᑐᒥ ᐃᓕᓴᕐᓂ

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵉⵏⵓⵔⴰⵏ ⵉⵣⵢⵓⵔⵏ ⵜⵉⵖⵔⵉⴼⵜ ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵉⵜⵏ

ⵉⵎ ⵙⵉⵏⵏⵉ ⴰⵙⵏ ⵉⵣⴽ, ⴰⵏⵎⵓⵔ ⵜⵉⵖⵔⵉⴼⵜ ⵏ ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵉⵜⵏ, ⴰⵙⵏⵜⵏⵏⵉ ⵙ ⵜⵉⵎⵣⵡⴰⵔⵏ ⵏ ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵉⵜⵏ ⵏ ⵜⵉⵖⵔⵉⴼⵜ ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵉⵜⵏ ⵏ

Dr. Mimoun CHARQI

« LE ROLE ET LA RESPONSABILITE DE LA FRANCE DANS L'UTILISATION DES ARMES CHIMIQUES CONTRE LE RIF »

La France s'est retrouvée au début du siècle passé, au Maroc, avec une mission « protectrice », sur la base d'un traité. Or, dans les faits, il en fut autrement. Quel fut le rôle joué par la France en ce qui concerne la guerre du Rif et tout particulièrement la guerre chimique contre le grand Rif ? Probablement que sans l'intervention directe et indirecte de la France, le cours de l'histoire aurait pu être bien différent dans le Rif.

L'Espagne qui utilisa contre le grand Rif et ses populations des armes chimiques de destruction massive, ne disposait pas de ces armes. C'est la France qui, illégalement, en violation du traité de Versailles et d'autres instruments internationaux les vendit, sous le manteau, à l'Espagne qui les utilisa à profusion, dans un premier temps via l'artillerie, puis ensuite, via l'aviation. Une société française d'armement (« Schneider », aujourd'hui reconvertie dans d'autres secteurs sous le nom de « Schneider électrique ») participe aux transactions. Par la suite, vers la fin de la guerre du Rif, la France ne se prive pas de les employer elle-même.

Ayant agi en violation des lois de la guerre, à plusieurs titres, l'Etat français reste responsable des crimes de guerre[1], des crimes de génocide[2] et des crimes contre l'humanité[3] commis, directement et indirectement, en particulier contre les populations civiles. Il en est résulté des effets mutagènes et cancérigènes dont souffrent, encore aujourd'hui, les héritiers des victimes d'hier.

Si les personnes physiques ayant décidé, entre 1921 et 1926, des crimes contre l'humanité commis dans le grand Rif ne sont plus de ce monde, pour pouvoir faire l'objet de poursuites, il n'en reste pas moins qu'au nom de la continuité de l'Etat et des institutions, la France ainsi que la société française précitée sont responsables des préjudices passés et qui se poursuivent comme conséquence de l'utilisation des armes chimiques de destruction massive contre le grand Rif. Il en résulte une obligation de réparation et de dédommagement réclamée par la société civile.

* L'interdiction des armes chimiques

Il y avait bien eu, lors de la première guerre mondiale, l'utilisation d'armes chimiques mais elles étaient depuis prohibées par les conventions internationales [4] , signées au demeurant par l'Espagne, la France et l'Allemagne. Les Traités signés par les Etats européens interdisent tant la production, le stockage, la commercialisation que l'utilisation des armes chimiques. Plusieurs Traités internationaux sont depuis venus confirmer la prohibition des armes chimiques et biologiques de destruction massive. Dans une lettre de l'Emir Abdelkrim, en date du 06 septembre 1922, adressée à la Société des Nations, en interpellant les « nations civilisées », l'Emir se réfère à l'utilisation d'armes prohibées et utilisées par l'armée espagnole [5].

Poison, gaz toxique ou armes chimiques de destruction massive ?

Plutôt que de désigner ces armes par leurs noms : Ypérite ou gaz moutarde[6] , chloropicrine et phosgène, il est question de « bombes spéciales », de bombes X », ou de « gaz ». Aujourd'hui d'aucuns parlent encore de « gaz toxique », de « poison »,... L'appellation aujourd'hui consacrée dans le langage militaire pour la désignation de ces armes est celle d'armes chimiques de destruction massive. Pour rappel, ce sont ces mêmes armes qui furent utilisées par le régime de Sadam Hussein contre le peuple Kurde à Halabja.

Le crime dévoilé au grand jour

La guerre chimique mit fin à la guerre de libération et donna lieu à la reddition d'Abdelkrim. Mais, ses effets courent toujours et le dossier revient à l'ordre du jour. Durant plusieurs décennies, le crime fut gardé sous silence[7]. Mais depuis l'ouverture des archives les chercheurs et historiens déterrent l'affaire. Rudibert Kunz et Rolf-Dieter Müller [8] , María Rosa de Madariaga[9] , Carlos Lázaro[10] , Ángel Viñas[11] , Sebastian Balfour [12], et d'autres[13] dévoilent l'affaire sur la base des sources et fonds documentaires des archives militaires espagnoles. La société civile s'en mêle, le journal Le monde Amazigh, des experts, chercheurs, militants... Il n'est pas une famille rifaine qui n'ait parmi ses parents au moins une personne atteinte de cancer.

Des bombes chimiques pour faire le plus de mal

Il est aujourd'hui incontestable, qu'en dépit de l'illégalité, il a été fait usage d'armes chimiques de destruction massive, de type ypérite (gaz moutarde), phosgène et chloropicrine contre les rifains, tout particulièrement, entre 1923 et 1927, principalement par l'Espagne et accessoirement par la France. Au début, les bombes furent utilisées par l'artillerie, et par la suite, pour la première fois dans l'histoire, les bombes chimiques furent larguées par l'aviation. Le premier bombardement par voie aérienne, à base d'Ypérite eu lieu les 14, 26 et 28 juillet 1923[14]. A partir de 1924, l'usage des armes chimiques de destructions massives s'intensifie. L'approvisionnement n'est plus un problème puisque l'Espagne assure elle-même sa production et la manipulation de ce type d'armement est rodée. Les cibles visées étaient non pas les belligérants mais la population civile, les lieux de bombardement furent les marchés et le jour des bombardements les jours où se tenait le marché hebdomadaire où rappliquaient les populations pour leurs achats et ventes.

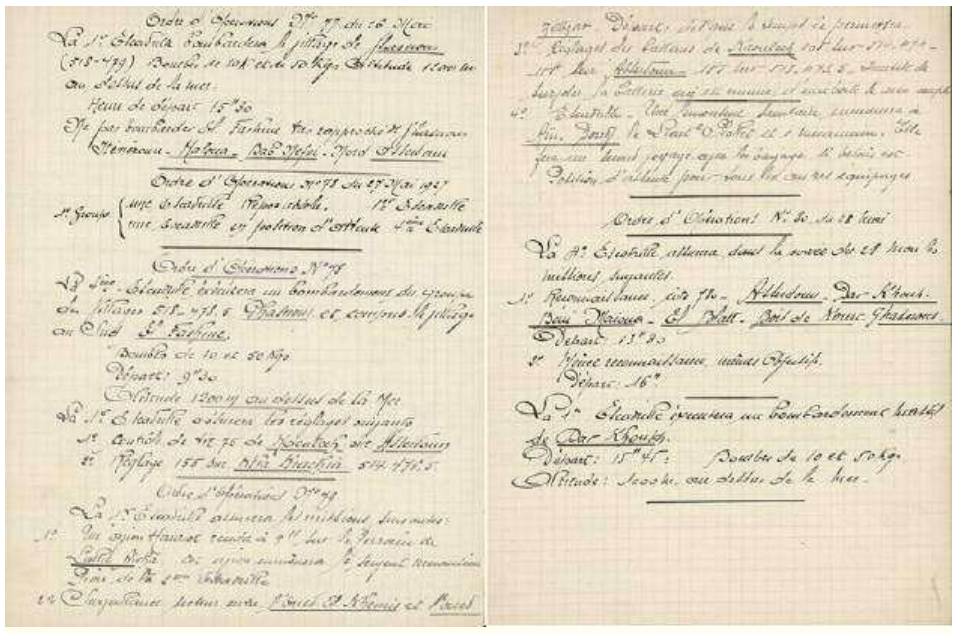

Ordre Français d'operations de bombardements

* Victimes d'hier et victimes d'aujourd'hui

Ces armes chimiques de destruction massives n'avaient aucune incidence immédiate sur ceux qui se trouvaient loin des explosions. Mais, par la suite, ils souffraient de douleurs intenses dans leurs corps et organes internes. Outre les hommes et les animaux, la végétation et l'environnement en souffrait. Or, plus grave, les victimes ne sont pas seulement celles qu'il y a des décennies ont pu subir directement les effets de ces armes, sinon également leurs héritiers. L'utilisation de ces armes chimiques est d'actualité en raison de la relation de cause à effet entre ces mêmes armes de destruction massive et des maladies diverses telles que les cancers du larynx et du pharynx dont sont atteint les habitants de la région du Rif. Les statistiques des hôpitaux marocains attestent que le taux de certains cancers atteint un pic alarmant dans la région du Rif. Un taux de près de 80 % et sans commune mesure avec les autres régions du Maroc. La raison mise en évidence par l'histoire et les experts est précisément l'utilisation de ces armes chimiques de destruction massive.

Des effets mutagènes et cancérigènes

En ce qui concerne l'ypérite, divers rapports et études faits par des scientifiques de renommée internationale, affirment, notamment, les effets cancérigènes et mutagènes de cette même ypérite. Faisant suite aux bombardement effectués sur Halabja, en 1998, le Dr Christine Margaret Gosden, professeur à l'université de Liverpool, titulaire de la chaire de médecine génétique, écrit, en 1998, [dans un rapport pour l'Institut de recherches sur le désarmement des Nations Unies], avoir relevé « des cas de cancers rares, des malformations chez les enfants, de fausses couches, d'infections pulmonaires récurrentes et de problèmes neuro-psychiatriques graves. Le gaz moutarde (ypérite) a brûlé des cornées, provoquant des cécités. Des cancers risquent de n'apparaître que cinq à dix années après l'exposition ». C'est ce que confirme, également, Fred Pearce et d'autres[15] .

Ainsi, les travaux scientifiques menés par les experts confirment les effets mutagènes et cancérigènes des armes chimiques employées. Le caractère mutagène signifie qu'il y a une mutation qui s'opère dans les gènes et qui se transmet entre héritiers. Tandis que le caractère cancérigène signifie que ces armes ont pour conséquence des cancers, qui ainsi sont transmis de génération en génération.

La France complice et responsable directe

L'Espagne ne disposait pas de ce type d'armes chimique de destruction massive. Comment dès lors se les procurer? C'est là que la complicité de la France apparaît avec la société Schneider. Tout en condamnant l'utilisation des armes chimiques, la France ne s'est pas privée de les vendre à l'Espagne et même de former des techniciens. Par la suite intervient le Dr. Allemand Hugo Stoltzenberg et la société du même nom. Mais l'achat de ce type d'armes n'est pas suffisant, et c'est pourquoi il est décidé de les produire sur place. Cela s'est fait à Madrid même dans la fabrique de la Marañosa, au demeurant toujours en activité, puis dans le Rif, entre Melilla et Nador. Le secret est tel que les concernés ne parlent pas d'armes chimiques, on parle plutôt de "gaz", de « bombes x », de « bombes spéciales »,...

Ainsi, la France, s'est retrouvée, au début du siècle passé, responsable d'un protectorat sur le Maroc, (Ex-Empire chérifien marocain) et, en vertu de ce protectorat, la France était censée assurer la protection du Maroc dans ses frontières authentiques. Or, il s'en est suivi un dépeçage, une partition et une pseudo « pacification » par les armes et le sang.

En tant que nation dite « civilisée », la France était tenue par le droit coutumier et conventionnel de la guerre de protéger, notamment, la population civile et de ne pas se rendre complice ou utiliser elle-même contre cette même population sans défense et non combattante des armes prohibées.

Les documents, archives et études témoignent de ce que, dans un premier temps, la France s'est rendu complice de l'Espagne à laquelle elle a vendu des armes chimiques de destruction massive avant de les utiliser elle-même contre les rifains, (population du nord du Maroc), lors de la guerre de libération conduite par le président Mohamed Abdelkrim El Khattabi. La guerre chimique contre le grand Rif est non seulement une violation des règles les plus élémentaires du droit de la guerre mais de surcroît et encore plus grave les héritiers des victimes d'hier continuent de souffrir aujourd'hui encore. En effet, de nombreuses études génétiques d'experts confirmés démontrent et témoignent des effets mutagènes et cancérigènes des armes utilisées : l'ypérite ou gaz moutarde, le phosgène, le disphosgène et la chloropicrine.

Le rapport de cause à effet

Le rapport de cause à effet entre ce type d'armes et les cancers n'est plus à prouver et a été démontré scientifiquement, de même que les effets mutagènes, sans parler des conséquences psychologiques. Et d'un point de vue strictement juridique, il y a dans cette affaire, primo, une faute en raison de la violation de la légalité, secundo, un préjudice énorme qui se poursuit dans le temps et, tertio, un rapport de cause à effet entre la faute commise et le préjudice subi.

La France saisie pour sa responsabilité

Le chef de l'Etat français a été saisi par deux fois, par l'AMA, à l'effet d'obtenir réparations comme suite aux effets de la guerre chimique contre le grand Rif

Au nom de la continuité de l'Etat français, deux idées essentielles sont portées à l'attention du chef de l'Etat français:

1- l'utilisation et la complicité dans l'utilisation d'armes chimiques de destruction massive contre des populations civiles ;

2- les effets cancérigènes et mutagènes des armes chimiques de destruction massive utilisées.

Le pays qui se veut des droits de l'homme peut-il rester insensible à l'injustice, à la violation des droits les plus élémen-

→

Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉ
www.amadalpresse.com
Rahmoune El Houcine
Amazighs ou Berbères
entre
les sources gréco-latines et arabes
2016
DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 188 / 13 Septembre 2016 – 1 ⵖⵓⵜⵓⵔⴰ 2966 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

LA LANGUE AMAZIGHE ENTRE L'UNIVERSALITÉ DE ZUCKERBERG ET L'IDIOTIE DE BENKIRAN

Par Rachid RAHA *

Quelle différence d'attitudes et de visions entre ceux qui révolutionnent le monde et ceux qui veulent le rattacher à une date figée de l'histoire ! Quelle différence entre ceux qui regardent l'avenir avec optimisme et ceux qui veulent nous retourner à la période sombre du moyen âge !

Le réseau social de facebook, créé par Mark Zuckerberg, vient de nous surprendre récemment par une heureuse nouvelle, celle d'intégrer la langue autochtone d'Afrique du Nord, et son alphabet originel, le tifinagh, parmi les langues universelles à utiliser sur les réseaux sociaux. Au Maroc, où elle est reconnue comme langue officielle, le gouvernement marocain, dirigé par l'islamiste Abdelillah Benkiran, au lieu de la promouvoir sur le plan national, vient de proposer, à la dernière minute de son mandat, un projet de loi organique pour la mise du son caractère officiel dans le but manifeste de freiner sa diffusion et d'ériger d'innombrables obstacles juridiques à son intégration dans l'administration, dans le système éducatif et dans les medias ! Ce gouvernement préconise son intégration dans quinze ans, après cinq ans passé, c'est-à-dire la durée de mandat de quatre gouvernements, le temps « d'arabiser » ou d'assimiler la majorité des enfants amazighophones !!! Le temps d'accomplir leur mission anticivilisationnel du génocide culturel envers la langue et l'identité amazighs, de plus de dix mille ans de présence en Afrique du Nord!

Ainsi, les panarabistes et les islamistes veulent bloquer tous les exploits qu'a connu la langue amazighe dans un laps du temps très court et qui sont extraordinaires. La diffusion par exemple de son écriture, freinée par les Romains, il y a de cela vingt siècles, a été adoptée en février 2003 par l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM), reconnue dans le Journal officiel et intégré à l'école primaire la même année. En juillet 2004, l'alphabet tifinagh a été reconnu officiellement comme faisant partie du Plan Multilingue de Base par l'Organisation Internationale de Normalisation (ISO) installé au Canada. Pour sa part, la société des télécommunications Maroc Telecom, en collaboration avec l'IRCAM l'intègre dans les téléphones portables Sony Ericsson J110i, et en collaboration avec la société Editions Amazigh (éditrice du mensuel « Le Monde Amazigh » et du site www.amadalpresse.com), l'intègre dans les téléphones LG-T300. En 2008, Windows l'intègre parmi ses polices. Et maintenant, en ce mois de juillet 2016 il entre triomphalement la toile bleue, grâce à certains militants amazighs. Ainsi, l'écriture amazighe a le mérite d'être l'une des rares langues au monde de passer de l'âge de pierre directement à l'ère de l'informatique!

Au lieu d'accompagner ces exploits et de surfer sur ses réalisations et acquis, le gouvernement conservateur et islamiste du PJD, avec la complicité explicite de ses alliés (MP, RNI et PPS), n'a fait que dresser des obstacles à sa promotion et à sa généralisation dans l'enseignement publique, allant tout à fait à l'encontre de l'esprit de la nouvelle Constitution, et des dernières recommandations des Nations Unies où celles-ci demandaient au royaume du Maroc d'adopter le plus rapidement possible le projet de loi organique sur la langue Amazigh comme une des langues officielles de l'État et de redoubler ses efforts pour offrir l'enseignement primaire, secondaire et universitaire en Amazigh, augmenter la présence de cette langue dans la télévision... (http://apsoinfo.blogspot.com/2015/10/rapport-de-lexamen-periodique-du-maroc.html).

Mais ce qui est malheureux c'est que l'actuel ministère de l'Education Nationale avait déjà reconnue que 78% des écolières et des écoliers qui terminent leurs cycle primaire ne savent ni lire ni écrire (Assabah 11/11/2015) et que 90% qui réussissent au baccalauréat ne connaissent rien de leur histoire (Akhbar al yawm 28/1 :2012). C'est-à-dire que le ministre a au moins le mérite de reconnaître cruellement que l'école marocaine est en pleine faillite et qu'elle ne produit que de pauvres idiots !!!

Mais ce qui est lamentable de nos responsables politiques dans leur stratégie par rapport à l'urgente, nécessaire et profonde réforme du système éducatif national c'est qu'ils continuent à minimiser et à sous-estimer le rôle fondamental de la langue maternelle, comme le préconise incessamment l'UNESCO. Ils n'octroient aucune importance à la langue amazighe et à la darija, qui sont incontestablement les langues maternelles de tous les marocains, et qui pourraient parfaitement inverser la courbe de l'échec et d'abandon scolaires, et par conséquent de contribuer à améliorer ce secteur que l'état marocain lui consacre d'importantes ressources. Dernièrement, il absorbe un budget de plus de 45 milliards de dirhams. Un pourcentage de plus de 30% du budget de l'Etat est effectivement dédié à l'éducation et formation sans résultats positifs!

Nos politiciens, qui ont perdu tout sens de responsabilité, ne pensent pas que le tifinagh n'est pas seulement l'alphabet le plus approprié pour enseigner la langue amazighe sinon aussi le « darija » ou l'arabe dialectal (ou encore l'arabe populaire), la seule et unique langue que Benkiran maitrise bien, et que celle-ci a la particularité d'être consonantique comme l'amazighe, et que ses règles grammaticales sont presque les mêmes que celles de l'amazighe !

Par contre, les élèves qui terminent leurs études primaires aux écoles rurales communautaires Medersat. Com ont un taux de réussite de presque 100%. Les filles et les garçons qui ont la chance de fréquenter ces écoles de la fondation BMCE savent lire et écrire parfaitement trois langues et chacune avec sa propre graphie. Ainsi, ils sont 100% à savoir lire et écrire l'arabe classique avec la graphie araméenne, le français avec l'écriture latine et l'amazighe avec l'alphabet tifinagh. Et le plus surprenant de tout de ces écoles pionnières, -admirées par la fondation Bill Clinton et dont la présidente, Dr. Leila Mezian Benjelloun, vient d'être décorée par le roi-, c'est que la langue et la graphie que les élèves maitrisent le plus facilement c'est bel et bien l'amazighe.

Ce nouveau projet de loi organique qui vient d'être adopté au conseil de gouvernement ce mercredi 3 août 2016, et qui s'est fait sans prendre en considération les projets des ONG amazighs, ni impliquer la société civile ni l'Institut Royal de la Culture Amazighe, vise un seul objectif : condamner l'amazighe à perdre plus de locuteurs et par conséquent, le condamner à sa lente disparition, du fait que nos politiciens continuent à s'afficher une fausse identité qui n'est pas africaine mais elle est rattachée au lointain continent asiatique, plus particulièrement au Proche Orient !

En définitive, le gouvernement sortant de Benkiran et les gouvernements à venir, s'ils ne changent pas de cap, s'ils continuent à marginaliser la langue amazighe et à dresser des politiques d'apartheid anti-amazigh et de génocide culturel, ils ne feront que continuer à reproduire et à amplifier « la crise identitaire » des citoyennes et citoyens marocains, et par conséquent à convertir l'école marocaine en un moyen qui facilite la « salafisation » et la « djihadisation » des jeunes, qui déstabilisent notre pays, les pays européens et les autres pays du monde. Dans ce sens, Sa Majesté Mohamed VI, dans son discours envoyé récemment au sommet de Nouakchout des pays qui se définissent maladroitement « arabes », et qui rêvent sur le plan idéologique de l'union d'une nation fictive, l'a bien reconnu. Que les pays musulmans d'Afrique du Nord et du Proche Orient doivent reconnaître qu'ils sont la source de « terrorisme islamiste » ?

Alors la question de fond qui reste toujours posée c'est de savoir quelle option à choisir : réformer l'école en procédant à son « amazighisation », et par conséquent à réconcilier les marocains avec leur histoire. Ou garder l'école à rester « salafiste », et par conséquent à continuer à produire plus d' idiots, ou pire, plus des terroristes d'Al Qaïda et de Daech (voir cet article en français, écrit à la suite des événements de Casablanca du 16 mai 2003 et de Madrid le 11 mars 2004 : http://www.amadalpresse.com/RAHA/Terroristes.html).

تتمة حوار ص 8

إطار المخطط التشريعي أن ينسق مع الأمانة العامة للحكومة ويطلب تعيين لجنة ملكية لتحقيق مفهوم التشاركية وإشراك المؤسسات الدستورية في الإعداد وهو ما تحقق، من خلال تكليف الملك للجنة برئاسة مدير المكتبة الوطنية الدكتور ادريس خروز لإعداد أرضية مشروع القانون التنظيمي .

أما رئيس الحكومة، فإنه ارتآى تنفيذ المخطط التشريعي

> ”المشروع الذي أعده رئيس الحكومة، بشأن تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، ذو طبيعة إجرائية“

بطريقة أخرى يعرف المتتبعون بعضا من تفاصيلها لا أرى داعيا لتوضيح واضحات أشرت لبعضها في حوار سابق كما تلخص بعضها عناوين حوارنا هذا.

*** ألا ترون أن مشروعي القانونين التنظيميين، أعدتهما مؤسسات الظل، وتم تمريرهما بطريقتين مختلفتين ؟**

** لا أستطيع قول ذلك ، لأنه إضافة لما يحمله من تبخيس لمجهودات نوعية ومساهمات إيجابية للحكومة ولاسيما بعض مكوناتها ، فإن القول بذلك على إطلاقه وبشكل جزافي ، قد يؤدي إلى محاولة التنصل من المسؤولية عن السلبيات ومحاولة تحميلها لمجهول، وهو أسلوب لا أراه سليما في دولة يحكمها القانون والمؤسسات، و يجب أن تشتغل فيها المؤسسات بتعاون وتكامل في الأدوار، بكامل الشفافية، وإذا كان الحال كما لمحتم إليه فإنه لا يشرف الطرفين (الفاعل والمفعول به).

*** سبق لكم وأن اقترحتم مشروعين متعلقين بالموضوع، ووجهتموه للجهات المعنية. ما مدى تجاوب المشروعين مع مقترحاتكم ؟ .**

** نعم، تم التجاوب بشكل إيجابي مع المقترحات التي وجهناها للجهتين معا كل حسب البلاغ الصادر عنها، ولعل سبب هذا التجاوب مرده لكوننا وجهنا مقترحاتنا في شكل مواد قانونية تمت صياغتها و تصنيفها استنباطا من مقتضيات الدستور ولاسيما تصديره وكامل فصوله، وحيثيات من قرارات للمجلس الدستوري،كما اعتمدنا في إعداد وصياغة مقترحاتنا على مضامين خطب ملكية ذات الصبغة المرجعية في تناول وإقرار اللغة الأمازيغية ولاسيما كل من :

أ ـ خطاب العرش (30 /07/ 2001) الذي تم فيه إبراز الطابع التعددي للهوية الوطنية للمغرب و الإعلان عن قرار ملكي سيادي بإحداث وتحديد مهام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية .

ب ـ الخطاب الملكي السامي (17 /10/2001) بمنطقة أجدير / خنيفرة، بمناسبة وضع « الطابع الشريف»، على ظهير إحداث وهيكلة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتحديد أهدافه وصلاحياته .

ج ـ الخطاب الملكي السامي(09/03/2011) الذي تضمن الإعلان عن مراجعة وتعديل عميق وشامل لدستور 1996 مع التأكيد على المكانة الخاصة التي يجب أن تحظى بها الأمازيغية .

د ـ الخطاب الملكي التوجيهي بمناسبة افتتاح أول دورة للولاية التشريعية يوم الجمعة 12 أكتوبر 2012، الذي أكد فيه جلالة الملك مجددا، على البعد الاستراتيجي لإقرار اللغة الأمازيغية في الدستور الجديد، واعتبارها من الأولويات التشريعية والمشاريع الاستراتيجية للدولة، في مكانة « الجهوية المتقدمة» و « السلطة القضائية المستقلة» .

*** مقاطعا . هل يفهم من جوابكم هذا أنكم موافقون على المشروعين جملة وتفصيلا ؟**

** ليس هذا هو ما قصدت ، لأن هناك كثيرا من التفاصيل التي نرى أن معدي المشروعين جانبهم الصواب في تصورها أو إقرارها وكذا في تفعيل مستجدات دستور 2011 بشأنها ولا سيما دلالات وحمولات بعض المفاهيم ذات الطبيعة الاستراتيجية للدولة الديمقراطية الحديثة و الحداثية .

*** الأمر يستوجب بعض التوضيحات بخصوص المشروعين كل على حدة، ما رأيكم ؟**

بخصوص المشروع الذي أعده رئيس الحكومة ، بشأن تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، أسجل بداية، كونه ذو طبيعة إجرائية ، و لم يتضمن التنصيص على إحداث مؤسسة أكاديمية لتفعيل مقتضياته، كان مقترحنا بشأنها إحداث « معهد عالي للدراسات الأمازيغية»، كما أن المشروع لم تؤطر مواده لا بديباجة و لا بتصدير ولم يتضمن حتى الإحالة على تصدير الدستور ، أما مذكرته التقديمية التي صيغت في شكل عرض لندوة لمناقشة ما أوردته بصيغة « محاور» فإنها تبدو منفصلة عن مواده ، أما بخصوص تبويبه ومضامين مواده (35 مادة موزعة على 10 أبواب) ، فإنني حاولت تصنيفها في أربعة كالتالي :

أ ـ 24 مادة أرى الإبقاء عليها على حالتها .

ب ـ 08 مواد أرى إدخال تعديلات عليها .

ج ـ 02 مادتان أرى حذفهما كلية من المشروع هما المادتان 33 و 34 .

د ـ 01 مادة واحدة أقترح إعادة تحديد المفهوم الدستوري لعبارات «مراحل» هي المادة 31 .

*** ألا ترون أنه من المفيد تقديم وعرض مساهمتكم ومقترحاتكم عبر جريدة « العالم الأمازيغي» بخصوص المواد التي أشرتم لها في الجواب السابق ؟**

** لا أرى إلا فائدة في ذلك ،ولعل تعميم المناقشة بشأنها أفضل من الاحتفاظ بها ، لذلك أعددتها على النحو التالي :

24 مادة أقترح الابقاء عليها على حالتها		
24	16	01
25	17	03
26	18	05
27	19	07
28	20	08
29	21	13
32	22	14
35	23	15

08 مواد أقترح تعديلها	
المادة	مقترح(ة)
02	." تعمل الدولة بكافة مؤسساتها وبجميع الوسائل المتاحة على تعزيز التواصل باللغة الأمازيغية في مختلف مجالات الحياة العامة ، بصفتها لغة رسمية للدولة ، ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء . وتعمل أيضا على تنفيذ التوجهات العامة لسياسة الدولة بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وحمايتها وتنميتها وإدماجها ، في مختلف مجالات الحياة العامة ، ولاسيما من خلال : ـ تيسير تعلم اللغة الأمازيغية وتعليمها ونشرها وإقرار محفزات على ذلك" . ـ ..... الباقي بدون تغيير
04	تسهر السلطة الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين على اتخاذ التدابير الكفيلة بإدماج اللغة الأمازيغية في منظومة التربية والتكوين بالقطاعين العام والخاص . ولهذا الغرض ، تعمل على تدريس اللغة الأمازيغية ،في جميع مستويات التعليم الأساسي . كما يتعين تعميمها في مستويات التعليم الثانوي والإعدادي والتأهيلي والجامعي.
06	تحدث ، تطبيقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ، مسالك تكوينية ووحدات للبحث المتخصص في اللغة والثقافة الأمازيغيتين بمؤسسات التعليم العالي .
09	يمكن ، استعمال اللغة الأمازيغية في أشغال الجلسات العمومية للبرلمان وفي أشغال اللجان البرلمانية . ويتعين توفير الترجمة الفورية لهذه الأشغال من اللغة الأمازيغية وإليها .
10	تنقل بالأمازيغية، جلسات كل من مجلسي البرلمان على القنوات التلفزية والإذاعات العموميتين . وتصدر نسخة من الجريدة الرسمية لأشغال البرلمان باللغة الأمازيغية .
11	تعمل الأمانة العامة للحكومة ،على نشر النصوص التشريعية والتنظيمية في الجريدة الرسمية باللغة الأمازيغية. كما يتم نشر القرارات التنظيمية ومقررات ومداولات الجماعات الترابية في الجريدة الرسمية لهذه الجماعات، باللغة الأمازيغية .
12	تسهر الدولة على إدماج اللغة الأمازيغية في مختلف وسائل الإعلام العمومية والخاصة ،المرئية والمسموعة ، بما فيها الصحافة المكتوبة والرقمية ، بما يناسب ومكانتها كلغة رسمية للدولة ،ويراعى ذلك في اتفاقيات الدعم الذي تخصصه لهذه الوسائل ،وفي دفاتر التحملات الخاصة بها .
30	تكفل الدولة للمتقاضين والشهود ،الحق في استعمال اللغة الأمازيغية والتواصل بها خلال إجراءات البحث التمهيدي وإجراءات الاستنطاق لدى النيابة العامة وإجراءات التحقيق وإجراءات جلسات المحاكمة ، و البحث التكميلي ،وكذا إجراءات تبليغ الإجراءات و تبليغ الأحكام .. توفر الدولة لهذه الغاية خدمة الترجمة ، وتتحمل خزينة الدولة، تكاليفها و مصاريفها . يحق للمتقاضي ، سماع النطق بالحكم أو القرار ، باللغة الأمازيغية . ومن أجل ذلك تحرص الدولة على تأهيل القضاة وموظفي المحاكم ،لاستعمال اللغة الأمازيغية .

مادة وحيدة أقترح تعويضها بتغيير محتواها	
المادة	مقترح(ة)
31	تعويض هذه المادة (31) بصيغة تعطي معنى آخر لمفهوم "المراحل" ، بتركيز المجهودات على المناطق الحضرية والمناطق القروية التي تستعمل فيها اللغة الأمازيغية بشكل محدود ، على غرار المنهجية المقررة لتفعيل الجهوية الموسعة.

02 مواد أقترح حذفها	
33	تحذف هذه المادة ، لتفسح المجالات للابداعات المتنوعة ، ومراكمة أكبر عدد من التجارب والنماذج ، يمكن أن تكون مستقبلا مجالا و أوراشا ، للتقييم الاستراتيجي، من طرف المجلس وغيره من المؤسسات الأكاديمية ، وهو الأسلوب الذي سيساهم كذلك في تفعيل أمثل لاختيار الدولة الاستراتيجي ، بخصوص الجهوية المتقدمة تطبيقا للفقرة الأخيرة من الفصل الأول من الدستور .
34	تحذف هذه المادة لكونها : أ ـ تكرس أسلوب تمركز التقييم و التوجيه لدى سلطة تنفيذية ، ب ـ تؤدي إلى تعارض بين اختصاصات السلطة التنفيذية و هيئات أو مؤسسات مستقلة ، ومن بينها المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية .

قـالـوا عـن القانون التنظيمي للأمازيغية...

*** محمد المومحامي:** مخيب للآمال ولا يستجيب لتطلعات الفاعلين الأمازيغ كما انه يشكل ردة دستورية لعدم انسجامه مع مقتضيات المادة 5 من الدستور فعلا انه قانون تعطيلي لرسمية الأمازيغية في الدستور

****

*** حميد طالبي، أستاذ وباحث:** القانون التنظيمي للغة الأمازيغية غير قانوني الصياغة، أحادي المقاربة، استثنائي التناول مقاربة بمشاريع القوانين الأخرى، قائما على الحق وليس على الواجب، غير بريء من الخلفيات الإيديولوجية لواضعيه لذلك لم يرق إلى المستوى المطلوب. هو موقعة نضالية وليست غاية النضال، فلا يجب أن ينسينا - كما ألهانا إنشاء المعهد - عن الدفاع عن كرامة وهوية الأرض. اللغة جزئية بسيطة ضمن المشروع الأمازيغي.

****

ـ أنكوض عائشة «تودرت»، فاعلة أمازيغية: القانون التنظيمي ليس سوى أداة في يد خصوم الأمازيغية بدءا بأعلى هرم في السلطة، والغاية كبح و إرجاء و إجهاض على دسترة الأمازيغية التي لطالما اعتبرناها دسترة شكلية.

****

ـ سمير وعلي، ناشط أمازيغي: باختصار شديد مشروع لم يكن في مستوى تطلعات ونضالات الحركة الأمازيغية، والوعود الدستورية، عموما نسجل غياب الإرادة السياسية لإعادة الاعتبار للأمازيغية على جميع مستوياتها ، مما يحتم علينا مزيدا من النضال من أجل إقرار دستور ديمقراطيا شكلا ومضمونا.

****

ـ شريف أدرداك، ناشط حقوقي: القانون التنظيمي للامازيغية هو ذر للغبار في عيون الأمازيغ فقط. فبعد احتواء فئة عريضة من نخبة الحركة الأمازيغية في المعهد الملكي للثقافة و الأمازيغية وتدجينها عن طريق سياسة الريع والمناصب السامية، وجد المخزن نفسه مضطرا من جديد بعد الربيع الديمقراطي سنة 2011 للاعتراف باللغة والهوية الامازيغيتين، لكن ترأس حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية العروبية للحكومة أعطى فرصة للمخزن من جديد لإقبار ترسيم الأمازيغية، لان النظام لا يملك إرادة للاعتراف بحقوق الأمازيغ... فلننتظر الشارع من جديد من اجل انتزاع حقوقنا عوض الاتكال على أحزاب ونخب انتهازية.

****

*** حميد ايت الحسين، فاعل جمعوي:** أولا لم يكن منتظرا تسريع الخطى في مناقشة ملف القانون التنظيمي للامازيغية منذ البداية، لأن إيديولوجية الحزب الذي يقود الحكومة معروفة بعدائها البين للأمازيغية، ثانيا، بالنسبة لمشروع القانون التنظيمي، رغم أن مبدأ التدرج هو منطق سليم، لكن يبقى مفتوح أمام إطالة أمد التنزيل الفعلي، لأن المقاربة الشمولية للملف تقابله تشعب الإشكاليات والأطراف المتدخلة وتحديد الأولوية بالنسبة للمجالات التفعيل (التعليم و الإعلام...)

****

ـ ابراهيم الغدويني، ناشط أمازيغي: هو قانون يكرس الحكّرة اللغوية ضد الأمازيغ لمزيد من السنوات. من عنوانه يتضح أن المقصود منه التحكم زمنيا في تدخل الدولة، لتطبيق مقتضيات الترسيم، أسلوب صياغته يتميز بالتعويم والتمويه واللعب بالكلمات، لكي لا تتحمل أية جهة مسؤولية التطبيق ما ورد فيه، لا يعترف بحرف تيفيناغ أسلوبا رسميا لكتابة الأمازيغية، يكرس التلهيج اللغوي الذي يهدف سياسيا إلى تشتيت الصف الأمازيغي وعدم السماح بقيام ثقافة أمازيغية عالمة.

****

ـ رشيد البهاوي، طالب باحث : يعتبر القانون التنظيمي للأمازيغية النص الثاني من حيث الترابية والإلزامية القانونية بعد الدستور، إذ لم يكن إلا التحصيل الحاصل والنتيجة المباشرة للصيغة الدستورية التي ورد بها الاعتراف الرسمي بالأمازيغية، والتي تكرس التمييز ضد الأمازيغية وتشرعنه، لكن رغم الآراء والمواقف المختلفة حول دستور 2011، لا ينبغي علينا كحركة أمازيغية القبول والسماح بالتراجعات المنهجة خصوصا في ملف تدريس الأمازيغية، بل يجب علينا رص الصفوف ورفض هذا القانون التنظيمي كما رفضنا الصيغة الدستورية حول الأمازيغية، والترافع والنضال من أجل أن نصل إلى اعتراف حقيقي وإنصاف عادل للأمازيغية.

* إعداد: منتصر إثري

الشبكة المغربية- الأمريكية تنظم ملتقى دولي في واشنطن حول تشريعات 7 أكتوبر المقبل

تستعد «الشبكة المغربية الأمريكية»(MAN)، الناشطة في مجال تعزيز العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، لتنظيم الدورة الثانية للملتقى الدولي لوسائل لإعلام بالعاصمة الأمريكية واشنطن.

وتأتي استعدادات الشبكة، على ضوء اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في المغرب، وكذا الانتخابات الرئاسية بالولاية المتحدة الأمريكية، وتعالج الدورة الثانية من الملتقى المغربي ـ الأمريكي، والتي ستنظم يومي 27 و28 سبتمبر2016،»دور وسائل الإعلام وتأثيرها على المجتمعات والطريقة التي تسير بها وتتكيف مع المتغيرات والمستجدات».

وسيكون هذا الملتقى حسب المنظمين، فرصة للمشاركين لتباحث إشكالية استعمال وسائل الإعلام من قبل المرشحين خلال الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية ومن اجل تغطية اتفاقيات الجمهوريين والديمقراطيين. كما ستتباحث كذلك أساليب الريبورتاجات المنتجة حول الانتخابات المغربية واستعمال الإعلام الاجتماعي خلال محاولة الانقلاب الأخيرة في تركيا.، كما سيقوم الملتقى بتسليط الضوء على مدى تأثير وسائل الإعلام، على مجرى الأحداث والقرارات والتصورات.

وقال محمد الحجام، رئيس الشبكة المغربية الأمريكية، في تصريح «للعالم الأمازيغي» أن «الهدف من الملتقى المغربي ـ الأمريكي، هو تشجيع واستلهام تحالفات إستراتيجية من خلال جمع الصحفيين من مختلف الأنماط الصحفية»، مضيفا أن الغاية من مثل هذه الملتقيات هو تبادل الخبرات والتجارب بين الإعلاميين والصحافيين المغاربة والأمريكيين وإبراز الوجه الحقيقي للمغرب في أمريكيا».

وأضاف الحجام، على هامش مائدة مستديرة نظمتها الشبكة، مساء أمس الاثنين 5 سبتمبر 2016 بالمحمدية، أن الملتقى سيعرف مشاركة عدد من الصحافيين والأكاديميين والباحثين والخبراء في مجال السياسة وشخصيات من مجالات مختلفة».

بدورها، أوضحت مسؤولة التواصل في الشبكة، فوزية طالوت، أن الغاية من الملتقى هو نقل وتبادل التجارب بين الصحافيين والإعلاميين الأمريكيين ونظرائهم المغاربة، وإبراز أوجه التلقي بين الجانبين، مشددة على أن دور «الشبكة المغربية الأمريكية»هو التعريف بالمغرب وبإيجابياته الكثيرة لأن واشنطن هي عاصمة القرار العالمي والأمريكان تنقصهم معلومات عن بلدنا، مبرزة أن الدورة الثانية من الملتقى لها صبغه مهمة من الناحية الظرفية خصوصا مع تزامنها مع الانتخابات الأمريكية والمغربية ودور وسائل الإعلام في مثل هذه الأحداث، وكذلك تأثير الإعلام على الرأي العام والمجتمع، و»سنوصل صوت المغرب لأن هناك القرار في وشنطن وصوتنا كمغاربة غير موجود بالطريقة والفعالية التي نريد». تورد المتحدث

هذا، وسيعرف الملتقى حسب المنظمين دائما، «حلقات النقاش حول الوجه الجديد لوسائل الإعلام في عالم الابتكار التكنولوجي السريع، والنمو الهائل لوسائل الإعلام الالكترونية وعلاقة الإعلام بالأمن الوطني. وستكون هناك أيضا نقاشات حول دور الإعلام في العمليات السياسية في الولايات المتحدة والمغرب، وتأثيرها على الرأي العام وعلى المجتمع وعلى التطور الديمقراطي».

* منتصر.إ

من هنا وهناك

* ملتقى دولي بالراشيدية ايام 23 و24 شتنبر المقبل

تحتضن مدينة الرشيدية، يومي 23 و 24 شتنبر المقبل، بكلية العلوم والتقنيات، الدورة الأولى للملتقى الدولي حول «أنظمة الري التقليدية : استراتيجيات مستدامة وفعالة لأجل الحفاظ على الموارد الطبيعية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة»، تحت شعار : «الابتكار والهندسة في خدمة الإنسانية»، الذي تنظمه جمعية العقد العالمي للماء فرع الرشيدية، ويشارك فيه أساتذة من المغرب ومن دول عربية وأجنبية مختلفة. ويأتي هذا الملتقى لاستكمال سلسلة اللقاءات وجلسات نقاش و ورشات العمل التي باشرتها الجمعية منذ بحر السنة الجاري، التي تصب كلها في إطار التحضير للمشاركة في فعاليات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب22)، والذي سينعقد بمراكش مابين 7 و 18 نونبر2016 وتهدف هذه التظاهرة إلى التعريف وإبراز خصوصية أنظمة الري التقليدية داخل المنظومة المائية والبيئية للبلدان المشاركة، بالإضافة إلى الوقوف على المشاكل والتهديدات التي تواجه هذه الأنظمة على المستويين الإقتصادي والبيئي، إلى جانب تقاسم التجارب والتوصيات والخلاصات لأجل الحفاظ على استمرارية أنظمة الري التقليدية لما تحب لبه من موروث ثقافي واجتماعي للشعوب. وسيعرف هذا الملتقى مشاركة كل من تونس والأردن وموريتانيا وفرنسا وبلجيكا وسويسرا والهند إلى جانب أساتذة ومتخصصين من المملكة المغربية، وسيكون على المشاركين في ذات الملتقى القيام بزيارة ميدانية علمية إلى أبرز الاستغلاليات الفلاحية بالمنطقة للوقوف على دور هذه الأنظمة وتركيبتها في التأقلم مع التغيرات المناخية خصوصا في الواحات .

* مبادرات متميزة في تفعيل رسمية الأمازيغية

في بادرة قل نظيرها، قامت مؤخرا بلدية مدينة الحاجب بالأطلس المتوسط، بكتابة علامات الإرشاد الطرقي داخل نفوذ ترابها باللغة الأمازيغية بحرفها تيفيناغ، وذلك إلى جانب اللغتين العربية والفرنسية. ومن جانبها كتبت وكالة تهيئة بحيرة مارتشيكا بالناظور عددا من العبارات الأمازيغية بحروف تيفيناغ، إلى جانب لغات أخرى على لافتات قامت الوكالة مؤخراً بتثبيتها على طول خطّ شارع الكورنيش وسط مدينة الناظور. وتأتي هذه المبادرات النادرة المتناثرة في الوقت الذي يعرف فيه الشارع المغربي جدلاً واسعا بخصوص ضرورة التسريع من تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وإخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بها لحيز الوجود، خاصة وأن الولاية الحكومية الحالية شارفت على نهايتها دون أن تمكن الأمازيغية من تحقيق طابعها الرسمي.

تيزنيت تكرم مغاربة العالم

تحت شعار»المهاجرون المغاربة... قاطرة التنمية داخل المغرب وخارجه»، وبمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للمهاجر، كرمت جمعية «بلادي المغرب» بشراكة مع كل من مجلس جماعة تيزنيت والمجلس الإقليمي لتيزنيت مجموعة من مغاربة العالم، وذلك يوم 10 غشت الماضي، بفضاء المسبح البلدي لتيزنيت. وقد تم تكريم 8 أشخاص من المهاجرات والمهاجرين المغاربة.

وسعت الجمعية من خلال فقرات هذه التظاهرة فتح نقاش عام حول الآفاق الجديدة للاستثمار والفرص الممنوحة للمغاربة المقيمين بالخارج وفتح مجال للحوار والنقاش بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين حول سبل استثمارات المهاجرين، بالإضافة إلى التفاتة معنوية للمهاجرين والرفع من معنوياتهم، من خلال تكريم 8 أفراد منهم، خاصة أن جهة سوس ماسة درعة والأقاليم الجنوبيةالمغربية تنحدر منها نسبة مهمة من المهاجرين الذين نجحوا في مشاريعهم داخل الوطن وخارجه ولهم غيرة على الوطن. كما تهدف هذه الأنشطة إلى إرساء ثقة الجالية المغربية المقيمة بالخارج في الإدارة المغربية، وتعزيز المواكبة أثناء العودة إلى المغرب، وتعبئة أفراد هذه الجالية للمشاركة في جهود التنمية بالمغرب واستثمار الكفاءات من المهاجرين في تمتين علاقات المغرب مع دول الاستقبال من جهة، وحشدها من جهة أخرى للمساهمة بفعالية في رفع التحدي التنموي ببلادنا، بالإضافة إلى التعريف بالمهاجرين الذين شرفوا المغرب داخل المغرب وخارجه في ميادين عدة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية بحضور مختلف وسائل الإعلام السمعية/البصرية والإذاعات والصحافة المكتوبة والإلكترونية من خلال فتح تواصل بين المهاجرين وبين الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة ذات علاقة بالمهاجر. وقد شارك في هذه التظاهرة مجموعة من المهاجرين المنحدرين من أقاليم جهة سوس ماسة درعة، وكذا الأقاليم الصحراوية المغربية.

قسم مندمج لتعليم الأطفال ذوي احتياجات خاصّة بالمحمديّة

افتتحت جمعية» المعرفة الطبية بلا حدود» COSAF، قسما مندمجا خاصا بتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المنحدرين من أسر معوزة بمدينة المحمدية وضواحيها، وذلك يوم الجمعة 2 شتنبر 2016 في مدينة المحمدية.

وأوضح محمد فروجي رئيس جمعية «المعرفة الطبية بلا حدود» في تصريح خص به جريدة «العالم الأمازيغي»، أن الجمعية تسعى من خلال مثل هذه الأنشطة إلى النهوض بالأطفال في وضعية صعبة، وأكد أن الجمعية مقبلة على تنفيذ عدد من المشاريع بمختلف مناطق المغرب خاصة النائية منها.

وأكد فروجي أن الجمعية اختارت حوالي 30 طفلا للاستفادة من الدراسة بهذا القسم حسب نوع الإعاقة المصابين بها، لتمكينهم من حقهم في التربية، مع الاهتمام بأوضاعهم الصحية من خلال جعلهم يخضعون لحصص العلاج بالترويض الطبي.

وأبرز فروجي الذي يشتغل طبيبا بمدينة بروكسيل أن الجمعية تطمح من خلال إحداث هذا القسم إلى خلق مناخ ملائم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، يمكنهم من متابعة دراستهم ليتمكنوا من الاشتغال مستقبلا وتحقيق استقلاليتهم المادية و المعنوية.

وتهدف جمعية "المعرفة الطبية بلا حدود" وهي جمعية ذات طابع خيري أحدثت سنة 2005 إلى تسهيل الولوج إلى الرعاية الصحية للمرضى، وخاصة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة خاصة المنحدرين من أسر معوزة.

وتجدر الإشارة أن الجمعية تشتغل منذ 2013 في مشروع نموذجي على مستوى المحمدية يتمثل في قيام أعضاء الجمعية بتوفير النقل والعلاج النفسي، والترويض الطبي مجانا للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

* كمال الوسطاني

يوم دراسي حول تدريس الأمازيغية

احتضنت دار الطالب ببونعمان أيت براييم (إقليم تيزنيت) يوم السبت 10 شتنبر 2016 أشغال يوم دراسي تخصصي حول موضوع:»تدريس الأمازيغية: تجارب، قراءات وآفاق»، يوم دراسي بادرت إلى تنظيمه جمعية إسيمن الثقافية والاجتماعية للوقوف عند الحالة الراهنة لورش تعليم اللغة الأمازيغية بالمغرب والذي انطلق منذ سنة 2003 وما ميزه من تجارب متنوعة منها الرسمي وغير الرسمي في إطار لقاء تقويمي يروم تسجيل المكتسبات والوقوف عند التعثرات واقتراح حلول للمشكلات المرصودة.

عرف اليوم الدراسي شقين الأول نظري عام تأطيري في شكل ندوة مفتوحة نشطها الأستاذ فيصل متقي وشارك فيها الأستاذ مولود أسكور الذي تحدث عن تجربة الجمعيات الأمازيغية في تدريس اللغة الأمازيغية قبل الترسيم (نموذج جمعية تامينوت) مبرزا الخصوصيات العامة لهذا التكوين سواء من حيث طابعه التطوعي والفئات المستفيدة منهوالمقاربات المعتمدة والمنهاج المقترح...وتحدث الأستاذ محمد أبيضار عن التدريس الرسمي للأمازيغية متوقفا عند مختلف المرجعيات القانونية والتشريعية المؤطرة لهذه العملية مع التركيز على التكوين المهمن الذي يتلقاه الأساتذة المتخصصون من خلال شعب الأمازيغية بمختلف المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين على الصعيد الوطني. وتناول الأستاذ رشيد نجيب مشروعية تدريس اللغة الأمازيغية على المستويين الحقوقي والتربوي من خلال ما تنص عليه مختلف التشريعات الوطنية والدولية في مجال التعدد اللغوي والثقافي من إعلانات واتفاقيات ومعاهدات مختلف المنظمات الأممية ذات الاختصاص وكذا ما يحفل به المشهد التشريعي الوطني في هذا الإطار (ظهائر، مذكرات...) دون إغفال ما تؤكد عليه الأدبيات التربوية من حيث اهتمامها باللغة الأم واعتبارها آلية مهمة وأساسية للنجاح المدرسي.

أما الشق التطبيقي العملي فهم تنظيم مائدة مستديرة حول تدريس اللغة الأمازيغية أدار أشغالها الأستاذ سعيد أوشن وشارك فيه الأساتذة المتخصصون بجهات الشمال والوسط والجنوب وهم: أحمد داهوز، لحسن بن مبارك، سميرة كوكرض، بديعة إدحساينا، عبد الواحد بوتباغا، لحسن أبو حميد امنار. وتقاسموا من خلالها عددا من المعطيات المتعلقة بتعليم وتعلم الأمازيغية في مؤسساتهم وتجاربهم في مجال تدبير الدرس الأمازيغي.

وسبق اللقاء إلقاء الكلمة الإفتتاحية لرئيس الجمعية الأستاذ رشيد لبهاوي أبرز من خلالها أهمية اللقاء مؤكدا أنه يشكل الحلقة الأولى من سلسلة اللقاءات التي ستنظمها الجمعية في مسارها النضالي والترافعي من أجل الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية. وتمخضت عن اللقاء مجموعة من التوصيات والمقترحات.

* رشيد نجيب بونعمان

شبكة الكفاءات المغربية الأمريكية تجري دراسة ميدانية حول التوحد بالمغرب

في إطار أنشطتها بالمغرب ، و بتعاون مع المنظمة العالمية Autism Spaeks ، تجري شبكة الكفاءات المغربية الأمريكية American Moroccan Competencies Netwok و التي يوجد مقرها بولاية نيويورك الأمريكية ، دراسة ميدانية حول التوحد بالمغرب تستهدف اسر الأطفال التوحديين ، و يشرف على انجازها أساتذة و باحثين من المعهد الامريكي وورسيستر بوليتيكنيك Worcester Polytechnic Institute (WPI) . و قد انطلقت هذه الدراسة - في مرحلتها الأولى - منذ 29 غشت 2016 بكل من مدينة الدار البيضاء ، تيزنيت ، أكادير ، اشتوكة ايت باها و تارودانت على أن تستمر في ما بعد عيد الأضحى بمدينة وارززات و مدينة الدار البيضاء .

و تهدف هذه الدراسة ،التي عرفت مشاركة أزيد من 160 أسرة بالمدن المذكورة ، إلى معرفة حاجيات اسر الأطفال التوحديين و الوضعية التي تعيشها و الإمكانات المتوفرة قصد وضع خطة عمل للتعامل مع هذه الحالات بالتنسيق مع منظمة Autism Speak و بالتعاون مع القطاعات المعنية في الحكومة المغربية كالصحة و التعليم ، الأسرة و التضامن وكذا الجمعيات و المؤسسات العاملة في الميدان.

يشار الى ان هذه الدراسة تأتي ضمن توصيات القمة العالمية حول التوحد التي نظمتها شبكة الكفاءات المغربية الأمريكية بالرباط خلال شهر دجنبر 2014 و التي خلصت في معظم نتائجها الى إعطاء هذه الفئة من الأطفال ما تستحقه من عناية و رعاية قصد إدماجها في وسطها الأسري و المجتمعي بما في ذلك المدرسي . كما أنها تاتي في خضم وضعية يشهدا المغرب حول التوحد و المتسمة بغياب إحصائيات دقيقة و غياب مراكز التشخيص و الاخصائيين في الموضوع . فحسب تقديرات دولية و وطنية ، فان ازيد من 340000 طفل توحدي يوجد بالمغرب و يزداد العدد باسمرار و تتحمل جمعيات المجتمع المدني العبء الأكبر في الرعاية و التتبع بإمكانيات محدودة .

* عن شبكة الكفاءات المغربية الأمريكية
علي فناش

خبراء القانون الدولي يعرضون خبايا ملف الغازات الكيماوية بالريف ويستعدون لمقاضاة فرنسا

أجمع عدد من خبراء القانون الدولي والمهتمين على أن الحرب الكيماوية الفرنسية-الإسبانية ضد الريف ليست فقط انتهاكا لأبسط قواعد قانون الحرب، بل إنها جريمة ضد الإنسانية، حيث أن أبناء الريف لا يزالون يعانون لحد الساعة من آثارها وذلك بناء على عدة دراسات قام بها خبراء في مجال علم الوراثة تفسر كيف أن المواد المستخدمة في تلك الحرب تسببت في الإصابة بالسرطان وتشوهات خلقية. كما تشير الإحصائيات إلى أن أزيد 80% من المرضى بالسرطان الذين يتوافدون اليوم على مستشفيات الرباط للعلاج ينحدرون من منطقة الريف.

وأكد رشيد الراخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، أثناء تسييره لأشغال ندوة بمناسبة الذكرى 95 لمعركة أنوال الخالدة، نظمتها بتنسيق مع التجمع العالمي الأمازيغي، كل من جمعية أمزيان وجمعية الجسر للتنمية، البيئة والهجرة، مساء يوم السبت، 23 يوليوز 2016، بالمركب الثقافي بالناظور، حول موضوع: «الحرب الكيماوية والسرطان بالريف»، أكد مسؤولية الدولة الفرنسية في جرائم حربها ضد الإنسانية أثناء مساعدتها الدولة الإسبانية في قصفها لمنطقة الريف بالغازات الكيماوية.

وقال الراخا أن فرنسا أمدت إسبانيا بأسلحة كيماوية وطائرات وطيارين من أجل إخضاع الريف، وأشهر الراخا وثائق استخباراتية واتفاقيات سرية تبين تورط فرنسا إلى جانب الدولة الإسبانية في حرب الريف، وأضاف الراخا أن هدف فرنسا من هذه الحرب هو تخوفها من انتقال الثورة إلى باقي المناطق الأمازيغي بالمغرب، وحتى لا تكون جمهورية عبد الكريم الخطابي مثلا لكل المستعمرات في عشرينيات القرن العشرين.

وأكد الراخا أن جهود التجمع العالمي الأمازيغي متواصلة من أجل اعتراف إسبانيا وفرنسا بجرائمهما ضد الإنسانية، «فمنذ ندوة 2004 حول الحرب الكيماوية التي كسرت هذا الطابو، قمنا بمراسلة كل من فرنسا وإسبانيا في عدد من المناسبات»، وقال الراخا أن كل الأحزاب الإسبانية وقفت إلى جانبنا من أجل اعتراف إسبانيا بجريمتها باستثناء الحزب الشعبي وحزب بيسوي، كما أن ممثل التجمع العالمي الأمازيغي بمدريد، سعيد الفارسي، توصل إلى محامي إسباني يريد المرافعة على الملف دون أي مقابل.

وأضاف الراخا أن التجمع العالمي الأمازيغي قد راسل في فبراير 2015 رئيس الجمهورية الفرنسية فرنسوا هولاند إلى جانب الملك الإسباني فيليب السادس، فأجابونا أنهم بصدد القيام بالبحث والإجراءات التمهيدية، «وفي مطلع السنة الحالية» يضيف الراخا «قمت رفقة الدكتور ميمون الشرقي بزيارة قصر الإليزيه وتقديم رسالة إلى فرونسوا هولاند قصد تذكيره بالملف.

وفي النقاش أكد رشيد الراخا، استنكاره لتصريحات وزير الصحة الحسين الوردي حول غياب أية علاقة بين انتشار مرض السرطان بالريف والغازات السامة التي استعملتها إسبانيا وفرنسا ضد الريف ما بين 1921 و1927، وكان الوردي قد أدلى بهذا التصريح أسبوعا بعد الندوة التي نظمتها جمعية أمزيان بشراكة مع التجمع العالمي الأمازيغي بالناظور حول الغازات الكيماوية في فبراير 2015.

وأضاف الراخا أن التجمع العالمي الأمازيغي، راسل وزير الصحة من أجل عقد لقاء في الموضوع، لكنه لم يستجب «رغم كونه ينتمي إلى الريف، وبالضبط قبيلة أيت توزين التي تعرضت لقصف كبير بالغازات الكيماوية، وتعاني من أكبر نسب للإصابة بالسرطان».

وطالب رئيس التنظيم الأمازيغي الدولي وزير الصحة بأخذ مطالب التجمع بجدية وإحداث مستشفيات للأنكولوجيا بمدن الريف، كون أن جميع المؤشرات والتقارير العلمية تشير إلى أن أكثر من 80% من المصابين بالسرطان يتحدرون من منطقة الريف، ما يعني وجود علاقة سببية بين حرب الغازات الكيماوية وارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان.

ومن جهته أكد المحامي وعضو الهيئة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة، الدكتور مصطفى بن الشريف، على أن الطيران العسكري الفرنسي استهدف المدنيين الريفيين في الأسواق (ثلاثاء أزلاف، أربعاء تاوريرت) والتجمعات السكنية (بني حذيفة، الشاون)، في حرب غير متكافئة ولا مشروعة في نظر القانون الدولي، والحماية كذلك ليست مشروعة لأنها استعمار والاستعمار غير مشروع، في حين أن مقاومة عبد الكريم الخطابي للاستعمار تعتبر في نظر القانون الدولي مشروعة، لأن كل حركة تواجه الاستعمار تعتبر مشروعة.

وأضاف ابن الشريف صاحب أطروحة «الجرائم الدولية وحق الضحايا في جبر الضرر، حالة الريف 1921 – 1926»، أن جريمة فرنسا ضد الإنسانية ثابتة، كونها استخدمت أسلحة محرمة دوليا، في حرب غير مشروعة أصلا، حيث استخدمت هذه الأخيرة أسلحة كيماوية هي نفسها التي استخدمت في الحرب العالمية الأولى (إيبيريت، وغاز الخردل والفوسجين والديسفوسجين والكلور وبيكرين)، وتساءل بن الشريف عن إمكانية ملاحقة المجرمين في ظل وفاة كل الجنرالات المتهمين في الموضوع، وقال أن موت الجنرالات لا يمنع من ملاحقة الدول التي لا تزال مستمرة، بما فيها الدولة المغربية التي لازالت لم تعلن عن موقفها في الموضوع بعد.

وعن العلاقة بين الحرب الكيماوية وانتشار مرض السرطان بالريف أورد ابن الشريف عددا من الدلائل تثبت وجود علاقة مباشرة بين الأمرين، إذ تؤكد مختلف الدراسات (منظمة الصحة العالمية، المستشفى العسكري بباريس، وكذلك معاهد بأنجترا) عن وجود علاقة سببية بين السرطان وحرب الغازات الكيماوية، فمختلف الدراسات تأكد أن معظم الجنود الفرنسيين الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى ماتوا بأمراض السرطان.

وبالتالي يخلص ابن الشريف إلى أنه بإمكان ضحايا السرطان بالريف التقاضي أمام القضاء الدولي أفرادا أو جماعات من أجل اعتراف فرنسا وإسبانيا بجرائمهما والاعتذار وتعويض الضحايا.

أما الدكتور ميمون الشرقي، الباحث والحقوقي عن مجموعة البحث حول الحرب الكيماوية ضد الريف، والرئيس الشرفي للتجمع العالمي الأمازيغي، فقد حمل المسؤولية كاملة للدولة الفرنسية حول قصف الريف بالغازات السامة، باعتبار الإمبراطورية الشريفة الموقعة للحماية في ذلك الوقت كانت مستعمَرة وقاصرة وبالتالي لا تتحمل أية مسؤولية قانونية، وقال الشرقي «أن فرنسا تتحمل مسؤولية مباشرة عن الحرب الكيماوية بالريف، لأنها هي من أمدت إسبانيا بالذخائر الكيماوية، وساعدتها على إنشاء معامل للأسلحة الكيماوية بمدريد والناظور.

ومن منظور القانون الدولي، قال الشرقي أن فرنسا استهدفت المدنيين في حربها ضد الريف باستعمال أسلحة محضورة، مخالفة بذلك مواثيق دولية وقعتها الدول الأوروبية تمنع استعمال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. وأكد الشرقي أن 12 تقريرا لخبراء عن مختلف الدول تؤكد على ثبوت العلاقة بين السرطان وحرب الغازات السامة، إضافة إلى تأكيد الإحصائيات المغربية على أن 80% من مرضى السرطان قادمون من الريف، كما قدم الشرقي وثائق تاريخية تثبت أوامر فرنسا باستعمال الغازات الكيماوية في الحرب. كل هذه الدلائل يؤكد الشرقي عن أهمية استعمالها من طرف التجمع العالمي الأمازيغي في الترافع ضد فرنسا أمام القضاء الدولي من أجل الاعتراف بجرائمها ضد الإنسانية.

وأكد الشرقي، مؤلف كتابي «قانون النزاعات المسلحة»،و«الأسلحة الكيماوية للدمار الشامل على الريف: توثيق تاريخي وقراءات سياسية»، أكد أن التجمع العالمي الأمازيغي أثناء مراسلته للرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند في موضوع الحرب الكيماوية ضد الريف، طالب باعتراف دولة هذا الأخير بالمسؤولية الجنائية، وتسهيل الأبحاث وكشف الحقائق التاريخية، كما طالب بإنشاء مراكز استشفائية بالناظور والحسيمة ورد الاعتبار الفردي والجماعي للضحايا عن طريق إنشاء مشاريع تنموية بالريف.

* كمال.و

قراءة تقديمية لكتاب «دراسات صحراوية»

صدرت مؤخرا عن مركز الدراسات الصحراوية الترجمة العربية لكتاب ألفه الباحث الأنتروبولوجي الإسباني خوليو كارو باروخا وهي من إنجاز الأستاذ الباحث أحمد صابر. تقع هذه الترجمة في حوالي 400 صفحة من الحجم الكبير، وتتضمن تقديما للسيد رحال بوبريك بصفته مدير مركز الدراسات الصحراوية، وكلمة للمترجم السيد أحمد صابر ثم مقدمة للكاتب نفسه الأنتروبولوجي الإسباني خوليو كارو باروخا. لتتوالى بعد الفصول البحثية المتنوعة للكتاب ثم مجموعة من الملاحق. تعتبر هذه المساهمة مجرد قراءة تقديمية متواضعة لهذا العمل الضخم، وليست البتة بديلا عن قراءة هذا الكتاب الهام. إنه كتاب يطرح أمام قارئه تحديين اثنين على الأقل في منظورنا: استكشاف الزخم الهام والحافل من المعطيات الثقافية المفتقدة التي يحتويها، ثم الوقوف عند خبرة وطنية في مجال ترجمة الأعمال الأكاديمية.

إذ إلى جانب نص أكاديمي أصيل غير مسبوق من حيث نوعيته يقربنا من الكثير من الأشياء التي نكاد نجهلها عن تاريخ وثقافة أقاليمنا الجنوبية المغربية، هناك بالموازاة ترجمة مهنية أكاديمية لولاها لما تمكن غير القارئ بالإسبانية من الاطلاع على المضمون الغني والثري لهذا الكتاب.

1) عن المؤلف: خوليو كارو باروخا

يعتبر خوليو كارو باروخا (1995-1914) باحثا إسبانيا متخصصا في التاريخ القديم بجامعة مدريد وينحدر من عائلة بورجوازية إسبانية مشهورة إذ كان والده صاحب دار نشر فيما كانت والدته رسامة، وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في موضوع:»العبادات والطقوس القديمة بالفلكلور الإسباني»، أدار لفترة غير وجيزة متحف الشعب الإسباني. نذكر من بين كتاباته: شعوب إسبانيا، الكرنفال، الأشكال المركبة للحياة الدينية، الأنتروبولوجيا الثقافية بإسبانيا، الحياة السحرية ومحاكم التفتيش.

2) عن المترجم: أحمد صابر

يعتبر الأستاذ أحمد صابر غنيا عن التعريف، فهو الأستاذ الباحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية المتخصص بالأساس في الدراسات اللغوية الإسبانية والمنفتح على علوم ومعارف إنسانية عدة أعطى فيها الشيء الكثير: اللسانيات، التراث، الترجمة، الطوبونيميا، الثقافة الأمازيغية، التاريخ...هذه الكلية التي أدار عمادتها لفترتين انتدابيتين متواليتين.

وينحدر الدكتور أحمد صابر من منطقة إفران الأطلس الصغير بالجنوب المغربي، حصل على دكتوراه الدولة بجامعة محمد الخامس بالرباط سنة 1989 . وقد وشح سنة 2011 من طرف جلالة الملك محمد السادس بوسام العرش من درجة فارس.

شارك الأستاذ أحمد صابر ولا يزال يشارك في العديد من الملتقيات العلمية والفكرية والثقافية سواء داخل المغرب أو خارجه. وأطر العديد من الأبحاث إن على مستوى الإجازة أو الماستر أو الدكتوراه.

أدار الأستاذ أحمد صابر باقتدار مجلة «دراسات» الصادرة عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن زهر بأكادير ورأس تحرير المجلة العلمية والأكاديمية المحكمة «قراءات»، ويرأس حاليا المنتدى الوطني للتوجيه التربوي كمبادرة تروم خدمة المنظومة التربوية المغربية في شق هو من الأهمية بمكان هو التوجيه التربوي بكل تعقيداته ومشكلاته وخصوصياته...

خلال مشواره العلمي، أصدر الأستاذ أحمد صابر العديد من الإصدارات العلمية والأكاديمية النوعية من قبيل:

المعجم الإسباني-الأمازيغي، رحلة سفارتين إسبانيتين إلى مراكش (ترجمة)، تحليق في سماء المغرب (ترجمة)، تاريخ سانتاكروز أكادير (ترجمة)، جزر كناريا وشمال إفريقيا: متوازيات لغوية وثقافية، ذاكرة المغرب: سنوات الخمسينيات بالصور إضافة إلى العديد من المقالات العلمية المنشورة في المجلات المتخصصة وكذا المساهمات العلمية إن في شكل محاضرات أو عروض علمية.

3) عن العمل المترجم:

لابد منذ البداية من التوقف عند السياق العام الذي تم فيه إنتاج وإصدار هذا العمل الضخم «دراسات صحراوية» الصادر لأول مرة في سنة 1955. إنه يندرج ضمن الدراسات الميدانية التي طلب إنجازها المدير العام للمغرب والمستعمرات وذلك رغبة من إسبانيا في معرفة عميقة بساكنة ومنطقة الصحراء التي تستعمرها، وقد استغرق هذا العمل الميداني خمسة أشهر (نونبر 1952 إلى فبراير 1953). هذا الكتاب هو من الأهمية بمكان ذلك أنه صدر لحدود الآن في ثلاث طبعات(1955، 1990، 2008) ولم يتم لحدود الآن ترجمته إلى أية لغة، هكذا تعتبر الترجمة التي قام بها الأستاذ أحمد صابر أول ترجمة تنجز له. منذ البدء، يمكن ملاحظة كون الطبعات الثلاث الصادرة من هذا الكتاب تعتبر مؤشرا هاما حول أهميته كدراسة أنتروبولوجية منجزة حول مجتمع الصحراء.

صحيح أننا أمام عمل أنتروبولوجي متكامل، لكن بالمقابل لابد من الإشارة إلى مكانة الأنتروبولوجيا كعلم في إسبانيا إبان الفترة التي سبقت تأليف هذا الكتاب. فالمؤلف خوليو كارو باروخا معروف عنه اهتمامه المبكر بجمع الأعمال المتعلقة بالتقاليد والفلكلور، هكذا فقد أنجز مؤلفه هذا بشكل عصامي دون أن يتوفر له تكوين أكاديمي عميق في مجال الأنتروبولوجيا بحكم وضعية الحصار التي عاشها هذا المجال المعرفي إبان فترة حكم الجنرال فرانسيسكو فرانكو. خلال هذه الفترة لم تتوفر بالجامعات والمعاهد العليا الإسبانية كراسي علمية خاصة بالسيوسيولوجيا والأنتروبولوجيا إبان حكم الجنرال فرانكو اللهم بعض دراسات وأبحاث الفلكلور والثقافة الشعبية التي عانت بدورها من معاناة الحصار لسبب معروف: تركيزها على إقليمين عرفت عنهما دعوتهما إلى الانفصال والاستقلال عن إسبانيا وهما: إقليمي الباسك وكاطالانيا. ، وتطلب الأمر إذن الانتظار إلى غاية 1965 لتشهد الجامعة الإسبانية أول درس جامعي في مجال الأنتروبولوجيا. لكن المؤلف لم يقف مكتوف الأيدي لا بل فقد عمق تكوينه الأنتروبولوجي مستفيدا من إفادات عدد من الباحثين الأنتروبولوجيين سواء الباسكيين أو الإنجليز.

ويعتبر كتاب «دراسات صحراوية» أول دراسة ذات طابع اثنوغرافي في منطقة النفوذ الإسباني بالصحراء، وهو من الدراسات الأنتروبولوجية والإثنوغرافية المنجزة بعد سنة 1934 أي إبان الفترة التي برز فيها الاهتمام الفعلي بالدراسات حول الصحراء من طرف إسبانيا: تم إحداث معهد الدراسات الإفريقية، تأسيس مجلة أفريقيا، فضلا عن صدور عدد من الدراسات العلمية. إن الكتاب بالفعل دراسة شاملة بالنظر لغناه وغزارة المعطيات المتضمنة به خاصة إذا علمنا واستحضرنا كون جميع الدراسات السابقة كانت في الغالب إما دراسات مونوغرافية قبلية (بول مارتي، دولاشابيل) أو تقارير لبعثات عسكرية (بونيلي).

وللإفادة، لابد من الإشارة إلى زخم كبير من المنشورات التي حاولت استكشاف الصحراء سواء على المستوى الفرنسي أو الإسباني، ولا بأس من التوقف قليلا عند نماذج من هذه الدراسات وتقارير البعثات العلمية والعسكرية التي أنجزت والتي أبرزها الباحث خوليو باروخا نفسه: كاتيل (1865) « أسفار عبر المغرب، سوس واد نون وتكنة» بونيلي (1885) «عدة خرائط»، ثيربيرا (1889) «مذكرات بعثة»...

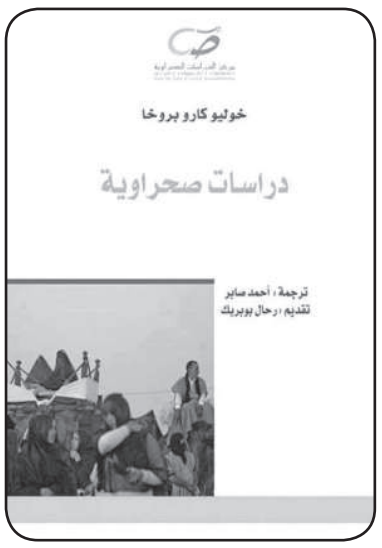

«درسنا مشاكل ولم ندرس شعوبا» مقولة وردت بهذا الكتاب في أكثر من موضع، وذلك تأكيدا من المؤلف بكون هذه الدراسة حتى وإن كانت تضمنت وصفا دقيقا لمظاهر الحياة لبدو الصحراء الأطلنتية أو لنقل بشكل أكثر عمومية لنمط عيش وحياة ألا وهو نمط الترحال في فترة زمنية معينة وفي مجال مكاني معين، فإن منجزها يعتبرها أولية غير نهائية رغم تضمنها للعديد من المحاور البحثية الأساسية المتعلقة بظاهرة الترحال في الجنوب المغربي: النظام الاجتماعي التقليدي في الصحراء، (أسماء القرابة، معنى الانتساب إلى الأب، النسب والقبيلة وفروعها، الدية، لعصابة، دبايح ولغرامات، السلطات، أهل المدافع، الشرف، البركة، أهل كتوب، المحميون...)، اقتصاد الساحل(البيئة، الغطاء النباتي، الوحيش، الغنم، الجمل، التجارة، الفلاحة، الخدمات، المؤسسات الخيرية...) نمط حياة الرحل: الخيمة وخصائصها الشكلية، معداتها، الحياة في المخيم، الزواج، الأمراض والتداوي...)، معارك الساحل كما يحكيها الرحل..إضافة إلى مجموعة من الملحقات المفيدة والغنية.

وكل هذا المضمون الغني والمفيد والمثير، يعتر بحق أرضية خصبة وأساسية لإنجاز عمل موسوعي كامل عن الصحراء بكل مكوناتها وعناصرها إن الثقافية أو الاجتماعية أو التاريخية... لنا أن نلاحظ أن كل محور من محاور هذا الكتاب المتنوعة يكاد يشكل لوحده محورا خاصا لأطروحة علمية بإشكالاته وفرضياته والنتائج العلمية التي من المفترض أن يؤدي إليها.

نجد أنفسنا إذن أمام عمل علمي ضخم، كتاب يعج بسيل من المعلومات والمعطيات الخاصة بالجنوب المغربي والتي لا نعرف إلا القليل عنها، ساهم مجهود الترجمة الذي قام به الأستاذ صابر في تعرفنا عليها. منهجية إنجاز هذه الدراسة العلمية لابد بدورها أن تثير انتباهنا واهتمامنا: هناك أشخاص مصادر التقى بهم المؤلف وأبرزهم هو: سيدي بويا ولد سيداتي ولد الشيخ ماء العينين، هناك مساعده المترجم المحلي: بريكة ولد علي مولود، عمل ميداني وزيارة إلى عين المكان، عمل ببيلوغرافي واطلاع على مصادر مكتوبة وشفوية، تقنيات للتحري، دمج لمعارف وعلوم متنوعة (التاريخ، الأنتروبولوجية، اللسانيات، الطوبوغرافيا...)، على سبيل المثال وأثناء دراسة نظام القرابة في إطار المدرسة الوظيفية البريطانية فقد تخلص الباحث باروخا من مبادئ هذه المدرسة بذكاء حين تمكن من إدماج عامل الزمن والحركية الاجتماعية بحكم معرفته العميقة بالتاريخ لاسيما التاريخ القديم. إننا إذن إزاء دراسة أكاديمية لظاهرة الترحال كنمط حياة أصبح في طور الانقراض بفعل عملية التمدن السريعة التي شهدتها المنطقة. ومع استحضار الطبيعة الأكاديمية لهذا العمل والصرامة المنهجية التي تحيط به، فقد أفادتنا الترجمة التي قام بها الأستاذ الباحث أحمد صابر بمهنيتها وجودتها ورصانتها ودقتها في تعريفنا بالمضمون الغني والمفيد في أن لهذا الكتاب، لما لا والباحث ليس حديث عهد بالترجمة بل سبق له أن ترجم أعمالا أخرى لا تقل أهمية عن الترجمة الحالية.

* رشيد نجيب

إعداد
منتصر
إثري

عبد الصمد محمود، نائب رئيس اتحاد كتاب كردستان بسوريا في حوار مع «العالم الأمازيغي»

كل إنسان كردي في مخيلته حلم إقامة دولة كردستان الكبرى

في حوار حصري مع «العالم الأمازيغي» أوضح عبد الصمد محمود، نائب رئيس اتحاد كتاب كردستان بسورية، أن إقصاء وإنكار حقوق الشعب الكردي لم يعد مجديا، وأضاف أن أي محاولة لطمس الهوية الكردية وإنكار حقوق الشعب الكردي لاحقا لن يكتب لها النجاح، وشدّد المتحدث في حواره أن لا حلا لمعضلة الشرق الأوسط من دون حل القضية الكردية، وطالب الشاعر الكردي الدول التي ترغب في العيش بسلام وأمان واستقرار أن تعترف بالوجود الكردي، وبحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه.

*** حبذ لو تقربنا أكثر من رابطتكم ؟ هل نضالكم ينحصر في المجال الثقافي أم لكم مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية.. ؟**

** اتحاد كتاب كردستان سوريا، منظمة مدنية مستقلة إدارية تهتم بشؤون الإبداع الأدبي والثقافي والمعرفي، وتعمل على خلق نوع من التضامن والتكافل بين الكتاب، ورسالتها في الحياة هي القلم الحر الذي يعبر عن الحقوق القومية والإنسانية للشعب الكردي والسوري، ولذلك فإننا رغم تحملنا للمسؤولية التاريخية في الدفاع عن حقوق شعبنا إلا أننا لسنا جهة سياسية ، بل ينصب جهدنا على المجال الثقافي فقط .

*** هل أنتم في الرابطة مع التطلعات الكردية الساعية لقيام دولة كردستان الكبرى ؟أم لكم مواقف وماهي هاته المواقف ؟**

** كل إنسان كردي في مخيلته حلم إقامة دولة كردستان الكبرى، ولكن الواقع شيء آخر، فإن كردستان لها وضع إقليمي ودولي بالغ الحساسية، فهي مقسمة جغرافيا بين أربع دول، وعملت القوى العظمى على تشتيت الشعب الكردي بين هذه الدول في مؤامرة عالمية لوأد أي طموح كردي في الاستقلال والحرية، ولكن كل ذلك لم يمنع الشعب الكردي في الأجزاء الأربعة من كردستان من تقديم آلاف الشهداء قرابين على محراب الحرية وتحقيق الحلم الكردي الأبدي، ونحن في اتحاد كتاب كردستان سوريا لا نختلف على مبدأ الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سوريا، ولكننا لسنا جهة سياسية لنعلن ذلك في بيانات رسمية.

*** حدثنا قليلا عن واقع وأوضاع الكرد في سورية اليوم؟**

** الكورد هم جزء من الثورة السورية، ولذلك فإن الأزمة الإنسانية التي عصفت بسوريا قد أتت على الكورد أيضاً، ولكن للكورد وضع آخر، فقد عاشوا في ظل أنظمة سياسية توالت على سوريا لم تتوان عن قمع التطلعات الكردية، وطمس هويتهم، وتغييب وجودهم، وممارسة كافة أشكال الاستبداد والاضطهاد عليهم بما فيها حرمانهم من الجنسية والتحدث بلغتهم، وهي من أبسط الحقوق الإنسانية، وفي ظل الثورة الحالية التي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة دخلت سوريا مرحلة تاريخية جديدة كان للكورد فيها نصيب كبير، فقد استطاعوا أن يحافظوا على مناطقهم ويردعوا الجماعات المسلحة الإرهابية التي حاولت اقتحامها، وطردوهم بعيدا، وتضاءل نفوذ النظام كثيرا واستطاع الشعب الكوردي بناء نظام خاص به لإدارة مناطقه، ورغم ذلك فإن الأوضاع المعيشية ما زالت قاسية، وتأثر نظام التربية والتعليم كثيرا بسبب الحرب، ونزح مئات الآلاف من الشعب باتجاه دول الجوار، وما زال المستقبل غامضا وغير واضح المعالم.

*** هل يمكن اعتبار أن زمن إقصاء الكرد واضطهادهم في حقوقهم المشروعة قد ولى ؟**

** بالتأكيد ، لن تستطيع أي قوة استبدادية في العالم أن تمحو شعب كامل عن أرضه التاريخية، واستمرار النضال الكردي ضد الأنظمة الغاصبة لكردستان أجبرها على الإقرار بهذا الواقع، ولهذا فإن التاريخ لا يعود إلى الوراء أبداً، وما قدمناهم من شهداء كان كفيلا بأن يجعل الكورد رقما صعبا في المعادلة الإقليمية والدولية، ولذلك فإن إنكار حقوقهم لم يعد مجديا ولا بد لهذه الدول إن كانت ترغب في العيش بسلام وأمان واستقرار أن تعترف بالوجود الكردي، وبحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه، ولن يكون هناك حلا لمعضلة الشرق الأوسط من دون حل القضية الكردية .

*** كيف ترى موقف المعارضة السورية، أقصد المعارضة للنظام السوري في الخارج من الحقوق الكوردية ؟**

** هناك وثيقة موقعة بين المجلس الوطني الكردي والائتلاف، فيها اعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا، ولكن هناك اختلاف في وجهات النظر بين المعارضة والأحزاب الكردية، إذ تطالب الأحزاب الكردية بالحل الفيدرالي لسوريا المستقبل، بينما تصر المعارضة السورية على اللامركزية الإدارية، فالخلاف في نوعية الحل وليس في جوهر الاعتراف بالوجود الكردي، وأعتقد أن سوريا المستقبل سيكون فيها للكورد دور مميز.

*** هل يمكن أن تشهد الفترة المقبلة تغيرات في مواقف القوى المعارضة للحقوق الكردية ؟**

** هذه مرهونة بعدة عوامل، منها القوة الفعلية التي يشكلها الكورد على الأرض، ومنها القوة العسكرية والسيطرة على منطقة روج آفا برمتها، وكذلك مواقف الدول الإقليمية والعالمية، فلها تأثير بالغ الأهمية على مستقبل سوريا، ونوعية الحل السياسي فيها ، ومدى ارتباط هذه المعارضة بالقوى الخارجية التي تتفاوت مواقفها من حقوق الشعب الكردي، وبرأيي لا أعتقد أن قوى المعارضة لها مصلحة في التنكر لحقوق الشعب الكردي لأنها بذلك ستترك ثغرة في الحل ستهب منها أسباب الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة.

*** هل لكم علاقات بالقوى والحركات المدنية في سورية وهل تؤمن هذه القوى بحقوق الكرد ؟**

** بالتأكيد، ما زال الكورد يعتبرون أنفسهم مكونا أصيلا من مكونات الشعب السوري، ولذلك فمن الطبيعي أن تكون علاقتنا جيدة معهم، وخاصة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية، ومعظم الذين يعملون في هذا المجال يحترمون حقوق الشعب الكردي ، ولذلك نحاول تعزيز هذه العلاقات بما يخدم حل الأزمة السورية والحفاظ على سوريا دولة مستقرة يعيش فيها الجميع بسلام وأمان.

*** كيف تقاربون موضوع كرد سورية وهل يمكن أن نرى تطورات في حقوق الكرد في قادم السنوات ؟**

** أعتقد أن الحل السياسي في سوريا ما زال بعيداً، ولذلك فإن النضال سيستمر لفترة طويلة، وخلال السنوات الخمس الماضية استطاع الكورد الحفاظ على وجودهم وإثبات قدرتهم في الدفاع عن أنفسهم وأرضهم، ولا تراجع عن المكتسبات التي حققها الكورد في هذه السنوات، وأي محاولة لطمس الهوية الكردية وإنكار حقوق الشعب الكردي لاحقا لن يكتب لها النجاح، ولذلك من المفروض أن تأتي قادم السنوات بما يعزز هذه الحقوق ويرسخها ويجعلها مضمونة في دستور عام للبلاد.

*** إذا ما تعنتت الحكومة السوريا اتجاه مطالبكم، هل لكم خطط نضالية بديلة لنزع حقوقكم على المستوى الوطني والدولي ؟**

** نحن ماضون في نضالنا حتى تحقيق جميع مطالب الشعب الكردي، ولم نتقاعس لحظة في المطالبة بحقوقنا حتى في أحلك الظروف سوداوية واستبدادية وفي ظل أنظمة دكتاتورية قمعية، ولذلك فإن عزيمتنا لن تلين ، وإصرارنا على نيل حريتنا سيزداد قوة وشكيمة، وكي نوفر على سوريا مزيدا من الدماء والفوضى والاضطرابات لا بد من حل عادل للقضية الكردية يضمن لسوريا وحدتها واستقرارها .

*** قراءة وتحليل لما يحدث في سورية، هل نستطيع القول أن داعش استغلت التجاذبات السياسية والصراعات أو التطاحنات إن صح التعبير التي يعرفها المشهد السوريا للتوسع أكثر في الأراضي السوري وبالأخص المناطق الكردية ؟**

** داعش حالة دخيلة على الشعب السوري، وهي منظمة متطرفة لها أفكار لا تناسب الظرف التاريخي للتطور الإنساني، ولكنها استطاعت بفضل القوى العالمية التي تدعمها، واستغلالها للفوضى التي لحقت بالمنطقة، واستثمار بعض الجهات الحكومية لها في دول الصراع ، من اجتياح المنطقة والسيطرة على بقعة جغرافية عابرة للحدود الإقليمية، وهي في انحسار، لما شكلت من خطورة جمة على مصالح بعض الدول الإقليمية والعالمية، وكان للكورد دور متميز في محاربتها وكسر شوكتها.

شيخ حسن يطالب بحماية الشعب الكردي من «العدوان» التركي

أوضح مسلم شيخ حسن، عضو اللجنة السياسية لحزب الوحدة ا لد يمقر ا طي الكردي في سوريا، أن ما وصفه بالعداء الأزلي للحكومات المتعاقبة على سدة الحكم في تركيا ضد الشعب الكردي ووجوده وسعيها للقضاء على طموحاته وتطلعاته في سائر أجزاء كردستان عبر كل الوسائل باءت بالفشل خلال عقود خلت».

وأرجع المتحدث ذلك إلى ما قال عنه «عزيمة وصلابة أبناء الشعب الكردي التواق إلى الحرية والديمقراطية، مضيفا «أن رغم هذه الانتكاسات والإخفاقات على الصعيدين الداخلي والخارجي وعدم الاستفادة من تجاربهم السابقة استمرت تركيا في نهجها السلبي لمعالجة القضايا الوطنية والخارجية حيث قامت بخرق جميع القوانين والقرارات الدولية باعتدائها السافر على الأراضي الكوردية في سوريا وبناء جدار فاصل على حدود معظم المناطق الكردية المتاخمة لكردستان تركيا الأمر الذي أدى إلى اعتصام آلاف المواطنين قرب الحدود الفاصل بين مدينة كوباني وتركيا وعلى مدار سبعة أيام متتالية لمنع قيام تركيا ببناء جدار عازل داخل أراضي منطقة كوباني».

وأضاف شيخ حسن، أن حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا يدين ويستنكر وبأشد العبارات العدوان التركي السافر على أهل كوباني، مطالبا المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته في حماية المواطنين الكرد من الإرهاب والضغط على النظام التركي للكف عن قتل المدنيين العزل».

وطالب المتحدث القوى الوطنية السورية للوقوف ضد ما وصفها بـ»الأعمال البربرية التركية، واتخاذ مواقف وطنية تخدم مصالح الشعب السوري بكافة مكوناته، كما ناشد كل فصائل الحركة الكردية في سوريا لتوحيد جهودها لمواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه الشعب الكردي».

أحزاب وتنظيمات سياسية كردية تدين التدخل التركي في الأراضي السورية

شجبت عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية الكردية بشدة ما وصفته بـ» الاعتداء التركي السافر على الأراضي السورية، واصفة التدخل التركي في الأراضي السورية بـ»الاحتلال الغاشم».

وأوضحت التنظيمات السياسية الكردية في سورية، أن بعد «سلسلة الهزائم التي منيت بها القوى الظلامية من تنظيم داعش والكتائب المتطرفة , بدأت تظهر على السطح المآرب والمخططات التآمرية لتتضح وتأخذ مسارها الفعلي على المشهد الميداني وكان آخرها الاعتداء التركي السافر على الأراضي السورية وفي مدينة جرابلس تحديدا لتقوم بتمرير مآربها القديمة الحديثة ولتباشر باحتلالها الفعلي للأراضي السورية تحت ذرائع وهمية لمحاربة الإرهاب المتمثل بداعش وأخواتها لإفشال المشروع الديمقراطي الذي تبناه مجلس سوريا الديمقراطية لحل الازمة المستعصية في البلاد».

وطالبت الأحزاب الكردية الموقعة على بيان توصل «العالم الأمازيغي» بمضمونه، (طالبت) المجتمع الدولي بالضغط على النظام التركي للكف عن التدخل في الشؤون الداخلية السورية والانسحاب الفوري من الأراضي السورية واحترام قوانين وعلاقات حسن الجوار، كما ناشدت التنظيمات الكردية «القوى الوطنية والديمقراطية إلى اخذ المبادرة وعدم إفساح المجال للقوى الشوفينية الطامعة بالوقوف صفا واحدا لتحطيم كافة هذه المشاريع التآمرية على صخرة وحدتنا الوطنية».

كما طالبت باقي القوى الكردية بالقيام بما وصفها بيان التنظيمات الموقعة على البيان «واجباتها الوطنية والقومية اتجاه الشعب السوري وبالأخص مناطق روجافا – شمال سوريا واخذ الحيطة والحذر من والوقوع في شرك حبائل النظام التركي وألاعيبه» .

وشددت القوى الكردية على «أن فشل المشروع الديمقراطي في سوريا سيلحق الضرر بمشروع بناء سوريا ديمقراطية موحدة لجميع أبنائها وينعش القوى الإرهابية ورعاتها المتربصين بسيادة الوطن وآمال وطموحات الشعب السوري , ومن هذا المنطلق يرفض شعبنا السوري من أقصاه إلى أقصاه الاحتلال التركي رفضا قاطعا وسيقف صفا واحدا في مواجهته» ، محدرة من أن «النظام التركي يحاول النظام باجتياحه الأراضي السورية إدامة النزاعات وترسيخها بين مكونات الشعب السوري الواحد». حسب تعبير البيان الموقعة من عدد من التنظيمات والأحزاب السياسية تتقدمهم «أحزاب التحالف الوطني الكردي في سوريا و حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا «يكيتي» و
الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا «البارتي»... .

P.Y.D.K.S
Partiya Yekîtî ya Demokrat a Kurd li Sûriyê (YEKÎTÎ)
حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)

الجزائر: إعادة الإعتبار للملوك الأمازيغ «ماسينيسا» و«سيفاكس» و«يوغرطة»

إعداد
ساعيد
الفروح

طيلة السنة الجارية شرعت السلطات الجزائرية في تنظيم سلسلة من الملتقيات الدولية احتفاء بالملوك الأمازيغ كماسينيسا ويوغرطة، كما لا تتردد وسائل الإعلام الرسمية بين الفينة والأخرى في تناول حياة المفكرين والزعماء الأمازيغ الذين حكموا المنطقة في الفترة ما قبل الإسلامية، بل أكثر من ذلك صنفت الجزائر مآثر تاريخية للملوك الأمازيغ ضمن التراث الوطني وأعلنت عزمها تسمية شوارعها بأسمائهم، كما علمت على ترميم مجموعة من المآثر الأخرى.

* تنظم ملتقى دولي حول الملك يوغرطة وتعتزم تسمية شوارعها بأسماء الملوك الأمازيغ

أكد المشاركون في أشغال الملتقى الدولي "يوغرطة يواجه روما" الذي اختتم يوم الاثنين 22 غشت 2016 بمدينة عنابة الجزائرية على ضرورة "تحيين وعصرنة الكتابات والبحوث المنجزة حول الملك الأمازيغي يوغرطة".

وتركزت توصيات هذا الملتقى الدولي الذي احتضنه المسرح الجهوي "عز الدين مجوبي" على مدى يومين وفق ما أوردته وكالة الأنباء الجزائرية حول "تشجيع التحقيقات والبحوث الميدانية وتسهيل وصول الباحثين إلى مختلف الأماكن والمواقع المذكورة في الوثائق التاريخية".

وأوصى ذات الملتقى المنظم تحت الرعاية السامية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وبمبادرة من المحافظة السامية للأمازيغية بالتنسيق مع وزارة الثقافة وجامعة "باجي مختار" بعنابة "بمواصلة عملية نشر الكتب وطبع ملخصات حول اللقاءات والملتقيات والتظاهرات العلمية".

وفي نفس السياق تضمنت التوصيات "إعداد دعائم وكتب تاريخية لإدراجها ضمن مقررات البرنامج الرسمي لتعليم اللغة الأمازيغية مع إنشاء بنك معلومات متخصص حول الشخصيات الأمازيغية وإرساء شبكة تواصل وتبادل بين مختلف الهيئات التي لها علاقة بتعليم ذات اللغة على غرار التعليم العالي والتربية".

وقصد تعريف أوسع بالشخصيات التاريخية التي تركت بصماتها في منطقة شمال إفريقيا على غرار الملك الأمازيغي يوغرطة وجده ماسينيسا اقترح المشاركون "وضع لوحات مخلدة وتسمية الشوارع والمباني والمؤسسات العمومية بأسماء هذه الشخصيات" مع اقتراح أيضا "السعي مع الدوائر الوزارية المعنية (الثقافة والشؤون الخارجية) لوضع لوحات مخلدة للملوك المملكة الأمازيغية النوميدية على مستوى الساحات بالدول الأجنبية التي وطأتها أقدامها".

هذا ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية على أن اليوم الأخير من أشغال الملتقى الدولي حول يوغرطة الذي شارك فيه ما يقارب 30 أستاذا وباحثا من داخل وخارج الجزائر عرف تقديم عدة مداخلات أهمها 4 محاضرات عالجت من خلال مائدة مستديرة محور متعلق بحروب الملك الأمازيغي يوغرطة ووقوفه ضد الأطماع التوسعية لروما وذلك طوال فترة حكمه للملكة النوميدية بين 154 قبل الميلاد إلى 104 قبل الميلاد. ومن أبرز هذه المعارك تطرق المشاركون في ذات المائدة المستديرة إلى الحروب الطاحنة التي قادها يوغرطة ضد الرومان على مدار 7 سنوات بين 112 قبل الميلاد إلى 104 قبل الميلاد.

وفي ختام الملتقى تم تقديم هدية للرئيس الجزائري تمثلت في نصف تمثال وهو مجسم لرأس يوغرطة من مادة البرونز تم تصميمه وإنجازه بالتنسيق مع إدارة المدرسة العليا للفنون الجميلة بالجزائر وتسلمه ممثلا عن رئاسة الجمهورية من طرف الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية.

يشار إلى أن المحافظة السامية للأمازيغية إلى جانب عدد من مؤسسات الدولة الجزائرية سبق لها أن نظمت ملتقيات دولية متعددة حول الملك الأمازيغي ماسينيسا، ومع ترسيم الأمازيغية أعلنت الجزائر عن توسيع عملية تدريس الأمازيغية وتركيز الإهتمام أكثر على كل ما يتعلق بالأمازيغية، بما في ذلك التاريخ الأمازيغي، هذا الأخير الذي وإن كان يتسم بالغنى إلا أن دول شمال افريقيا اقتصرت طوال نصف قرن على الإهتمام بتاريخ العرب أكثر من تاريخ شمال افريقيا إلى درجة صارت معها شعوب المنطقة تجهل كل شئ عن تاريخها وأمجادها.

* تصنيف ضريح الملك الأمازيغي "سيفاكس" ضمن التراث الوطني الجزائري

تم منذ شهر يونيو الماضي تصنيف ثلاثة معالم تراثية التي تعود إلى مختلف الفترات التاريخية للجزائر ضمن قائمة التراث الثقافي الوطني بموجب قرارات وزارية نشرت في الجريدة الرسمية.

ويتعلق الأمر وفق ما وردته "واج" بضريح ملك نوميديا "سيفاكس" (القرن الثالث قبل الميلاد) بعين تيموشنت والمعلم الثقافي المسمى "الصخرة السوداء" الواقع ببومرداس -"مقرالهيئة التنفيذية المؤقتة" والمعلم الأثري المسمى "كبش بوعلام" الواقع بالبيض.

وحسب ذات المصدر فهذه القرارات تضبط مساحات وحدود هذه المناطق المصنفة لحمايتها من أي إعتداء. وبموجب هذه القرارات "يمنع كل بناء أو تدخل على المعلم أو بجانبه في منطقته المحمية".

وستحدد مخططات حماية واستصلاح المواقع الأثرية "ارتفاقات" استعمال الأرض والتزامات مستعملي الموقع الأثري ومنطقته المحمية لضريح الملك «سيفاكس» والموقع الأثري المسمى "كبش بوعلام".

وتنص القرارات المؤرخة في 3 ديسمبر 2015 على عقوبات بموجب القانون 04-98 ل15 جوان 1998 المتعلق بحماية الممتلكات الثقافية. وقد تعرض ضريح الملك "سيفاكس" لأعمال تخريب كانت مديرية الثقافة ل"عين تيموشنت" قد أشارت إليها.

هذا وسيجري المركز الوطني للبحوث الأثرية عمليات تنقيب وبحث على مستوى هذا المعلم بمشاركة خبراء من النمسا حسب مدير المركز فريد ايغيل أحريز.

قسنطينة: ملتقى دولي حول نوميديا وماسينيسا

في يوم السبت 14 ماي الماضي نظم بمدينة قسنطينة الجزائرية ملتقى دولي حول نوميديا وماسينيسا على مدى ثلاثة أيام (من 14 إلى 16 مايو 2016) هدفه تسليط الضوء «بشكل مفصل ومجمل على مشروع ماسينيسا مؤسس أول دولة نوميدية على الأصعدة المؤسساتية والعسكرية والاقتصادية».

وتم في ذات الملتقى عرض مخطط الملك ماسينيسا للتنمية الاقتصادية القائم أساسا على الإنتاج الفلاحي واستغلال الموارد الطبيعية مثل محاجر الرخام.

ونظم هذا الملتقى الدولي المنظم بمبادرة من المركز الوطني لبحوث ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ بهدف إعادة التألق للملك الأمازيغي «ماسينيسا» على الصعيد الدولي عموما وفي حوض البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص حسب ما أشار إليه «فريد خربوش» مدير هذا الملتقى وكذلك باحث بالمركز الوطني لبحوث ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ.

وأضاف فريد خربوش في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية أثناء التحضير للملتقى بأن ثلاثين متخصصا وخبيرا من الجزائر و الخارج (إيطاليا تونس و فرنسا) يشاركون في هذا اللقاء الدولي الذي سيغتنم لإبراز «عبقرية» الملك الأمازيغي ماسينيسا عبر الحقب التاريخية. وبعد أن سلط الضوء على أهمية هذا النوع من اللقاءات في تحسين المعارف في مجالي علم الآثار والتاريخ على وجه الخصوص عاد ذات المتدخل للحديث عن الأثر الإيجابي الذي لهذا الملتقى في إعادة الاعتبار للثقافة الأمازيغية والتاريخ.

هذا وتضمن برنامج المداخلات في إطار الملتقى الدولي حوال ماسينيسا مواضيع عصور ما قبل التاريخ بمنطقة قسنطينة وبروز زراعة الحبوب بأفريقيا الشمالية بدءا من عصور ما قبل التاريخ، إلى جانب التواجد الإغريقي بمملكة نوميديا خلال القرن الثاني قبل الميلاد, ونوميديا وماسينيسا والعلاقات مع روما، إلى جانب السياسة الثقافية لماسينيسا ودراسة أثرية وتحليلية للساعات الشمسية التي تم اكتشافها بنوميديا.

كما شمل جدول أعمال هذا اللقاء الدولي رحلات للموقع الأثري تيديس وضريح ماسينيسا المتواجد بأعالي بلدية الخروب حسب ما تم الإعلان عنه. و كانت دولة نوميديا التي أسسها ماسينيسا في القرن الثاني قبل الميلاد مزدهرة وتحتل مكانة بارزة في حوض البحر الأبيض المتوسط فقد كانت مملكة لها عملتها الخاصة وتحظى باحترام كبير ووفية للمعاهدات وترفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية حسب ما تم التذكير به في ذات الملتقى.

قضية غرداية تطرح في البرلمان الفرنسي تزامنا مع إضراب آلاف التلاميذ وأوليائهم احتجاجا على العنصرية

في بداية شهر شتنبر الجاري طرحت قضية ولاية غرداية الجزائرية والقمع الذي يطال أمازيغ المزاب في البرلمان الفرنسي وأثيرت على نحو خاص قضية الناشط الأمازيغي المزابي والحقوقي كمال الدين فخار إلى جانب حوالي ثلاثين أمازيغيا مزابيا اعتقلوا على نحو تعسفي منذ شهر يوليوز 2015، عقب الأحداث الدامية التي شهدتها ولاية غرداية السنة الماضية والتي راح ضحيتها العشرات من أمازيغ المزاب بين قتيل وجريح ومهجر ولاجئ.

ووفق ما نقلته وكالات إخبارية فرنسية فإن برلماني فرنسي دعا باريس إلى التدخل والتحرك في القضية، حيث لفت النائب الاشتراكي "إروان بينيتا" في سؤال مكتوب انتباه الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية والتنمية الدولية إلى قضية كمال الدين فخار الذي لا يزال رهن الإعتقال في سجون النظام الجزائري منذ يوليوز 2015.

وشدد النائب الاشتراكي على أن الحكومة الجزائرية التي تلتزم بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، واحترام الحريات الفردية والجماعية، لا زالت تبقي على كمال الدين فخار وراء القضبان، وندد النائب الفرنسي بظروف اعتقاله والتهم الموجهة إليه.

هذا وطالب إروان بينيتا وزير الخارجية الفرنسي بشرح ما ينوي القيام به وفعله فيما يخص هذه القضية، معلنا عن إنشاء لجنة للدعم ستتولى مهمة تسليط الضوء على قضية كمال الدين فخار لدى مختلف المؤسسات الدولية.

يذكر أن منظمات حقوقية دولية كهيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية نددت في تقاريرها لـ2016، بالسياسة القمعية للنظام الجزائري ضد أمازيغ المزاب والإعتقالات العشوائية التعسفية والإبقاء في السجن لعشرات المزابين الأمازيغ لأزيد من سنة بدون محاكمة.

هذا وسبق لهيومن رايتس أن طالبت منذ شهر غشت من السنة الماضية السلطات الجزائرية بإطلاق سراح الناشط كمال الدين فخار وأربع وعشرين متهما آخرين مؤيدين للقضية الأمازيغية أو محاكمتهم في آجال معقولة. وحسب تقرير لهيومن رايتس ووتش منذ السنة الماضية، فقد تم احتجاز جميع المتهمين المزابين على ذمة المحاكمة منذ 9 يوليوز 2015، ووجهت إليهم نفس التهم، ومنها المشاركة في عمل إرهابي والتحريض على الكراهية، بسبب دورهم المزعوم في مواجهات عنيفة جدّت بين الأمازيغ والعرب في 7 يوليوز في منطقة المزاب. وقد يواجه المتهمون، وجميعهم أصيلي المنطقة، عقوبة الإعدام.

في السياق ذاته، صدر بيان عن مندوب التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر "خضير سكوتي" اللاجئ السياسي في المغرب بإعتراف الأمم المتحدة، عنوانه "متى تنتهي الممارسات العنصرية ضد شعب ات امزاب"، أكد فيه أن النظام الجزائري يستعمل عدة أساليب في حربه القذرة على شعب «ات امزاب»، وحسب «خضير» فبعدما استعملت الجزائر جهازي الأمن والعدالة لقمع واعتقال شباب أمازيغ ات امزاب، فنظامها الآن يشن حربه على الأساتذة الذين خلفوا الأساتذة الذين امتنعوا عن تدريس التلاميذ المزابين وقالو أثناء الأحداث أمام العشرات من أولياء التلاميذ "نحن لا ندرس الإباضية الخوارج"، هذه العبارة على حد بيان "خضير سكوتي" التي تركت وقعها في نفوس التلاميذ وأوليائهم، حيث عملوا على إستقدام أساتذة مزابيين كانوا يمارسون أعمال حرة وأساتذة من بجاية وتيزي وزو وبعض الولايات الجزائرية الأخرى.

ولكن مع الدخول المدرسي يوم 4 شتنبر الجاري، يضيف البيان، فوجئ التلاميذ الأمازيغ الميزابيين وأباؤهم بإعادة الأساتذة الذين كانوا يرفضون تدريس المزابيين وإقصاء كل الأساتذة المتعاقدين والناجحين من مسابقة التوظيف، وردا على السلطة قررت تسعة عشر (19) جمعية لأولياء التلاميذ الأمازيغ الدخول في إضراب مفتوح حتى تحل المشاكل المتعلقة بالتعليم في الأحياء التي تقطنها الأغلبية الأمازيغية لعدد من الأسباب، عددها بيان "سكوتي خضي"، في تعرض التلاميذ المزابين إلى الضرب والإهانة والعقوبات النفسية من طرف أساتذة عنصرين، وإقصاء الأساتذة الذين اظهروا نتائج إيجابية في السنتين الأخيرتين من الإدماج في المؤسسات التي كانوا يعملون بها من طرف مديرية التربية، واستمرار سياسة طمس الهوية الأمازيغية لشعب ات امزاب بحذف أسماء لعلماء ومشايخ وشهداء مزابين من لافتات المدارس، وذلك على الرغم من ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور الجديد حيث عرفت بعض الولايات فتح أقسام لتدريس اللغة الأمازيغية في المدرسة العمومية، إلا أن الواقع مختلف تماما في تغرديات (غرداية)، حيث لم يفتح ولو قسم أبوابه للأمازيغ في ظل السياسة العنصرية التي تنتهجها مديرية التربية، كما لم يهتم والي الولاية في حديثه مع بعض الصحف بالإضراب الذي يشنه قرابة 8674 تلميذ في الأحياء الأمازيغية بمزاب.

وأمام استمرار السلطات المحلية في تجاهل مطالب جمعيات أولياء التلاميذ وبنية منها لتأزيم الأمور أكثر حمل مندوب التجمع العالمي الأمازيغي في الجزائر والي غرداية والسلطات المركزية مسؤولية أي ضرر يلحق بالتلاميذ الأمازيغ الميزابيين.

جمعية صوت المرأة الأمازيغية تختتم جامعتها الصيفية الأولى وتعد بتكوين 200 امرأة أمازيغية

نظمت جمعية صوت المرأة الأمازيغية «IMSLI » جامعتها الصيفية الأولى بمدينة أكادير مابين 2 و 4 شتنبر الحالي تحت شعار «من أجل مشاركة فاعلة و منصفة للمرأة الأمازيغية في تدبير الشأن العام.» هذه الجامعة التي تروم من خلالها الجمعية مأسسة فعلية للحقوق الإنسانية للمرأة الأمازيغية ومقومات الهوية الأمازيغية، عبر توفير شروط مواتية لمأسسة ولوج النساء الامازيغيات لمجالات تدبير الشأن العام العمومي والحزبي.

وقد عبرت المشاركات في الجامعة الصيفية من خلال بيانهن الختامي عن تنويههن بالتنظيم السلس، وبالجدية والمسؤولية العالية التي تحلت بها المشاركات، والذي ساهم بشكل كبير في إنجاح الجامعة الصيفية كما وكيفا، وبالحضور الوازن للمنتخبات بالجماعات الترابية وممثلات الهيئات السياسية والمنظمات النسائية والحقوقية، والذي وصل لأزيد من 170 مشاركة ومن مختلف مدن ونواحي كل من وارزازات ، طاطا، تافراوت، الصويرة ، تارودانت، تيزنيت، أيت باها،إنزكان،إيت ملول،أكادير.

وثمنت المشاركات مبادرة جمعية صوت المرأة الأمازيغية، عن تحملها كل اعباء تنظيم هذه الجامعة الصيفية لفائدة النساء الأمازيغيات، لأول مرة في تاريخ الحركة الحزبية والحقوقية والأمازيغية بالمغرب والتي كانت بشهادة الجميع فضاءا للتمكين والحوار والتنوير و تبادل الآراء، ودعت المشاركات الى جعل هذه الجامعة تقليدا سنويا.

وسجلت المشاركات في ذات البيان استيائهن وامتعاضهن من السياسات الحكومية التشريعية منها و العمومية و القضائية القائمة والمكرسة لمختلف أشكال وأنواع التمييز ضد المرأة وضدا على مقررات الممارسات الإتفاقية للدولة المغربية ولمقتضيات دستور 2011 .

وطالبن الدولة المغربية و المؤسسات العمومية و المجالس المنتخبة بالجماعات الترابية والمؤسسة التشريعية والأحزاب السياسية بإحترامها لقيم ومبادئ المنظومة التشريعية لحقوق الإنسان كما هي مقررة ومفعلة على المستوى الدولي، والتفعيل الإيجابي للمقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق الإنسانية للنساء عموما والأمازيغية خصوصا. ودعوا إلى تطبيق فعلي للمقتضيات القانونية المتعلقة بمأسسة معايير تكافؤ الفرص والمناصفة والمساواة، وسن قوانين عادلة ومنصفة لضمان مشاركة منصفة وعادلة لجميع النساء بشكل عام وللنساء في وضعية إعاقة بشكل خاص في تدبير الشأن العام.

كما شدد البيان على ضرورة تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي ومعايير النوع الاجتماعي لتحصين مسارات تمثيلية منصفة و فاعلة للمرأة الأمازيغية في مختلف السياسات والمؤسسات العمومية و الجماعات الترابية علاوة على هياكل الأحزاب السياسية، وبمراجعة مسودات مشروعي القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ومشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ليتلاءما من جهة مع توصيات لجان الإتفاقية، وتقارير المقررة الخاصة بالحقوق الثقافية، ومقتضيات الفصل الخامس من الدستور، ومن جهة أخرى لضمان حد ادنى من المقومات الضامنة لتنمية وحماية فعالة للغة و الثقافة الأمازيغيتين.

وطالب الحكومة بوضع تشريعات جديدة تحد من المعيقات الثقافية والمؤسساتية التي تعوق الإنخراط السلس والمتاح للمرأة الأمازيغية في تبوئ مواقع القيادة بمختلف المؤسسات الحكومية والشبه الحكومية وهياكل الهيئات الحزبية. ودعا الأحزاب السياسية الى تفعيل مقتضيات الوثيقة الدستورية لسنة 2011 خلال اعدادها للإنتخابات البرلمانية المقررة يوم 7 اكتوبر 2016.

وحسب البيان فإن هذه الجامعة اتات في سياق وطني عرف نكوصا على مستوى الحقوق الإنسانية للنساء، وظرفية سياسية خاصة تتسم باستمرار الدولة في سياستها في الإجهاز على المكتسبات الحقوقية ومنها مصادرة الحقوق و الحريات الأساسية. وباستمرار مد التطرف والإرهاب، والكراهية والتعصب والعنصرية. وقد أسدل الستار على أشغال الجامعة الصيفية بتوزيع شواهد تقديرية على المشاركات، كما أخذت الجمعية على عاتقها تكوين أزيد من 200 امرأة أمازيغية بين مستشارات جماعيات وموظفات في المجالس المنتخبة وكذا فاعلات في المجتمع المدني من الجنوب المغربي.

ووقد تم أعداد تقرير مفصل عن النساء القياديات بالمجالس المنتخبة تضمن الإكراهات التي تعاني منها المرأة داخل المجلس بالرغم من قيادتها، كما تم رفع توصيات للجمعية تنص على ضرورة الإسراع بتكوين المستشارات الجماعيات. وضرورة الالتزام بمواد النظام الداخلي للمجلس.كما يجب احترام أوقات عقد الدورات والجلسات المنصوص عليها في النظام الداخلي وعقدها داخل مقر المؤسسات المنتخبة وليس في المقاهي أو المنازل الخاصة، والقطع مع تهميش المرأة داخل المجلس. والدعوة إلى تكييف بعض القوانين التي تسنها وزارة الداخلية مع الخصوصية المحلية القروية. وتفعيل لجنة المناصفة وتكافؤ الفرص داخل المجلس.

* رشيدة أمرزيك

مرايا أمازيغية إصدار جديد يعكس بصدق عظمة ومكانة المرأة الأمازيغية

أصدرت المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار الجزائرية «Anep»، بتعاون مع وزارة الثقافة الوطنية المجموعة القصصية الأولى للروائية والقاصة «نجاة دحمون» بعنوان «مرايا أمازيغية»، حيث أورد الموقع الإخباري إيجاز، أن الكتاب صدر في طبعة فاخرة من الحجم المتوسط وعدد صفحاته 461 صفحة ضمت ثلاثين قصة مستوحاة من واقع المجتمع الأمازيغي، علما أنه تم اختيار المجموعة القصصية ضمن الأعمال التي تصدرها الوزارة في إطار قسنطينة عاصمة الثقافة العربية.

ومن الجدير بالذكر أن قصص مرايا أمازيغية حكايا نساء أمازيغيات عشن خلال فترات زمنية مختلفة، بعضهن نساء واجهن أمواج الحياة خلال القرن العشرين والبعض الآخر نساء مخضرمات عاصرن القرن المنصرم والقرن الحالي (القرن الواحد والعشرين)، بعضهن عرفن الكثير من الهزائم وانتصرن وبعض البطلات عرفن مرارة الاستسلام ولم ينفع صمودهن أمام ظروف الحياة القاسية وتفشي بعض أسرار عالم النساء المسكوت عنه أو الذي لا يروى إلا همسا خشية من الفضيحة أو العقاب.

مرايا أمازيغية نافذة أطلت بخجل على حياة الأمازيغيات العاديات – المتميزات بقلم امرأة أمازيغية أرادت نقل صورة عن عظمتهن وبساطتهن بصدق واحترام، ومن

خلال قصصهن التعرف عن كثب على عادات وتقاليد المجتمع الأمازيغي وعلى روعة المرأة الأمازيغية الصامدة في جميع حالاتها.

والعمل هو تجميع للقصص المنشورة في جريدة الحقائق الجزائرية ضمن «ركن مرايا أمازيغية»، وللكاتبة إصدار روائي بعنوان «زهرة زعتر – سيرة امرأة و وطن»، وتنشط في الحقل الثقافي والإعلامي ولها العديد من الإصدارات الأدبية المطبوعة والصادرة في دوريات وطنية ودولية.

* ك .و

”مهرجان إموزار يتوج إيمان الشعبي ملكة للجمال وإيمان بروميا عروسة أمازيغية له

توجت المهندسة الزراعية إيمان الشعبي 24 سنة، بلقب ملكة جمال التفاح، في المسابقة الرسمية المنظمة يوم الخميس الماضي بمدينة إموزار كندر، إقليم صفرو، على هامش الدورة 16 من المهرجان الوطني للتفاح المنظم من 1 إلى الرابع من شتنبر الجاري، تحت شعار «إموزار كندر عاصمة التفاح بالمغرب».

وقد اختيرت إيمان ابنة الدار البيضاء رسميا أمام أنظار ساكنة إيموزار والمناطق المجاورة وبحضور نخبة من الشخصيات المحلية قدموا لمتابعة أطوار تتويج ملكة جمال التفاح ووصيفاتها ليلى الحطاب من مدينة الحاجب، وسط أهازيج مختلف الفرق الفولكلورية التي تزخر بها المنطقة، في الوقت الذي اختيرت فيه إيمان بروميا من مدينة مكناس عروسة أمازيغية لهذا المهرجان.

وأكد المنظمون أن المهرجان يسعى إلى دعم الإشعاع الثقافي لجوهرة الأطلس المتوسط، «ويعد أيضا فرصة سانحة للمدينة للتموقع واحتلال مكانة ضمن المعالم السياحية الرائدة بالمنطقة»،

كما تروم الدورة 16 لمهرجان التفاح بإيموزار كندر، المنظمة بمبادرة من «جمعية مهرجانات إيموزار كندر» والمجلس البلدي، إنعاش الأحاسيس ووضع جسر للتواصل الإنساني بين مختلف الأطياف.

وقد ارتكزت «جمعية مهرجانات إيموزار كندر» في برنامجها للدورة 16 لمهرجان التفاح على طاقات فنية محلية، ولم يتضمن البرنامج أي أسماء لفنانين من خارج المنطقة.

المرأة الأمازيغية تتبوأ مكانة مرموقة في المجتمع الطوارقي

* مكانة المرأة الطوارقية..

تتمتع المرأة بمكانة مرموقة في المجتمع الطوارقي، حيث يعود لها الرأي الأول والأخير في تقرير شؤون العائلة، كما لا تُرغم على زواج لا ترغبه، بل تأتي موافقتها على الزوج قبل أية موافقة أخرى من العائلة، فهي صاحبة القرار في اختيار شريك حياتها.

ويعتقد المؤرخون أن مكانة المرأة المميزة في المجتمع الطرقي، هي من مظاهر العصر الأمومي، حيث كانت المرأة سيدة العائلة كمكانة الرجل حاليا في العائلة.

* الزواج عند الطوارق..

بعد تعرف الشابة على الشاب، يسألها إذا كانت تقبل به زوجا، فإن وافقت، يقوم أهل الشاب بطلب يد البنت من أهلها، ويعطي والد البنت موافقته بعد موافقة ابنته، على أن تُعلنها للشاب أمام والدتها، التي تبلغ الوالد بالموافقة، ثم تأتي ترتيبات الزواج.

وقديما كان مهر المرأة الطوارقية ثمانين نخلة، وبستان النخيل ملكٌ لها، توارثه لبناتها فقط، ولا يُباع ولا يُقسم ولا يُشترى. ومع تراجع المجتمع الطرقي، وانخفاض مستوى المعيشة، أصبح المهر يتراوح بين خمسة آلاف وعشرة آلاف دينار جزائري، تعادل (50 و 100) دولار، مع ناقة أو ناقتين تُذبح للمدعوين في العرس، وقد أختزل إلى ثلاثة أيام أقصى حد، حتى لدى الأعيان، واستبدلت المرأة الطرقية الحلي الفضية بالحلي الذهبية.

يُزف العروسان إلى مضارب أهل العروس، حيث يُجهز أهل العروس خيمة خاصة للعريسين، وتبقى معهم إلى أن تُنجب الولد الأول، سواء كان المولود ذكرا أم أنثى، المهم الإنجاب، ويترتب عليها أن تقوم بغزل بنسج خيمتها بيدها، وتنفصل عن أهلها بعد نحو عامين على الأقل، لتنتقل إلى مضارب زوجها، بزفة جديدة، وذبح النياق.

ويتزاوج الطوارق فيما بينهم، من القبائل المنتشرة في ليبيا والنيجر ومالي والجزائر، ويحق للمرأة الطرقية أن تتزوج من خارج الطوارق لو رغبت بذلك.

* حكاية اللثام الطوارقي..

اللافت عند الطوارق، أن النساء سافرات الوجه، بينما الرجال يتلثمون، وتعود قصة اللثام حسبما يرويها عدد من مختلف أعيان قبائل الطوارق، لتبدو جزءا من تاريخهم المشترك.

وهي أن غزاة هاجموا ذات يوم القبائل الطوارقية، ونهبوا ماشيتهم، وأرزاقهم، وأسروا بعض رجالهم. فثارت النساء الطوارقيات أيما ثورة في وجوه رجالهم الجبناء المهزومين، فأخذت النسوة سلاح الرجال من سيوف وتروس، وامتطين المهاري، وتعقبن الغزاة، ولحقن بهم، ودارت معركة طاحنة بين الطرفين، انتصرت فيها نساء الطوارق، واستردين ما نهبه الغزاة، واستولين على ماكان معهم، وفكوا أسر رجالهم، وعادت النسوة بالغنائم إلى شيخ شيوخ قبائل الطوارق، وقد حكم الشيخ لهن بريادة وقيادة شؤون العائلة، بأن تكون المرأة هي الرقم الأول في العائلة، وحكم

على الرجال بستر وجوههم كتعبير عن عار هزيمتهم،

غير أن هناك من يعتبر أن الحكاية من الأساطير الشعبية، ويرى أن مكانة المرأة المرموقة في المجتمع الطوارقي، تعود إلى أسباب موضوعية، وهي السفر الدائم للرجل الطوارقي، وغيابه بالأشهر وربما أعوام في ترحاله لكسب العيش مع القوافل مابين مالي والنيجر وليبيا والسودان، لذا أوكلت إدارة شؤون العائلة للمرأة باعتبارها مستقرة دوما في البيت.

مهرجان سوس الدولي للفيلم القصير في دورته العاشرة

أعلنت إدارة مهرجان سوس الدولي للفيلم القصير بأيت ملول عن افتتاح باب التسجيل للمشاركة في الدورة العاشرة للمهرجان ابتداء من يوم 10 شتنبر 2016 إلى غاية 26 فبراير 2017، وذلك حسب القوانين التي سطرتها إدارة المهرجان، في بلاغ أصدرته مساء أمس الأحد 04 شتنبر.

ويعتبر مهرجان سوس الدولي للفيلم القصير، تظاهرة سينمائية دولية كبرى تتخصص في الفيلم القصير ينظمه محترف كوميديا للإبداع السينمائي بشراكة مع جماعة أيت ملول ومجلس جهة سوس ماسة وبدعم من المركز السينمائي المغربي، في إطار مسابقة نيل جائزة سوس الدولية للفيلم القصير السنوية خلال شهر ماي من كل سنة بمدينة أيت ملول، عمالة إنزكان أيت ملول – ولايـــة أكاديـــــــر – جهة سوس ماسة.

* **شروط المشاركة:**

1. المشاركة مفتوحة في وجه المغاربة و الأجانب.
2. يشترط في الأفلام المرشحة للمشاركة في المسابقة أن تكون روائية أو وثائقية منتجة في السنتين السابقتين للدورة الحالية على أقصى تقدير .
3. يجب أن لا تتجاوز مدة الفيلم 26 دقيقة
4. تعين إدارة المهرجان لجنة مختصة في اختيار الأفلام المشاركة في المسابقة الرسمية
5. يسمح للمرشح بتقديم فيلم واحد على الأكثر في المسابقة.
6. يسمح للمرشح تقديم فيلمه في أقل من دقيقتين أمام الجمهور
7. للمشاركة يجب إرسال طلب المشاركة و الوثائق المرفقة حسب الآجل المحددة
8. لا يسمح بسحب الفيلم من المسابقة بعد قبوله من طرف لجنة الاختيار.
9. يحق لإدارة المهرجان الاحتفاظ بنسخ من الأفلام واستعمالها في أغراض غير تجارية
10. يسمح لإدارة المهرجان بترجمة عناوين و ملخصات الأفلام المرشحة إلى لغات أخرى
11. حضور المخرج أو من ينوب عنه اثناء فعاليات المهرجان.

* **الجوائز:**

يخصص المهرجان خمس جوائز للأفلام المشاركة و هي كالتالي:

– 01 جائزة سوس لأفضل فيلم روائي قصير.
02 –جائزة سوس لأفضل فيلم وثائقي قصير .
03 –جائزة سوس الدولية للفيلم التربوي.
04 – جائزة لجنة التحكيم.
05 – جائزة الجمهور.

يمكن للجنة التنويه ببعض الأفلام و منحها شواهد تقديرية.

للمشاركة بفيلمكم المرجو بعث الوثائق الثالية :

– عبر البريد الالكتروني: risfa2011@gmail.com
– ملصق الفيلم حجم JPEG A4
– ملخص عن الفيلم.
– سيرة ذاتية للمخرج مع صورة فوتوغرافية للمخرج.
– عبر البريد المضمون : نورالدين العلوي، الجماعة الحضرية لايت ملول – اكاديـــــر – المغرب 80150.
– تعبئة استمارة المشاركة بعد سحبها من الموقع الالكتروني والتوقيع عليها.
– نسختان من الفيلم بصيغة DVD.

ملحوظة: آخر اجل لإيداع طلب المشاركة هو 26 فبراير 2017 .

مهرجان سيدي عابد للثقافة الأمازيغية يلهب جمهور حي سيدي عابد بالحسيمة

عرفت مدينة الحسيمة يومي 1و2 من الشهر الماضي تنظيم مهرجان سيدي عابد للثقافة الأمازيغية في دورته الأولى الذي نظمته جمعية إحوذرين للفن المعاصر بالحسيمة، تحت شعار «الفن: روح، تواصل... وأخلاق».

ويأتي هذا المهرجان في إطار الأنشطة الثقافية والفنية التي دأبت جمعية إحوذرين للفن المعاصر بالحسيمة على تنظيمها منذ تأسيسها سنة 2008.

وقد عرف المهرجان مشاركة مجموعة من المجموعات الموسيقية المحلية والفنانين المحليين، وبالأخص منهم أبناء سيدي عابد، إذ كان الهدف من تنظيم المهرجان هو تقريب هذا المهرجان من أبناء الحي قصد إظهار المواهب المهمشة أو التي لم تتوفر لها الشروط الملائمة من أجل صقل موهبتها الفنية وتقديم إنتاجاتها للجمهور المتعطش للأغنية الأمازيغية الريفية. ومن المجموعات الموسيقية المحلية والفنانين المحليين المشاركين في المهرجان: كريم إحوذرين، سمير ماسينيسا، ريف إكسبرينس، محمد أمين، عماد سيدي عابد، وئام أبرنوص، إلياس المتوكل، كريم أناروز، وسيفاو الهانيس.

هذا، وقد مر المهرجان في جو أقل ما يمكن القول عنه أنه مر في جو عائلي منظم، حيث أن اللجنة المكلفة بتنظيم سير أشغال المهرجان لم تسجل أدنى انفعال يسيء إلى سمعة المهرجان.

وفي ختام المهرجان، شدد مدير المهرجان السيد كريم أحذور على ضرورة رد الاعتبار لحي سيدي عابد والمساهمة في تنميته ثقافيا وفنيا وتنمويا، ولم ينس أن يتقدم بالشكر الجزيل إلى أبناء حي سيدي عابد الذين كانوا المعنيين بالمهرجان، وعلى مساهمتهم تنظيميا في إنجاحه.

إسدال الستارعلى مهرجان إزوران ثقافة وفنون في دورته الثانية بميرلفت

أسدل الستارعلى مهرجان إزوران ثقافة وفنون في دورته الثانية بميرلفت إقليم سيدي إفني، الذي نظمته جمعية تايفوت للثقافة والتنمية، بشراكة مع جماعة ميرلفت والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أيام 14 و 15 و 16 غشت 2016، وقد تم اختيار شعار هذه النسخة "البحر ثروة طبيعة ورافعة للتنمية" لما تزخر به المنطقة من مؤهلات سياحية واقتصادية.

تميزت أيام المهرجان بروعتها على ايقاعات الأنغام الموسيقية للفرق الغنائية المشاركة، كما شكل هذا الحدث فرصة سانحة للفرجة والترويح على النفس والاستمتاع بجمال الطبيعة والمناظر الخلابة التي تعج بها منطقة ميرلفت.

ففي مساء يومه الأحد، وعلى أنغام عواد فرقة إفولكتن أيت باعمران، تم إعطاء انطلاق فعاليات الدورة الثانية لمهرجان إزوران بافتتاح معرض المنتوجات المحلية ومنتوجات التعاونيات من طرف أعضاء المجلس الجماعي لميرلفت وجمعيات المجتمع المدني بالمنطقة، وقد عرف مشاركة العديد من تعاونيات من مختلف المناطق المجاورة بالجهة.

ويأتي تنظيم هذا المعرض من خلال ترسيخ البعد الإجتماعي والإقتصادي والتربوي والتعريف بالمنتوجات التراثية.

ليتم في اليوم الموالي تنظيم ورشات تكوينية لتعليم حروف تيفيناغ لفائدة الأطفال وتخصيص جوائز تشجيعية في الإملاء الأمازيغي من أجل تحفيز التلاميذ على تعلم اللغة الأمازيغية.

وعلى نغمات عواد أيت باعمران، تم افتتاح أولى سهرات مهرجان إزوران مع فرقة أحواش جمعية شباب أساليس أيت باعمران التي تفاعل معها الجمهور، قبل أن تعرف منصة المهرجان حضور وازن للمجموعة المحلية تايوغت باند التي نالت استحسان الجمهور الحاضر، ومجموعة إبرازن التي جاءت من مدينة تيزنيت ولقيت تجاوبا كبيرا هي الأخرى. ليختتم أولى سهرات المهرجان الفنان الباعمراني الحسين أباعمران الذي شكل ذروة السهرة وألهب المنصّة بأجمل أغانيه، رددتها معه الجماهير الغفيرة الحاضرة، والتي أبدت تفاعلا كبيرا.

وقد شهد اليوم الختامي فقرات فنية متنوعة بمشاركة عواد جمعية إفولكيتن والفنان هشام ماسين الذي استطاع أن يخطف الأضواء، ويلهب حماس جماهير ميرلفت، بعد أدائه المتميز لإحدى خالدات الفنان الراحل عموري مبارك، وشارك أيضا فنان الراي الشاب مروان الذي لقيت أغانيه استحسانا من الجمهور. وقد كان جمهور ميرلفت على موعد مع الكوميديا رفقة الفنان الفكاهي حسن أملاي الذي أدخل البهجة للحاضرين، ليأتي دور النجم الوادنوني الصاعد مصطفى الكمراني الذي اختتم سهرات مهرجان إزوران بمجموعة من الأغاني من ريبرتواره الخاص، إضافة إلى عدة أغان مستوحاة من التراث الصحراوي نالت إعجاب الجماهير الغفيرة التي حجت إلى منصة مهرجان إزوران بالمنطقة.

وتسعى الجمعية المنظمة باستمرارها على تنظيم هذا المهرجان، في شهر غشت من كل سنة، استجابة لرغبة الساكنة وتشبثهم بهذا الحدث السنوي الذي يجمع بين كونه آلية لإبراز المؤهلات السياحية والاقتصادية والكنوز الثقافية والفنية التي تزخر بها منطقة ميرلفت، كما تطلب إدارة المهرجان من المسؤولين بضرورة دعم هذا المهرجان في الدورات المقبلة لما تعرفه المنطقة من إقبال كبير من الزوار فاق الألف.

* ميرلفت ابراهيم المقدم

«من الثقافي إلى العمل السياسي»

كتاب يتناول مسار الحركة الأمازيغية

أصدر المحامي والناشط الحقوقي، محمد ألمو، الجزء الأول من كتابه «الحركة الأمازيغية من العمل الثقافي إلى العمل السياسي»، يتناول فيه مسار الحركة الأمازيغية منذ بداية الإرهاصات الأولية لبروز الفعل النضالي الأمازيغي وما واكب ذلك من محطات نضالية وصولا إلى تاريخ تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وتوقف الكاتب، في كتابه الجديد حول الحركة الأمازيغية، عند مجموعة من المحطات التي طبعت المسار النضالي للحركة الأمازيغية، بدءا بالبداية الأولى لوضع لبنات العمل الثقافي الأمازيغي، والانتقال من العمل الفردي إلى العمل الجمعوي وتوسيعه وتكتيف الأنشطة الثقافية والفنية، مرورا بالاهتمام بالميدان الثقافي إلى ميثاق حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين، فظروف وملابسات ومضامين ميثاق أكّادير سنة 1991، وصولا للعمل السياسي المباشر للحركة الأمازيغية.

المحامي بهيئة الرباط، ركز في الجزء الأول من كتابه على طبيعة مطالب الحركة الأمازيغية والآليات والوسائل التي تعتمد عليها لتمرير المطالب، وعن تطور وتنامي الحركة الأمازيغية، وكيف استطاعت أن تؤكد حضورها في قلب الحركة الاجتماعية والمساهمة في تأطير المجتمع المدني من موقعها الثقافي، وكيف استطاعت أن تنتقل تدريجيا إلى أن وصلت إلى مرحلة العمل السياسي.

وقام الكاتب بسرد كرونولوجي لسيرورة عمل الحركة الأمازيغية، وصياغتها لمجموعة من المطالب والعمل على رفعها وتمريرها للسلطات والأحزاب والمجتمع المدني، واللجوء إلى مجموعة من الآليات والوسائل المختلفة، إلى مرحلة تدويل القضية الأمازيغية وبيان شفيق إلى أن أعلن عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

واعتبر محمد ألمو، أن الحركة الأمازيغية لازالت مجالا خصبا للبحث العلمي من طرف الباحثتين من مختلف التخصصات، مؤكد أن الجزء الثاني من الكتاب سيستعرض فيه الدينامية النضالية التي أفرزتها مجموعة من المتغيرات السياسية والدستورية التي همت المشهد السياسي المغربي.

«القيم في منهاج التربية الإسلامية»

إصدار جديد للباحث البيداغوجي عبد السلام خلفي

صدر للباحث البيداغوجي عبد السلام خلفي عن مطبعة المعارف الجديدة كتاب جديد يحمل عنوان «القيم في منهاج التربية ا لإ سلا مية » ، ويقع الكتاب في 120 صفحة من القطع المتوسط، ويتضمن مقاربة نقدية لمضامين المقررات والكتب المدرسية المتعلقة بمادة التربية الإسلامية، حيث يعتمد تشريح الدروس سواء من حيث التصور العام والمنهجية التي وضعت بها، أو من حيث المواد والمضامين التي تم اختيارها وتقديمها للأطفال الصغار خاصة، وللمتمدرسين عموما من الابتدائي إلى نهاية التعليم الثانوي. كما يقف المؤلف عند بعض التأويلات المغالية التي تهدف لا إلى تقريب المادة الدينية للأطفال بمنظور اجتهادي يساير تحولات المجتمع والدولة، بل وفق تصور يهدف إلى خلق التصادم بين الفرد والدولة والمجتمع عبر تكريس تصور تقليدي للعصبية الدينية التي تقدم الإسلام كما لو أنه دين جاء لمحاربة الديانات والثقافات الأخرى وإثارة الكراهية ضد غير المسلمين عبر تقسيم العالم إلى «كفار» و«مؤمنين»، وهو ما يتعارض مع أهداف المدرسة العصرية التي هدفها الأول بناء المواطن وإشاعة الوعي بضرورة العيش المشترك.

ويصدر هذا الكتاب في سياق يطبعه تزايد الاهتمام بمراجعة المقررات الدينية المغربية وجعلها مسايرة لتحولات المجتمع ومطابقة لتوجهات الدولة والتزاماتها الحقوقية، وخاصة بعد أن أعلن الملك محمد السادس في خطاب ألقاه من مدينة العيون خلال شهر فبراير 2016 ، عن ضرورة الشروع في هذه المراجعة.

أمثال أمازيغية

ⵓⵅⵛⵉ ⵉⵏ
ⵜⴰⵙⵙⵓⵖⴰⴷ ⵎⵓⵛⵛ ⵣⵉⵜⴰⵅⵔⵉⵜ

« أخمي إذْ تسُّفْ غاذْ موش زثخْ ريط»

هذا المثل يُضرب للشخص الذي يجد نفسه ببلد قصي بعيد، لا يعرف فيه أحد، يواجه فيه المجهول لوحده، فيظل يرمق الأغراب، يتلفت في فضاءات مكان وجوده، مبهوتا، يطيل النظر في كل شيء. والحالة هذه، يكون أشبه بحال تلك القطط المنزلية التي فارقت مكانها بعدما تَخلّص منها أصحابها في مكان بعيد جدا عن بيئتها التي ألفتها واعتادتها.

وسبب هذا المثل المتداول بالريف بكثرة، أن معظم الأسر بالريف تحبِّذ أن يكون لها قطا في منازلها، مثلها مثل غيرها من الأسر في أماكن أخرى، والناس في تربية القطط- كما تعلمون- مذاهب، البعض يعتبر أن فيها مآرب كثيرة ومنافع للناس، واؤلى هذه المنافع اصطياد الفئران، فهؤلاء لا «يهمهم أن يكون القط أبيض أو أسود، المهم أن يأكل الفئران». وأحيانا يكون الاختيار مبني على قناعات أخرى.

وعندما يلاحظ أصحابها أن عادات هذه القطط وسلوكاتها المنزلية غير حسنة، أي أنها تقترف ما لا ينفع معها لازمة «عفا الله عما سلف»، كانشغالها بالسرقات من الاطباق في غفلة عن اصحابها لا باصطياد الفئران في أركان البيت، أو انها لا تمتثل للتَّربية التي كبرت فيها ولا يمكن ترويض جموحها، أو محاولة إخضاعها وتقييد حرِّيتها نحو الحياة البرِّية. فالنفي والطرد هو الحل مع من كان بالأمس القريب كأعز رفيق. خاصة إذا كانوا من المبتلين بالخطف و السرقة. و أحيانا يكون هذا الطرد لأسباب أخرى كالتّكاثر أو لمرض معدي يصيبهم. و في هذه الحالة تصبح العلاقة غير قابلة للاستمرار مادامت هذه الاسباب موجودة.

ومن هنا تصبح هذه القطط عالة على أصحابها ، فيقوم صاحبها بإيجاد صرة أو»ثخريط» « taxrit » بالأمازيغية الريفية و يختارون لها مكان مجهول بعيد عن الدار والدوار معا، ليس لها فيه رأي ولا حيلة، كما يقال، لأن عودته منتظرة في أي وقت، ثم يتم نقلها اليه رغم أنفها الى حيث لا يخشى عليها فيه الجوع و العطش كأول شيء يفكر فيه صاحبها. ثم يأتي التضليل ثانيا.

و للقطط –كما تعلمون-حاسَّة الشَّم قوية تمنحها مقدرة عالية على تذكر المكان الذي كان يحتضنها من قبل، لأن ارتباطها بأرضها أكثر من ارتباطها بصاحبها – بعكس الكلب الذي يقتفي أثر صاحبه- لأن ارتباطه بصاحبه أكثر من ارتباطه بأرضه، مما يجعل أحيانا كل المجهودات المبذولة لإتلافها-القطط- تذهب سُدًى. وسريعا ما تهتدي إلى المكان الذي أوخذت منها إذا تعرفت عن مسارات العودة. وبالتالي لكي يتفادى أصحابها العودة الغير المرغوبة فيها لهذه القطط السرَّاق أو المجرَّبة ، تستعمل لهذا الغرض الصرَّة أو الجعبة ، فالصرَّة أو «ثخريط» « taxrit » في هذه الحالة هي بمثابة عصابة العين بالنسبة للمعتقل التي تجعله لا يستطيع معرفة لا الوجهة المقصودة ولا المكان الذي يتواجد به. فالظلمة التي ترافق هذا القط أو ذاك، وهو في طريقة نحو منفاه الأبدي، لها دور فعَّال في تمويهه وتضليله لكي لا يعود من حيث أتى.

وبعد ذلك، وعند إخراجه من هذه الصرَّة المظلمة وتمتيعه بالسراح والحرِّية الكاملة يجد نفسه وهو يقلّب النظر فيما حوله غريبا مغبونا وتائها، مغلوب على أمره. لذا، يقول الناس لمن يجدونه في مثل حال هذه القطط :

« أخمي إذْ تسُّفْ غاذْ موشْ ز ثخْ ريط»
« axmi id tassofghad mocc zitaxrit »

* عبد الكريم بن شيكار

اتصالات المغرب

إلتحقوا برائد الإتصالات

أكبر شبكة بالمغرب